



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

## أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية

رسالة أعدت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة:

نور عماد بدوي

إشراف الدكتور:

عبد الرحمن مرعي

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة جامعة دمشق

2018

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

عنوان الدراسة:

أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق  
على الشركات الصناعية

إعداد الطالبة:

نور عماد بدوي

لجنة المناقشة والحكم

د: نواف فخر

عضواً

الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

د: عبد الرحمن مرعي

عضواً مشرفاً

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

د: أحلام الشيخ

عضواً

المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

## إقرار

أنا الطالبة: نور عماد بدوي ماجستير في قسم المحاسبة أصرّح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة، أو منقولة، أو محرّفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قُبِلت للحصول على أي شهادة أو درجة علمية.

دمشق في / / 2018

اسم الطالبة: نور عماد بدوي

التوقيع:

## تصريح المدقق اللغوي

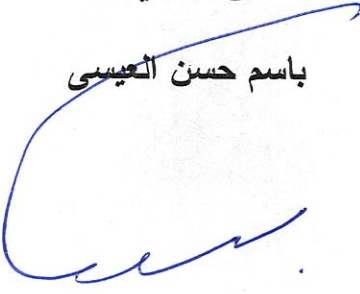
إنّ الرسالة الموسومة بـ:

"أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة  
السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية"

قد جرى تصحيحها ومراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي ولأجله وقّعتُ.

المدقق اللغوي

باسم حسن العيسى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

رَبَّنَا أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 32

# شكر وتقدير

الحمد لله، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية في الماضي والحاضر وفيما هو آت.

نشكر الله عزوجل الذي منّ علينا بنعمة العقل، وأرشدنا طريق العلم، وعرفانا منّا بالجميل، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور عبد الرحمن مرعي؛ لنفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمه لي من عميق خبرته، وفيض علمه، وسعة صدره، ولم يبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي، وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضعه العلمي، وتوجيهاته القيمة، ومعاملته الحسنة طيلة فترة الإشراف والتدريس.

وأتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور: نواف فخر، والدكتورة أحلام الشيخ، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من جهد في القراءة والمناقشة، كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

والشكر والتقدير لعميد كلية الاقتصاد، ورئيس قسم المحاسبة على تعاونهم مع الباحثة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أبدى لي رأياً، وقدم لي عوناً أثناء إعداد هذه الرسالة، وأخص بالشكر زملائي في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

والله وليّ الأمر والتوفيق

# إهداء

إلى الرحمة المهداة للعالمين سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم.  
إلى منبع الدفء والعطاء أقدم لك باقات من الحب والولاء، والإخلاص والوفاء، والدفاع عنك بكل  
غالي ونفيس.

بلدي الحبيبة سورية

إلى التي بين ضلوعها احتميت، ومن عطاءها ارتويت.  
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، أزفُّ لها كل معاني الحب والتقدير.  
إليك يا أمي الحبيبة  
إلى من بعطفه بدأت حياتي، وبرعايته أحببت دراستي، وبجهدِه نلتُ شهادتي، وبين يديه كبرت، وفي  
دفء قلبه احتميت.

إليك أبي الغالي

إلى الزهور التي تملأ طريقي بالأمل والسعادة، وإلى من عاشوا معي الحياة حلوها ومرها.  
إخوتي الأعزاء

إلى ملاكي الصغير ومصدر سعادتي

ابن أختي

(ميمو)

إلى شريان القلب النابض الذي يجمعني به حبُّ خالد.



إلى كل من سكن قلبي ولم يكتبه قلمي.  
إلى من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

## ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية، وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وعددها ثلاث شركات: (الشركة الأهلية للزيوت النباتية، شركة عصير الجبل الطبيعي، شركة إسمنت البادية)، وذلك بتطبيق نموذج جونز المعدل على الشركات عينة الدراسة؛ للكشف فيما إذا كانت هذه الشركات تمارس إدارة الأرباح، ومن ثم دراسة العلاقة ما بين إدارة الأرباح وتقييم الأداء مقاساً بنسب الربحية ونسب كفاءة النشاط، وذلك خلال الفترة من عام 2011 ولغاية عام 2016 . وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

1. قيام الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.
  2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب الربحية مقاسةً بهامش صافي الربح.
  3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب الربحية مقاسةً بمعدل العائد على الأصول.
  4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل.
  5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران إجمالي الأصول.
- وقد أوصت الدراسة بمايلي: تعزيز مساهمة الجهات الإشرافية والرقابية في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال وضع ضوابط تزيد من فاعلية دور لجان التدقيق وحوكمة الشركات.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، المحاسبة الإبداعية، تقييم الأداء، الشركات المساهمة العامة الصناعية.

## فهرس المحتويات

| رقم الصفحة |                                                             |
|------------|-------------------------------------------------------------|
| أ          | ملخص البحث                                                  |
| ب          | فهرس المحتويات                                              |
| هـ         | قائمة الجداول                                               |
| و          | قائمة الأشكال البيانية                                      |
| ز          | قائمة المصطلحات                                             |
| 1          | <b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>                    |
| 2          | تمهيد                                                       |
| 3          | 1-1: مشكلة البحث                                            |
| 4          | 2-1: فرضيات الدراسة                                         |
| 5          | 3-1: الدراسات السابقة                                       |
| 14         | 4-1: أهمية الدراسة                                          |
| 14         | 5-1: أهداف الدراسة                                          |
| 15         | 6-1: مجتمع وعينة الدراسة                                    |
| 15         | 7-1: منهجية الدراسة                                         |
| 15         | 8-1: محددات الدراسة                                         |
| 16         | 9-1: هيكلية الدراسة                                         |
| 18         | <b>الفصل الثاني: ماهية إدارة الأرباح وطبيعتها</b>           |
| 20         | <b>2-1: المبحث الأول: مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها</b>      |
| 21         | 1-1-2: مفهوم إدارة الأرباح                                  |
| 26         | 2-1-2: دوافع إدارة الأرباح                                  |
| 27         | 1-2-1-2: دوافع تتعلق بوضع المنشأة وتقييمها في السوق المالية |
| 28         | 2-2-1-2: دوافع تعاقدية                                      |
| 29         | 3-2-1-2: دوافع تنظيمية                                      |
| 29         | 4-2-1-2: دوافع أخرى                                         |
| 31         | 5-2-1-2: دوافع عدم تماثل المعلومات                          |
| 32         | 3-1-2: أساليب إدارة الأرباح                                 |
| 37         | 4-1-2: مخاطر ممارسة إدارة الأرباح                           |
| 38         | <b>2-2: المبحث الثاني: طرق وآليات إدارة الأرباح</b>         |

|    |                                                                      |
|----|----------------------------------------------------------------------|
| 39 | 2-2-1: تمهيد الدخل                                                   |
| 40 | 2-2-2: أساليب تمهيد الدخل                                            |
| 42 | 2-2-3: المحاسبة الإبداعية                                            |
| 43 | 2-2-4: طرائق المحاسبة الإبداعية                                      |
| 44 | 2-2-5: محاسبة إعادة ترتيب الدفاتر                                    |
| 46 | 2-3: المبحث الثالث: النماذج الرياضية المستخدمة في قياس إدارة الأرباح |
| 47 | 2-3-1: نموذج The Healy Models                                        |
| 48 | 2-3-2: نموذج The De Angelo Model                                     |
| 48 | 2-3-3: نموذج جونز (The Jones Model, 1991)                            |
| 50 | 2-3-4: نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995)            |
| 52 | 2-3-5: النماذج المقطعية: The Cross – Sectional Models                |
| 52 | 2-3-6: نموذج Sloan                                                   |
| 54 | <b>الفصل الثالث: تقييم أداء الشركات</b>                              |
| 54 | مقدمة                                                                |
| 55 | المبحث الأول: تقييم الأداء                                           |
| 56 | 3-1-1: تعريف الأداء                                                  |
| 57 | 3-1-2: ماهية تقييم الأداء                                            |
| 59 | 3-1-3: أهداف تقييم الأداء                                            |
| 60 | 3-1-4: أهمية تقييم الأداء                                            |
| 63 | 3-1-5: المبادئ العلمية لتقييم الأداء                                 |
| 64 | <b>المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي (المفهوم والأهمية)</b>         |
| 65 | 3-2-1: تعريف الأداء المالي                                           |
| 67 | 3-2-2: أهمية تقييم الأداء المالي                                     |
| 69 | 3-2-3: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي                   |
| 70 | 3-2-3-1: مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي                    |
| 71 | 3-2-3-2: مؤشرات كفاءة النشاط                                         |
| 71 | 3-2-3-3: مؤشرات السوق                                                |
| 72 | 3-2-3-4: مؤشرات الأداء الحديثة                                       |
| 74 | <b>الفصل الرابع: الدراسة العملية:</b>                                |
| 75 | 4-1: المبحث الأول: نبذة عن شركات عينة الدراسة                        |
| 75 | 4-1-1: نبذة عن الشركة الأهلية للزيوت النباتية                        |

|     |                                                                                    |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------|
| 76  | 2-1-4: نبذة عن شركة عصير الجبل الطبيعي                                             |
| 76  | 2-1-4: نبذة عن شركة إسمنت البادية                                                  |
| 77  | 3-1-4: أهم السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية |
| 79  | <b>المبحث الثاني: اختبار الفرضيات الإحصائية</b>                                    |
| 79  | 1-2-4: مجتمع الدراسة وعينتها                                                       |
| 80  | 2-2-4: متغيرات ونموذج الدراسة                                                      |
| 81  | 3-2-4: اختبار فرضيات الدراسة                                                       |
| 81  | 1-3-2-4: اختبار الفرضية الأولى                                                     |
| 102 | 2-3-2-4: اختبار الفرضية الثانية                                                    |
| 103 | 3-3-2-4: اختبار الفرضية الثالثة                                                    |
| 105 | 4-3-2-4: اختبار الفرضية الرابعة                                                    |
| 107 | 5-3-2-4: اختبار الفرضية الخامسة                                                    |
| 109 | <b>النتائج والتوصيات</b>                                                           |
| 109 | 1- النتائج                                                                         |
| 110 | 2- التوصيات                                                                        |
| 111 | <b>المراجع</b>                                                                     |
| 124 | <b>ملخص البحث باللغة الانكليزية</b>                                                |

## قائمة الجداول

| رقم الصفحة | رقم الجدول |                                                                                |
|------------|------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| 79         | 1          | الشركات عينة الدراسة                                                           |
| 84         | 2          | المستحقات الكلية خلال الفترة للشركات عينة الدراسة                              |
| 86         | 3          | نسبة المستحقات الكلية إلى مجموع الأصول                                         |
| 87         | 4          | التغير في الإيرادات والحسابات تحت التحصيل                                      |
| 87         | 5          | تحديد معالم النموذج                                                            |
| 88         | 6          | تقدير المستحقات غير الاختيارية                                                 |
| 88         | 7          | المستحقات غير الاختيارية للشركات عينة الدراسة                                  |
| 89         | 8          | المستحقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة                                       |
| 90         | 9          | نتائج ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية                   |
| 90         | 10         | تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية               |
| 91         | 11         | اختبار المعنوية لممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية        |
| 91         | 12         | نتائج ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي                          |
| 92         | 13         | تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي                      |
| 92         | 14         | اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي                  |
| 93         | 15         | نتائج ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية                               |
| 93         | 16         | تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية                           |
| 94         | 17         | اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية                       |
| 95         | 18         | نتائج ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة                             |
| 95         | 19         | اختبار المعنوية لممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة                  |
| 98         | 20         | نسبة هامش صافي الربح للشركات عينة الدراسة                                      |
| 99         | 21         | معدل العائد على الأصول للشركات عينة الدراسة                                    |
| 100        | 22         | معدل دوران الحسابات تحت التحصيل للشركات عينة الدراسة                           |
| 101        | 23         | معدل دوران إجمالي الأصول للشركات عينة الدراسة                                  |
| 102        | 24         | نتائج الارتباط بين المتغيرين: (إدارة الأرباح، هامش صافي الربح)                 |
| 102        | 25         | نتائج اختبار (F و T) لمتغيرات الدراسة (إدارة الأرباح، هامش صافي الربح)         |
| 103        | 26         | نتائج الارتباط بين المتغيرين: (إدارة الأرباح، معدل العائد على الأصول)          |
| 103        | 27         | نتائج اختبار (F و T) لمتغيرات الدراسة: (إدارة الأرباح، معدل العائد على الأصول) |
| 105        | 28         | نتائج الارتباط بين المتغيرين: (إدارة الأرباح، معدل دوران الحسابات تحت التحصيل) |

|     |                                                                                         |    |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------|----|
| 105 | نتائج اختبار (F و T) لمتغيرات الدراسة: (إدارة الأرباح، معدل دوران الحسابات تحت التحصيل) | 29 |
| 107 | نتائج الارتباط بين المتغيرين: (إدارة الأرباح، معدل دوران إجمالي الأصول)                 | 30 |
| 107 | نتائج اختبار (F و T) لمتغيرات الدراسة: (إدارة الأرباح، معدل دوران إجمالي الأصول)        | 31 |

### قائمة الأشكال

| رقم الشكل |               | رقم الصفحة |
|-----------|---------------|------------|
| 1         | نموذج الدراسة | 80         |

## قائمة المصطلحات

|                               |                          |
|-------------------------------|--------------------------|
| Earnings Management           | إدارة الأرباح            |
| Good Earnings Management      | إدارة الأرباح الجيدة     |
| Bad Earnings Management       | إدارة الأرباح السيئة     |
| Earning Manipulation          | التلاعب بالأرباح         |
| Earning Fraud                 | تزوير الأرباح            |
| earnings management practices | ممارسات إدارة الأرباح    |
| Contractual Incentives        | دوافع تعاقدية            |
| Regulatory Incentives         | دوافع تنظيمية            |
| Non-Discretionary Accrual     | مستحقات غير اختيارية     |
| Discretionary Accrual         | مستحقات اختيارية         |
| Income Smoothing              | تمهيد الدخل              |
| Natural Smoothing             | التمهيد الطبيعي          |
| Intentional Smoothing         | التمهيد التدخلي          |
| Real Smoothing                | تمهيد الدخل الحقيقي      |
| Artificial Smoothing          | تمهيد الدخل المصطنع      |
| Creative Accounting           | المحاسبة الإبداعية       |
| Big Bath                      | محاسبة تنظيف الدفاتر     |
| Net Profit Margin             | هامش صافي الربح          |
| Return On Assets              | معدل العائد على الأصول   |
| Receivables Turnover          | معدل دوران المدينين      |
| Total Assets Turnover         | معدل دوران إجمالي الأصول |
| evaluating performance        | تقييم الأداء             |
| Financial performance         | الأداء المالي            |



# الفصل الأول:

## الإطار العام للبحث

## تمهيد:

تعد القوائم المالية المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي للشركة، كما تعد أساساً جوهرياً لاتخاذ القرارات، ويتمثل الدور الرئيس لها في تقديم المعلومات المحاسبية للأطراف ذوي المصالح المختلفة، في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، حيث يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات ملائمة للقرارات التي يتخذونها، وفي الوقت نفسه يمكن الاعتماد عليها.

تلعب القوائم المالية دوراً تقييمياً في مساعدة المستثمرين وصناع القرار الآخرين على اختيار أفضل البدائل المالية المتاحة، وتؤثر المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية في تقييم أداء الشركات، ومدى استقرارها الاقتصادي، وقيمة الشركة التي تظهر في أسعار أسهمها، إذ إن تحليل القوائم المالية في إطار عملية تقييم الأداء يساعد في تقديم نتائج تمكّن من تحديد نقاط القوة والضعف، وفرص الاستثمار، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين، والأطراف الأخرى.

لابد من الحصول على تقارير مالية خالية من التلاعب تعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالي، والأداء المالي للشركة، وهو ما يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين، وتنشيط سوق الأوراق المالية، وكذلك المحافظة على استمرارية نجاح الشركات وسمعتها الاقتصادية، وإن استخدام هذه المعلومات من قبل المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي تلك المعلومات، قد يخلق لدى الإدارة الحافز لاتباع ممارسات إدارة الأرباح؛ للتأثير على رقم الربح المستهدف الذي من شأنه تعظيم قيمة الشركة أو ثروة المساهمين.

وقد تركت معايير المحاسبة الدولية قسماً كبيراً من المرونة، وفتحت المجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية لمُعدي القوائم المالية، وسمحت باستخدام سياسات وإجراءات محاسبية بديلة تخدم إدارة الشركة والمالكين، وبالتالي تُظهر الشركة بوضع أفضل مما هي عليه من خلال تغيير مكونات الأرباح، الأمر الذي ساهم في زيادة احتمال التلاعب بالبيانات المالية، مما قد يلحق الضرر بمصالح المساهمين وأصحاب المصالح الذين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

## 1-1: مشكلة الدراسة

تسعى الشركات بشكل عام، والشركات المساهمة العامة بشكل خاص؛ لتحسين ربحيتها، ووضعها المالي الذي تعكسه بياناتها المالية المنشورة، وهو ما يدفعها للقيام بممارسات إدارة الأرباح، وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات، إما لإرضاء مساهميها، أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي، أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها؛ بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها، والتي من شأنها التأثير على ملائمة القوائم المالية وموثوقيتها وعدالتها، وهو ما ينعكس في قرارات الأطراف ووجهات نظرهم المختلفة المهمة والمعتمدة على القوائم المالية أثناء قيامها بعمليات تقييم الأداء من حيث حيادية نتائج التقييم وموضوعيتها، ويظهر ذلك جلياً في القوائم المالية للشركات الصناعية من خلال البنود المتضمنة في البيانات المالية، والتي يمكن من خلالها ممارسة إدارة الأرباح أكثر من غيرها من القطاعات، وهو ما يميز هذا القطاع عن غيره من القطاعات الأخرى.

وهنا يمكننا أن نلخص المشكلة الأساسية لهذا البحث بالتساؤل التالي: "هل تقوم الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية بممارسات إدارة الأرباح، وما هو أثر هذه الممارسات على تقييم الأداء المالي للشركة متمثلاً بتقييم الربحية وكفاءة النشاط بعدهم من أهم العناصر التي تعكس الأداء العام للشركة بالنسبة لأصحاب المصالح؟"

ويمكننا أن نستخلص مجموعة فرعية من التساؤلات؛ لتوضيح التساؤل الرئيسي للبحث، وهذه التساؤلات هي:

- هل تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية؟
- ما أثر أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها المستخدمة في تقييم الأداء في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية؟

ويتفرع عنها السؤالين التاليين:

- ما أثر أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها المستخدمة في تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية؟

➤ ما أثر أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها المستخدمة في تقييم كفاءة النشاط في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية؟

## 1-2: فرضيات الدراسة

وفق التساؤل البحثي الموضوع، وما تم التوصل إليه من الأدبيات السابقة، يمكننا أن نحدد الفرضيات الأساسية التي تسعى الدراسة إلى تحليلها بالفرضيات التالية:

### • الفرضية الأولى:

$H_1$ : تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

$H_0$ : لا تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

### • الفرضية الثانية:

$H_1$ : تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بنسبة هامش صافي الربح في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

$H_0$ : لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بنسبة هامش صافي الربح في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

### • الفرضية الثالثة:

$H_1$ : تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بنسبة معدل العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

$H_0$ : لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بنسبة معدل العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

### • الفرضية الرابعة:

$H_1$ : تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

$H_0$ : لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

## • الفرضية الخامسة:

H<sub>1</sub>: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

H<sub>0</sub>: لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

## 1-3: الدراسات السابقة

سيتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع المراد دراسته، في ظل ما توصلت إليه الباحثة في استعراضها لما كتب في مجال إدارة الأرباح، وقد جرى تصنيف هذه الدراسات على مجموعتين: الدراسات السابقة باللغة العربية، والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

## 1-3-1: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة (أبو جبريل، 2015) "أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"1.

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، والتحقق من أثر استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءة العاملين في التدقيق الداخلي، والعناية المهنية للتدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح ممثلة بالمستحقات الاختيارية، وقد ضمت عينة الدراسة /33/ شركة صناعية مساهمة عامة، وقد تم قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، كما قام الباحث بتصميم استبانة وفق ما تطلبتة فرضيات الدراسة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب القياس الكمي لوصف الظاهرة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها.

---

1 أبو جبريل، أحمد، يوسف، (2015)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي، والعناية المهنية للعاملين في قسم التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان، أي كلما زادت استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي، والعناية المهنية للعاملين في قسم التدقيق الداخلي أدى إلى التقليل أو الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات.

## 2- دراسة (رمضان، 2014) "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي" 1.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح، وتمهيد الدخل كآلية ذات خصوصية من آليات إدارة الأرباح على الربح الضريبي.

وتم اختبار مدى تأثير إدارة الأرباح، وتمهيد الدخل على قياس الربح الضريبي من خلال اختبار سبعة فروض تم وضعها في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وتم اختبار فروض الدراسة من خلال التطبيق على البيانات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة للشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بما فيها الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2011).

وقد تم قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، ثم دراسة العلاقة بين الربح الضريبي وإدارة الأرباح، من خلال معامل الارتباط بيرسون ومعامل التحديد.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تربط درجة ممارسات إدارة الأرباح مع رقم الربح الضريبي في المجتمع الإحصائي المدروس، كما أنه لا يوجد تمايز في درجة ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات المكلفة ضريبياً والشركات غير المكلفة ضريبياً، مع توصل البحث لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تربط آلية تمهيد الدخل مع الربح الضريبي والتغير في الربح الضريبي من فترة لأخرى، ووجود علاقة مع

---

1رمضان، علي محمود، (2014)، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.

الفروق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي، مما يوحي إلى أنَّ الإدارة في الشركات تستخدم هذه الفروق لتمهيد الدخل دون أن تقوم بذلك لغايات ضريبية بحتة.

### 3- دراسة (كانه، 2014) "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات"1.

هدفت الدراسة إلى قياس دور لجان المراجعة بعدّها آلية من آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، واختبار بعض العوامل المؤثرة في تقييد تلك الشركات عن ممارسة إدارة الأرباح، وقد تكونت عينة الدراسة من (96) شركة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودية.

ولقياس إدارة الأرباح فقد اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة على نموذج جونز 1995، ولقياس دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الخطي التدريجي؛ لتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وإدارة الأرباح، وقد أكدت نتائج الدراسة ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل موجب، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحجم اجتماعات مجلس الإدارة واستقلاليتها وعددها للحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت إلى أنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة، وحجمها، واستقلالية أعضائها للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

---

1كانه، محمد موري (2014)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

#### 4- دراسة (الغريب، 2012)، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية<sup>1</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في المصارف التجارية الليبية، وتقييم المرتكزات التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة لجمع المعلومات الأولية من مجتمع الدراسة المكون من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة، فقد شملت 120 شخصاً من المديرين والعاملين في هذه المصارف، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج:

- أن لدى المصارف التجارية الليبية القدرة على توفير البيانات اللازمة لاستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في المصارف التجارية الليبية.
- استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى الربط بين مقاييس الأداء واستراتيجية المنظمة.
- وجود بعض المعوقات التي تحول دون استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في المصارف التجارية الليبية.

#### 5- دراسة (عبد الناصر، 2008)، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان<sup>2</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي، وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء كل من مسؤولي الائتمان ووجهات

---

<sup>1</sup>الغريب، أبو عجيبة (2012) مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان.

<sup>2</sup>أحمد، عبد الناصر (2008)، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في المصارف التجارية الأردنية، ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.

نظرهم في المصارف التجارية الأردنية، ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة بلغ عددها (95) فرداً، منهم (30) فرداً من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، و(65) فرداً من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية، واختبار ت (One Sample T- test) لاختبار الفرضيات الأربعة الأولى، واختبار ت (Independent Sample T – test) لاختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:

- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد أداة مهمة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان، ومحلي الأوراق المالية.
  - أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد أداة مهمة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان، ومحلي الأوراق المالية.
- 6- دراسة (المومني، 2006). بعنوان: تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح، ومدى وعي المستثمرين لها<sup>1</sup>.**

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات الإدارة وتقييمها في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لقيامها بإدارة الأرباح على كافة القطاعات الاقتصادية، واستخدم الباحث نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة 70 شركة مدرجة في بورصة عمان من كافة القطاعات الاقتصادية في الفترة 1997 – 2003، واختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث أساليب إحصائية عدة: كأسلوب الانحدار المتعدد، واختبار (T)، واختبار تحليل التباين الأحادي والثلاثي، فضلاً عن الأساليب الإحصائية الوصفية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في

---

<sup>1</sup>المومني، محمد، (2006)، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.

المعايير المحاسبية، وأن قطاع المصارف هو الأكثر استخداماً لإدارة الأرباح، وقطاع التأمين هو الأقل استخداماً، كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح في جميع القطاعات عدا قطاع المصارف، ووجود علاقة طردية بين حجم الأصول وإدارة الأرباح في قطاع الصناعة والخدمات، بينما كانت العلاقة عكسية في قطاع المصارف، أما علاقة مديونية الشركة بإدارة الأرباح، فكانت عكسية في قطاع المصارف، وطردية في قطاع التأمين.

### 1-3-2: الدراسات السابقة باللغة الإنكليزية

#### 1-دراسة (Howard.j.and Jones.J.H.2003) بعنوان: العلاقة بين إدارة الأرباح والمستحقات والأرباح المالية

##### **Earnings Management With Accruals and Financial Earnings<sup>1</sup>**

هدفت الدراسة إلى التعرف على حالات من التلاعب الكبير بالأرباح عند تعرض الأعمال لفشل في الاستراتيجيات التنافسية، وضعف في المنتجات، وخلل في التسعير، والتي تؤدي إلى تناقص مستمر في قيمة الشركة وقدرتها الائتمانية دون الوصول إلى حد الانهيار، مما يؤدي إلى الوصول إلى حالات من الانهيار المفاجئ لشركات كبيرة نتيجة اللجوء إلى التلاعب بالأرباح، وقد حاول البحث التمييز بين الاحتيال وإدارة الأرباح، وذلك من خلال فهم أوسع للقوائم المالية؛ لتفادي حالات فشل مستقبلية، وتحسن من مناخ حوكمة الشركات، وقد توصل البحث إلى ملاحظة لجوء الإدارة في معظم الشركات الرئيسة إلى زيادة مستويات التسويات المحاسبية أو تخفيضها، مثل: حسابات الذمم المدينة، المخزون، حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات المستحقة، والنفقات مسبقة الدفع للوصول إلى مستوى الربح المرغوب.

---

<sup>1</sup> Howard.j.and Jones.J.H.2003."Earnings Management With Accruals and Financial Earnings".Working paper.Rice University,Houston.

## 2- دراسة (Orile et al , 2003) بعنوان: إدارة الأرباح في إسبانيا.

### Earnings Management in Spain<sup>1</sup>.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تمارس الشركات الإسبانية إدارة الأرباح، واشتملت عينة الدراسة على 35 شركة مدرجة بالسوق المالي الإسباني، وهي الأكبر بين أكثر من 500 شركة مسجلة بالسوق، حيث تم افتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حاكمة أكثر من غيرها من الشركات، وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية غير المتضمنة في النظام الحالي، فضلاً عن وجود نتائج غير عادية، ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن من أسباب إصدار تقارير تحفظية قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على الأرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطات بدلاً من تحميلها على حساب الربح والخسارة، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطات كافية، فضلاً عن تخفيض في الإيرادات؛ نتيجة خسائر مستقبلية، فضلاً عن وجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات محددة.

## 3- دراسة (Yoon, Miller, 2002) بعنوان: التدفقات النقدية التشغيلية وإدارة الأرباح في كوريا.

### Cash from Operation and Earnings Management in Korea<sup>2</sup>.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الأداء التشغيلي للشركات الصناعية في كوريا، وسلوك الاستحقاقات الاختيارية في الفترة ما بين 1994 إلى 1997 لمعرفة درجة إدارة الأرباح، ومدى أثرها على مستوى الأداء التشغيلي، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة، وقد جاءت نتيجة الدراسة بأن

<sup>1</sup> Oriol, A., Jordi, P. and Ester, O. (2003). " Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange". UPF Economics and Business Working Paper No. 677: www.ssrn.com

<sup>2</sup> Yoon, S. S. , Miller, G. A. (2002) Cash from Operation and Earnings Management in Korea The International Journal of Accounting , Vol.37 :395 -412

الفترات ذات التدفقات النقدية الأفضل، والفترات ذات التدفقات النقدية الأسوأ، قد تضمنت ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الفترات الأخرى، وهذا يعني أن سلوك ممارسة إدارة الأرباح يعتمد على الأداء التشغيلي لها، بحيث تميل الشركة إلى اختيار استراتيجيات زيادة الدخل في حالات سوء الأداء التشغيلي، وإلى إجراء Big Bath في حالة تضاعف سوء الأداء.

4-دراسة (Sun et al,2013) بعنوان: "التخصص الصناعي للمدقق، مجلس الحوكمة، وإدارة الأرباح".

### **Auditor industry specialization, board governance, and earnings management<sup>1</sup>**

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان التخصص الصناعي للمدقق الحسابات يعزز فاعلية الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة من 1850 شركة خلال الفترة ما بين 1996-2010 باستخدام نموذج جونز المعدل للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ إدارة الأرباح ترتبط بشكل سلبي مع استقلال مجلس الحوكمة في الشركات التي تمت مراجعتها من قبل مدققين غير مختصين، وعموماً تشير النتائج إلى تأثير التفاعل الإيجابي للتخصص الصناعي للمدقق ومجلس الحوكمة على جودة المحاسبة؛ وأوصت الدراسة بضرورة البحث في أثر التفاعل بين آليات حوكمة الشركات المختلفة على جودة المحاسبة.

5-دراسة (omar, Rahman, Danbatta and suliman, 2014) بعنوان: أثر الإفصاح الإداري وممارسات إدارة الأرباح في تخفيض خطر التطبيق.

### **"Management Disclosure And Earnings Management Practices In Reducing The Implication Risk"<sup>2</sup>**

<sup>1</sup> Sun-J.Et-2013, Auditor Industry Specialization, Board Governance, And Earnings Management-University Of Windsor, Managerial Auditing Journal For The Coming.

<sup>2</sup> Omar ,N, Rahman ,R .A: Danbatta ,B .L. And Sulaiman, S,2014, Management Disclosure And Earnings Management Practices In Reducing The Implication Risk, Procedia -Social And Behavioral Sciences , Vol ; 145

هدفت الدراسة إلى عرض نوعين من ممارسات إدارة الأرباح؛ والتقنيات المستخدمة في هذه الممارسات والدوافع الكامنة وراءها؛ وإلى عرض الآثار الجيدة والسيئة المحتملة الناتجة عن كل من تلك الممارسات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة من 49 شركة ماليزية، يزعم أنها قد ارتكبت الغش في تقاريرها المالية، فتم شطب إدراجها من سوق الأوراق المالية من ماليزيا، حيث تم استخدام المستحقات الإجمالية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح قائمة على الدوافع الشخصية للمديرين، وإلى أن تطوير الإفصاح من قبل إدارة الشركات يحد من المخاطر السيئة لممارسات إدارة الأرباح.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اختلفت المتغيرات المدروسة في الدراسات السابقة، إلا أنها جميعها تناولت موضوع إدارة الأرباح من حيث: المفهوم، والدوافع، وطرق القياس، كما أن بعضها تناول السوق السورية، وبعضها الآخر تناول أسواق أخرى، وتأتي الدراسة الحالية؛ للكشف عما إذا كان هناك ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية وفق نموذج جونز المعدل، وهو ما يتفق مع الكثير من الدراسات السابقة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في أنها تقيس أثر إدارة الأرباح في تقييم الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية، وذلك من خلال استخدام البيانات المتعلقة بالشركات المساهمة العامة الصناعية، وفي ظل استعراض الباحثة للدراسات السابقة فإنها لم تقع على دراسات تناولت تأثير ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات، وإن أغلب الأبحاث قامت بدراسة العلاقة ما بين إدارة الأرباح، وبعض المتغيرات، ومنها: التدقيق الداخلي، الربح الضريبي، لجان المراجعة، حوكمة الشركات، وعلى حد علم الباحثة، فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت أثر إدارة الأرباح على تقييم الأداء المالي في بيئة الأعمال السورية.

## 1-4: أهمية الدراسة

تعد القوائم المالية الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، وفي إشباع حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وهي تعكس بدورها الحالة المالية والاقتصادية للشركة، وبالتالي فإن المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يقيمون من خلالها أداء الشركات ويتخذون قراراتهم المختلفة بالاعتماد على عدالة وسلامة المعلومات التي تتضمنها، ولاسيما أرقام الأرباح التي تعد من أهم المؤشرات على نجاح إدارة الشركة، وهي الأكثر عرضة للتلاعب من قبل المديرين، وهو ما يشكل دافعاً لممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تتمثل أهمية هذه الدراسة بأنها تساعد الجهات الرقابية، وإدارة الشركات، والقائمين على إعداد حساباتها وتدقيقها في الوقوف على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، وأثرها في تقييم أداء الشركات في ظروف الاقتصاد السوري الراهن، وهذا من شأنه أن يساعدها في اتخاذ الإجراءات المناسبة؛ للحد من تلك الممارسات، وتحسن نوعية المعلومات المحاسبية، كما يمكن أن يكون منطلقاً لدراسات مستقبلية أخرى، فيما يتعلق بمتغيرات إدارة الأرباح، وتطبيقاتها، وتقييم الأداء.

## 1-5: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفاهيم كل من: إدارة الأرباح، وتقييم الأداء، ومن ثم الوقوف على أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الأداء، وتحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم واقع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية في بيئة الأعمال السورية.

2. معرفة أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها التي تستخدمها الشركات عند إعداد بياناتها المالية.

3. معرفة أثر أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها المستخدمة على تقييم الربحية في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

4. معرفة أثر أساليب إدارة الأرباح وإجراءاتها المستخدمة على تقييم كفاءة النشاط في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

## 1-6: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وعددها ثلاث شركات مساهمة عامة: (الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، شركة عصير الجبل الطبيعي، شركة إسمنت البادية)، وذلك بتطبيق نموذج جونز المعدل على شركات عينة الدراسة، حيث تمتد الفترة المدروسة لستة أعوام بدءاً من عام 2011 ولغاية عام 2016.

## 1-7: منهجية الدراسة

يُعبّر منهج البحث عن الخطوات التي يتبعها البحث لتحقيق أهدافه، لذا فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق ذلك فقد تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

أ. تحديد مشكلة البحث من خلال الاطلاع على ما قدمته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وواقع بيئة الأعمال في مجتمع البحث.

ب. تحديد الإطار النظري للبحث اتساقاً مع مشكلة البحث، وأهدافه، بعد الاطلاع على ما كُتب في هذا المجال في الأدبيات العالمية، واستعراض الواقع العملي لبيئة الأعمال في سورية.

ج. تحديد فروض البحث.

د. تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، حيث إنّ مجتمع الدراسة يشمل الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية.

هـ. التحقق من الفروض من خلال القيام بالاختبارات والتحليلات اللازمة؛ وصولاً إلى النتائج وتحليلها بما يساهم في تقديم التوصيات المناسبة.

## 1-8: محددات الدراسة

تتحدد الدراسة بمجموعة من المحددات والمتمثلة في:

1- اعتمدت الدراسة على فترة زمنية أقصاها 2016؛ وذلك بسبب عدم توافر بيانات مالية عن العام 2017 عند اعتماد خطة البحث.

2- اقتصرَت الدراسة على تحليل أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية متمثلةً بتقييم الربحية، وتقييم كفاءة النشاط للشركات عينة الدراسة، باعتبارها من مخرجات نظام المحاسبة المالية، وقد تم استبعاد أنواع تقييم الأداء الأخرى نظراً لصعوبة الحصول على بيانات تعد من مخرجات نظام المحاسبة الإدارية والتي تكون غير معدة للنشر ومخصصة لخدمة الإدارة فقط.

### 1-9: هيكلية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول تناولت المواضيع التالية:

#### 1- الفصل الأول: الإطار العام للبحث

يتضمن مشكلة الدراسة، الدراسات السابقة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، منهج الدراسة.

#### 2- الفصل الثاني: ماهية إدارة الأرباح وطبيعتها

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال أهم المحاور التي يتضمنها، حيث يناقش وجهات النظر كافة ذات العلاقة بتعريف هذا المفهوم، وكذلك دوافع الإدارة للقيام بهذه الممارسات، فضلاً عن أهم المخاطر المترتبة على هذه الممارسات تجاه الشركة، وعرض لأهم أساليب إدارة الأرباح وطرقها وآلياتها المتمثلة بـ: تمهيد الدخل، والمحاسبة الإبداعية، ومحاسبة تنظيف الدفاتر (إعادة ترتيب الدفاتر)، فضلاً عن أهم المقاييس المستخدمة لتحديد درجة ممارسات إدارة الأرباح.

#### 2- الفصل الثالث: تقييم أداء الشركات

عرض هذا الفصل مفهوم الأداء، حيث تم تقديم تعاريف مختلفة له، وكذلك جرى التطرق بشيء من الإيجاز إلى أهميته، وأهدافه، والمبادئ العلمية له، ثم تناول الفصل تقييم الأداء المالي، وخصائصه، وأهميته، فضلاً عن أهم المؤشرات والطرق المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

#### 3- الفصل الرابع: الدراسة العملية

تناول الفصل الدراسة العملية من خلال استعراض الواقع المهني لمجتمع البحث (الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية)؛ وصولاً إلى الدراسة التطبيقية التي قامت على تحديد متغيرات البحث والإحصاءات الوصفية، واختبار الفروض من خلال استخدام برنامج spss (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

### 3- النتائج والتوصيات

## الفصل الثاني

### ماهية إدارة الأرباح وطبيعتها

## المقدمة

تمارس منظمات الأعمال أنشطتها بهدف استمرارها وتطورها في ظل المنافسة المحتدمة في بيئة الأعمال المعاصرة، وهو ما يوجب عليها العمل بشكل مستمر؛ لتحقيق مؤشرات أداء مرضية لها، وتنماشى مع الأهداف المخطط لها من جهة، وتحقق تطلعات الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة من جهة ثانية، وهو ما يتم التعبير عنه من خلال البيانات المالية المنشورة بما تحمله من رسائل موجهة لمختلف الأطراف، وخاصةً المستثمرين في الشركات المساهمة حول قدرة المنشأة على الاستمرار، وفاعلية الإدارة في تحقيق أهدافها، وذلك بما ينسجم مع أهداف هذه الأطراف، وهو الأمر الذي يمثل واحداً من أهم التحديات التي تواجه القائمين على المنشآت؛ لإعطاء صورة إيجابية عن الحالة الاقتصادية والمالية للشركة من خلال ما يتم نشره من أرقام وبيانات محاسبية ومالية.

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح من خلال أهم المحاور التي يتضمنها، حيث يناقش وجهات النظر كافة ذات العلاقة بتعريف هذا المفهوم، وكذلك دوافع الإدارة للقيام بهذه الممارسات، والأساليب التي تقوم بها الإدارة في سبيل قيامها بممارسة إدارة الأرباح، فضلاً عن أهم المخاطر المترتبة على هذه الممارسات تجاه الشركة، وعرض أهم طرق إدارة الأرباح وآلياتها المتمثلة بـ: تمهيد الدخل، المحاسبة الإبداعية، محاسبة تنظيف الدفاتر، فضلاً عن أهم المقاييس المستخدمة لتحديد درجة ممارسات إدارة الأرباح، وتم هذا من خلال التقسيمات التالية:

### 2-1: المبحث الأول: مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها

### 2-2: المبحث الثاني: طرق إدارة الأرباح وآلياتها.

### 2-3: المبحث الثالث: النماذج الرياضية المستخدمة في قياس إدارة الأرباح.

## المبحث الأول

### مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها

في ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، تعاظمت ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بشكل عام، والمساهمة العامة منها بشكل خاص؛ وذلك سعياً منها لتحسين ربحيتها ووضعها المالي الذي تعكسه بياناتها المالية المنشورة، ويتجلى ذلك في السلوك المتبع من قبل الإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية وعرضها، والذي يخضع لمؤثرات عدة؛ نتيجة تعدد مصالح الأطراف ذات العلاقة وتضاربها، فالحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وممارسة التقديرات لبعض عناصر القوائم المالية يتم استغلالها من قبل الإدارة وبشكل يؤدي إلى التأثير إيجاباً أو سلباً على صافي ربح الفترة، بما يحقق أهدافها، ويقابل توقعات الأطراف ذات المصلحة بشأن الأداء المالي للشركة.

تناول هذا المبحث مفهوم إدارة الأرباح، وأهم الدوافع والحوافز التي تقف وراء إدارة الأرباح، وقد تم

ذلك من خلال التقسيمات التالية:

2-1-1: مفهوم إدارة الأرباح.

2-1-2: دوافع إدارة الأرباح.

2-1-3: أساليب إدارة الأرباح.

2-1-4: مخاطر إدارة الأرباح.

## 2-1-1: مفهوم إدارة الأرباح: Earnings Management

حظي مفهوم إدارة الأرباح بالكثير من الاهتمام من قِبل الباحثين والأكاديميين، في محاولاتهم لوضع إطار مفاهيمي واضح يشتمل على مختلف جوانب هذا المفهوم، ويغطي ما أمكن من عوامل وخصائص تساهم في إعطاء شرح علمي وعملي كافٍ لما يتم تطبيقه من ممارسات تصب في إدارة الأرباح، فتختلف وجهة نظر الباحثين وفق توجهاتهم والفكر المحاسبي الذين ينتمون إليه، إلا أن جميعهم ينطلقون من رقم الأرباح كمؤشر مهم لمستوى أداء الشركة بما يتضمنه من رسائل وأفكار موجهة لكافة الأطراف ذات المصلحة في الشركة، إلا أن (Dechow, et al, 1996)<sup>1</sup> قد بينوا أنه لا يوجد إجماع واضح حول مفهوم إدارة الأرباح.

عرفتها ( Swieten, 2011 ) أن إدارة الأرباح ماهي إلا "طرق مختلفة تمارسها الإدارة لتعديل صورة الأداء المالي للشركة"<sup>2</sup>.

وقد عرّف (Schipper, 1989, P92) إدارة الأرباح على أنها: تدخل متعمّد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنّية تحقيق بعض المكاسب الخاصة<sup>3</sup>.

وكذلك عرّف (Partha, 2003, p14) إدارة الأرباح على أنها: "التحريف المتعمد للأرباح الذي يؤدي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكلٍ أساسي لما يمكن أن تكون عليه بغياب هذا التحريف"<sup>4</sup>.

كما عرفها (Rosenfield, 2000)<sup>5</sup> بأنها "سلوك تقوم به الإدارة، ويؤثر على الدخل الذي يظهر في القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، ويؤدي حقيقةً إلى أضرار على الأمد الطويل".

ووفق لـ (Michael, et.al, 2007) تعبر إدارة الأرباح عن "التلاعب بالأرباح المفصح عنها باستخدام أساليب محاسبية محددة مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير، وطالما أن هناك إمكانية

<sup>1</sup> Dechow, P.M., Saloan, R. G., And. Sweeny, A. P., (1996), **Detecting Earnings Management**, **The Accounting Review**, Vol.70, No.2, Pp: 193-225

<sup>2</sup> Swieten , C. (2011) , **Do Sustainable And Non-Sustainable Companies Differ In Their Extent Of Earnings Management?** , Master Thesis Science In Management, Open University Heerlen , Netherlands .

<sup>3</sup>Schipper , K. 1989. **Commentary On Earnings Management**. Accounting Horizons (Dec.): 91-102.

<sup>4</sup> Partha, M. ,(2003), **How To Manage Earnings Management**. **Accounting World Institute Of Chartered Financial Institutes Of India**: Pp:13-19

<sup>5</sup>Rosenfield Paul .2000. What Drives Earnings Management?, Available From: [Http://Www.Aicpa.Org/Pubs/Jofa/Oct2000/Opinion.Htm](http://Www.Aicpa.Org/Pubs/Jofa/Oct2000/Opinion.Htm).

متوافرة لدى إدارة الشركة للتلاعب بالأرباح ضمن ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، فإن أرقام صافي الربح ستكون مضللة، ولن تعكس الوضع الفعلي للشركة، وهذا ما سينتج عنه مجموعة من التبعات والانعكاسات، والتي ستطال جميع مستخدمي القوائم المالية وخاصة المساهمين، والدائنين، والمستثمرين المحتملين<sup>1</sup>.

ومن منظور المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية (Prafet,2000,p483-485)<sup>2</sup> أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية المنشورة من خلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسات التقديرات الشخصية، بحيث لا تعكس الأرباح المعلن عنها الأرباح الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وقسم هذه الممارسات إلى نوعين: إدارة الأرباح الجيدة **good earnings management** ، وهي إدارة الربح التشغيلي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، ومن أمثلة تلك القرارات: إعطاء العمال راحة لساعات عدة قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية؛ نظراً لأن معدل الإنجاز الحالي يفوق الخطة، أما النوع الثاني، فهو إدارة الأرباح السيئة **bad earnings management** بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة استخدام تقديرات غير منطقية، ومن أمثلة إدارة الأرباح السيئة: تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها.

أي تعبر إدارة الأرباح عن قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها التأثير على تخصيص موارد المنشأة، من خلال استخدام حكمهم الشخصي بشأن التقارير المالية، وهيكلة العمليات لتعديل التقارير المالية؛ بهدف تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمنشأة. (Healy&Wahlen,1999,p367)<sup>3</sup>.

عرّفها آخرون بأنها: "مفهوم يتعلق بالتحريف المتعمد للأرباح؛ للوصول إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي، عما يمكن أن يكون عليه الأمر في غياب هذا التحريف، وقد يكون هذا التأثير متعلقاً بسلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة

<sup>1</sup> Michael, D. Akers, D. Jodi, B. ,( 2007), **Earnings Management And Its Implication**, **The Cpa Journal** Available At:

<http://www.nysscpa.org/cpajournal/2007/807/Essentials/P64.Htm>

<sup>2</sup> Parfet , W. (2000) Commentary: **Accounting Subjectivity And Earnings Management** : A , Preparer Perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, No 4.Pp 481-488

<sup>3</sup> Healy, P.And James M. Wahlen (1999). " **Areview Of Earnings Management Literature And Its Implication For Standard Setting**". Accounting Horizons

الأرباح زيادةً أو نقصاناً وفق الاستراتيجية التي تهدف إليها في التأثير على مستخدمي القوائم المالية، وفضلاً عن ذلك، فقد يمتد هذا التأثير أيضاً على الناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية، والتي تترك أثراً على قدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة<sup>1</sup>. وبالتالي، فإن الباحثة تُعرّف إدارة الأرباح على أنها محاولة من قِبَل الإدارة؛ للتأثير على الأرباح المفصح عنها، من خلال استخدام أساليب محاسبية محددة في معالجة الأحداث الاقتصادية في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية بقصد الوصول إلى بيانات مالية تخالف الواقع خلال الفترة المالية، وذلك بما يخدم هدف الإدارة.

والجدير بالذكر وجود تداخل وتقاطع ما بين مفهوم إدارة الأرباح وعدد من المفاهيم الأخرى، حيث ينطلق (Ning,2005,PP33-34)<sup>2</sup> من مفهوم التلاعب بالأرباح Earning Manipulation الذي يشير إلى قيام الإدارة بخطوات مدروسة؛ لتغيير أرقام الأرباح المفصح عنها إلى ما ترغب به من مستوى أرباح، وهذا التلاعب يشمل الاختيارات المحاسبية من جهة، فيسمى: التلاعب الورقي Paper؛ للتأثير في الربح المعلن عنه، وكذلك يتضمن القرارات والإجراءات التجارية العملية، فيسمى: التلاعب الحقيقي Real؛ للتأثير في الربح الاقتصادي للمنشأة.

وبشكلٍ عام يتميز التلاعب بالأرباح بكونه فعلاً معروفاً ومخططاً له مسبقاً من قِبَل الإدارة، فيختلف بذلك عن الأخطاء المحاسبية غير المقصودة، ويقسم التلاعب بالأرباح عند (Ning,2005,PP33-34)<sup>3</sup> إلى شكلين، هما:

إدارة الأرباح Earning Management: تشير إلى التلاعب بالأرباح من خلال ممارسة التقديرات التي تسمح بها المعايير المحاسبية والقوانين النازمة لعمل الشركة، وقد لا تتأثر قيمة الشركة المتوقعة نتيجة هذه الممارسات.

---

<sup>1</sup>شاهين، علي، 2010، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص 155

<sup>2</sup>Ning,Yaping (2005), **The Theoretical Framework Of Earnings Management**, Canadian Social Science, Vol.1 No 3 November PP 32-38

<sup>3</sup>Ning,Yaping (2005), **The Theoretical Framework Of Earnings Management**, Canadian Social Science, Vol.1 No 3 November PP 32-38

**تزوير الأرباح Earning Fraud:** وهو تزوير بالأرباح عبر انتهاك المعايير المحاسبية أو القوانين النازمة لعمل الشركة، وتتأثر قيمة الشركة المتوقعة سلباً؛ نتيجة هذه الممارسات لكونها تخفض من مصداقية القوائم المالية.

**وقد انقسمت الآراء حول إدارة الأرباح بين مؤيد ومعارض:**

**الفريق الأول:** يرى أن إدارة الأرباح ظاهرة غير مقبولة بصرف النظر عن مبرراتها، ومن الضروري الحد منها، فمن الممكن أن تكون الخطورة هنا في كون هذه الظاهرة سلوكاً متعمداً من جانب الإدارة تقوم على الاستغلال السيئ للمرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية لممارسة أحكام وتقديرات تهدف إلى التأثير على قرارات الآخرين، وتحقيق منافع ذاتية، (الخيال، القثامي، 2010، ص248)<sup>1</sup>، وتضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الأعمال والمركز المالي، وهو ما ينعكس سلباً في المدى البعيد، فهناك من يعد إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية بصفة متعمدة؛ بقصد التأثير سلباً أو إيجاباً على صافي ربح المنشأة<sup>2</sup>.

أن ظاهرة إدارة الأرباح غير مقبولة؛ لكونها تعد إحدى أهم المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال والمستثمرين والمحللين الماليين من خلال ما تظهره المعلومات المالية الخاصة بتلك القطاعات من بيانات مضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي لتلك المنشآت، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية وتطويعها من قبل إدارة المنشآت؛ لكبح تأثير التقلبات والتغيرات في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الاقتصادي الفعلي لها<sup>3</sup>.

وقد عدّها (Beidman 2010) أمراً غير مقبول كونه لا يتوافق مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة<sup>4</sup>، فيما عدّه (Raigopal 2005) سلوكاً قانونياً مشروعاً وإن تعارض مع المدخل الأخلاقي كونه يحقق مصلحة المنشأة، إلا أنه قد يضلل مستخدمي البيانات المالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>الخيال، توفيق عبد المحسن، القثامي، فواز. (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الأول، صفحة 248

<sup>2</sup> Beidleman, C., 2010, Income Smoothing : The Role Of Management , The Accounting Review, Vol. 48(4). 653-667

<sup>3</sup> شاهين، علي، 2010، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص 160

<sup>4</sup> Beidleman, C., 2010, Income Smoothing : The Role Of Management , The Accounting Review, Vol. 48(4). 653-667.

أن دافع الإدارة من وراء إدارة الأرباح هو دافع انتهازي، وذلك من أجل التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل الشركة، وذلك بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، لأجل ضمان بقاء الشركة واستمرارها في سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو إظهار كفاءة إدارة الشركة، وبالتالي يكون لإدارة الأرباح تأثير جوهري على المركز الحقيقي للشركة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية<sup>2</sup>.

أما الفريق الثاني، فهم المؤيدون لفكرة إدارة الأرباح، فرغم أن معظم الباحثين يصفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، إلا أن البعض مثل (Mckee, 2005) اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها أنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية إذا مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل لتحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ<sup>3</sup>، فالمؤيدون لظاهرة إدارة الأرباح يرون أن إدارة الأرباح ظاهرة مقبولة إلى حد ما، وذلك لامتناع النقصات غير العادية في الأرباح، الأمر الذي يضيف تدفقاً مستمراً في التوزيعات النقدية، ويوفر معلومات مفيدة للمستثمرين عن مستقبل أرباح الشركة، فهم يعتقدون بأن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين وإدارات الشركات، وتهدف إلى تجميل الدخل، والمركز المالي، ولا تعد خرقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية<sup>4</sup>؛ لذلك فإنه من الضروري ترك المعايير المحاسبية على مرونتها؛ لتوفر للإدارة أدوات تساعد في تطويع الأرباح المحاسبية، وبشكل يحسن من عملية الاتصال المحاسبي، ونقل المعلومات المفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية<sup>5</sup>.

كما يرى بعضهم أن إدارة الأرباح لا تعد خرقاً للمعايير المحاسبية، إذ تقوم إدارة الشركات باختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها أقصى إفادة ممكنة من أجل التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ لفهم أداء الأعمال واتخاذ القرار<sup>6</sup>.

---

1 Parfet ,W,2000, Commentary: Accounting Subjectivity And Earning Management : A Preparer Perspective, Accounting Horizons, Vol. 14,No.4,Pp.441-488.

2 Fakhfakh , Ben Amar , Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines, thesis présentée, Reims Champagne-Ardenne university , France, 2009 .

3 Mckee, T., (2005). **Earnings Management, An Excutive Perspective.** Mason ,O .H, Thomson.

<sup>4</sup>الشاوي، الهام، الساعدي، علاء، المرياني، مجيد، (2015)، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع.

<sup>5</sup>مرجع سبق ذكره) الخيال، توفيق عبد المحسن، القناني، فواز.(2010)

<sup>6</sup>Gaa, J. And Dunmore, P. (2007), The Ethics Of Earnings Management, Chartered Accountants Journal, 11(2).

أما (Ronen and Yaaris, 2008)، فقد اتخذ موقفاً متوسطاً، حيث أشار إلى أن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح قد يكون مفيداً إذا ما نظر إليها بعَدّها توفّر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة على الأمد الطويل، حتى وإن أخفت عنهم أدائها الحقيقي في الأجل القصير<sup>1</sup>. ويرأي الباحثة، فإن الهدف من ممارسات إدارة الأرباح هو التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق المالي؛ وذلك بهدف تحسين نتائج تقييم الأداء، والتأثير على سعر سهم الشركة في السوق.

## 2-1-2: دوافع إدارة الأرباح

ينطلق مفهوم إدارة الأرباح وممارساتها من رغبة الإدارة ونيتها المسبقة للوصول إلى أهداف محددة، وهو ما ينطوي على وجود دوافع داخلية لديهم للوصول إلى هذه الأهداف من جهة، وكذلك وجود حوافز خارجية تفرضها بيئة الأعمال بما تتضمنه من مؤثرات، أي أن قيام الإدارة بهذه الممارسات سلباً أم إيجاباً كغيرها من القرارات والممارسات الإدارية تتأثر بما يحيط بها من دوافع كامنة للوصول إلى ما تبتغيه الإدارة اعتماداً على عدد من المبررات.

وفقاً لـ (Armstrong, 1994, p194)<sup>2</sup> (Scott & Pitman, 2005)<sup>3</sup> وهي:

1. أنها لا تتعارض مع القواعد القانونية السارية سواء أكانت القواعد العامة أم الخاصة بنشاط الشركة التجاري.
  2. أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو معايير المحاسبة الدولية.
  3. أنها لا تخرج على نطاق سلطات الإدارة وصلاحياتها.
- يمارس المديرون عملية إدارة الأرباح عندما تتوافر الدوافع لديهم لتحسين صورة وضع الشركة أمام مستخدمي البيانات المالية عن طريق الحرية الممنوحة لهم والمبررة من قِبَل المعايير المحاسبية، ولهذه الدوافع ثلاث ركائز أساسية هما<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> Ronen, J., And Yaari, V., (2008). Earnings Management :Emerging Insights In Theory, Practice, And Research, New Yourk , N.Y, Springer

<sup>2</sup>Armstrong, P. (1994) Corporate Control In Large British Companies: **The Intersection Of Management Accounting And Industrial Relations In Postwar Britain**. Chapter 8 In Accounting As A Social And Institutional Practice . Eds. Hopwood, A. And Miller, P.Cambridge University Press. Pp. 190-211.

<sup>3</sup> Scott, B. Jacobson And M.K. Pitman. 2005. **Auditors And Earnings Management**. Available From: <http://Www.Nysscpa.Org/Cpajournal/2005/0802/Features/F085>

- إظهار أرباح السنة الحالية برقم مرتفع على حساب السنوات الماضية والمستقبلية.
- إظهار أرباح السنة الحالية برقم منخفض لحساب السنوات الماضية والمستقبلية.
- إظهار القوائم المالية بشكل متناسق ومنسجم، أي عدم وجود فوارق تُذكر في نتائج أعمال الشركة.

ومن جهة أخرى تتدرج دوافع إدارة الأرباح ما بين دوافع لتحقيق منافع ذاتية للإدارة، وتكون بذلك دوافع انتهازية (opportunistic) أو قد تلجأ الشركة لإدارة الأرباح للتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ وذلك بهدف ضمان استمرار المنشأة في سوق المنافسة، ويتم هذا من خلال إظهار دخل الشركة بشكل يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة (Efficiency)، وعندما يكون الدافع من النوع الأول (انتهازياً) يكون غير أخلاقي، وله تأثير جوهري على المركز الحقيقي للشركة، ويؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية (Beneish, 2001, p6).

وتُصنّف دوافع إدارة الأرباح إلى أربعة تصنيفات رئيسية، وهي:

## 1-2-1-2: دوافع تتعلق بوضع المنشأة وتقييمها في السوق المالية Market Incentives

تشكل المعلومات المنشورة للمنشآت في السوق المالية مصدراً مهماً للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم، وهو الأمر الذي يولد دافعاً للمديرين؛ للتلاعب في الأرباح بغية تجميل أداء الشركات في محاولة التأثير على أداء السهم على المدى القصير، وبالتالي التأثير على سعر السهم من مختلف الأطراف المعنية باستخدام أساليب عدة لإظهار الأرباح بما يتوافق مع التوقعات وتنبؤات المحللين الماليين.<sup>3</sup> (Dechow, et al, 1995).

أبرز الدوافع للتلاعب بالأرباح والمتعلقة بسوق المال<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Demerjian, Et. Al., 2013, Managerial Ability And Earnings Quality , The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 88, No. 2, Pp. 463–498

<sup>2</sup> Beneish, Messod.D (2001), **Earnings Management: A Perspective**, Managerial Finance, Vol. 27 Iss: 12, Pp.3 – 17

<sup>3</sup> Dechow, P.M., Sloan, R. G., And. Sweeney, A. P., (1995), **Detecting Earnings Management**, The Accounting Review, Vol.70, No.2, Pp: 193-225.

<sup>4</sup> زكريا، نائلة، (2014) إمكانية تأثير إدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، العدد الثالث، سورية. ص 12.

• تشجيع الاستثمار في الشركات، وخصوصاً قبل طرح الأسهم الشركة على الاكتتاب العام، إذ إن زيادة أرباح الشركة قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام قد تخلق انطباعاً لدى المستثمرين المحتملين على أن أداء الشركة جيد، مما يؤدي إلى دفع مبالغ أعلى مقابل هذه الأسهم.

• مقابلة توقعات المحللين الماليين: يعتمد المستثمرون عادةً على وجهة نظر المحللين وتوقعاتهم في سوق الأسهم، وذلك بهدف بناء محفظة من الأسهم العائدة لشركات ناجحة، إن التفوق أو تحقيق توقعات المحللين مهم بالنسبة للشركات على اعتبار أن هذه الشركات تتمتع بعوائد مرتفعة والعكس صحيح.

## 2-1-2: دوافع تعاقدية Contractual Incentives:

وذلك عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير كعقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها، ووفق نظرية الوكالة (فصل الملكية عن الإدارة)، فإن الدافع لعدم عكس الصورة الحقيقية لأداء الشركة من خلال ممارسة إدارة الأرباح ينجم عن صراع المصالح بين الأطراف الداخلية: (المديرين والملوك المسيطرين)، والأطراف الخارجية: (المستثمرين والدائنين، والمحللين الماليين)<sup>1</sup>، وكذلك يندرج تحت هذه الدوافع قيام المديرين بإدارة الأرباح عندما ترتبط مكافآتهم وتحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة (p289: Sweeney 1994)<sup>2</sup>، ((Healy & Wahlen , 1999:p370))<sup>3</sup>، فالعقود الإدارية التي توقع بين صاحب رأس المال والإدارة تحفز المديرين على إدارة الأرباح بهدف زيادة تعويضاتهم أو خطط المكافآت أو تعزيزها، والتي عادةً ما تتوافق مع أداء الشركة، إذ غالباً ما تتضمن عقود تعويضات المديرين مكافآت مرتبطة بحد أدنى وحد أعلى من الأرباح المحققة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زكريا، نائلة، (2014)، إمكانية تأثير إدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، العدد الثالث، سورية، ص 11.

<sup>2</sup> Sweeney. A.( 1994) " Debt Covenant Violation And Mangers Accounting Responses Journal Of Accounting And Economics. (:Pp281-308

<sup>3</sup> Healy, P.And James M. Wahlen (1999). " Areview Of Earnings Management Literature And Its Implication For Standard Setting". Accounting Horizons

<sup>4</sup> زكريا، نائلة، (2014)، إمكانية تأثير إدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، العدد الثالث، سورية، ص 13.

## 2-1-3: دوافع تنظيمية Regulatory Incentives:

تظهر الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد لدى إدارة الشركة بأن للأرباح المعلنة تأثيراً على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وبالتالي، فإنه من خلال إدارة الأرباح يمكن للإدارة التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين (Scott & Pitman, 2005, PP. 173-204)<sup>1</sup>. وأن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تتم مراقبتها والتأكد من مدى تقيدها بالتعليمات والأنظمة، وفي الوقت نفسه تخضع للعديد من التعليمات فيما يتعلق بالأرقام المحاسبية، وهو ما يخلق ضغطاً على المديرين للتلاعب بالأرباح؛ لإظهار مدى تقيدها بالأنظمة<sup>2</sup>، بأن الدوافع التنظيمية تتعلق بما قد تُقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية أو الرقابية كمتطلبات الهيئات الرقابية على شركات القطاع المالي من مصارف وتأمين في احتساب الملاءة المالية، أما الوجه الآخر من تلك الدوافع، فيتمثل في لجوء بعض المنشآت إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الكبيرة التي تحققها تلك المنشأة، وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام 1995 عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها؛ لصرف الانتباه عنها، أو قد تلجأ إلى الأسلوب نفسه؛ لغرض إبعاد تهمة الاحتكار عنها<sup>3</sup>.

## 2-1-4: دوافع أخرى: يوجد دوافع أخرى لممارسات إدارة الأرباح، منها:

- دافع الكفاءة: ويتمثل في الحفاظ على بقاء المنشأة واستمرارها في السوق من ناحية تحقيق الميزة التنافسية، وبيان قوة المنشأة من الناحية المالية لدى المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية، وما يؤثر عن مدى كفاءة إدارة المنشأة في عملها خلال الفترة المالية، وأن إدارة الأرباح في البيانات المالية بدافع بقاء المنشأة واستمرارها قد يكون سلاحاً ذا حدين، إذ من جهة قد يحوز على ثقة المساهمين إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، غير أنه من جهة ثانية إذا ما لجأت الإدارة إلى الخروج من المألوف من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً،

<sup>1</sup> Scott, B. Jacobson & M.K. Pitman, "Auditors and Earnings Management", 2005. Available at: [Www.nysscpa.org/cpa. Journal](http://Www.nysscpa.org/cpa. Journal)

<sup>2</sup> زكريا، نائلة، (2014) مرجع سبق ذكره. ص 13.

<sup>3</sup> شاهين، علي، 2010، مرجع سبق ذكره ص 57.

واستخدمت الفن المحاسبي، فإن ذلك يكون ذا أثر سلبي على مصير المنشأة وإدارتها وبياناتها المالية<sup>1</sup>.

- دوافع ضريبية: تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات على الأرقام المحاسبية، مما يدفع الإدارة لتقليل الربح الخاضع للضريبة، فالتلاعب الضريبي يتم عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف؛ بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها<sup>2</sup>، والمعلن عنه للدوائر الضريبية حيث إنّ هناك طرق عدة للتأثير على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما في حالة الاختيار بين طرق تقييم المخزون السلعي (رمضان، 2014، ص59)<sup>3</sup>. وفي هذا الصدد توصلت دراسة (Barton, 2001, PP. 1-26) إلى أن تخفيض الضريبة يعد دافعاً أساسياً لممارسة إدارة الأرباح<sup>4</sup>.

- دوافع تشريعية وسياسية: تقوم الدولة بفرض تكاليف سياسية على الشركات، ولاسيما الشركات كبيرة الحجم، والتي تحقق أرباحاً عالية، وهو ما يعد من الدوافع التي تحفز الإدارة على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض أرباحها؛ كي لا تكون محط أنظار السياسيين والعاملين ونقابات العمال والمستهلكين واهتمامهم<sup>5</sup>.

- قد تلجأ الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح؛ لتحقيق صورة جيدة عن سمعة الشركة في السوق، وبالتالي يمكن استخدامها كقناع لمشاكل الأداء الضعيف، أو لتقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة، مما يعكس صورة إيجابية عن أدائها<sup>6</sup>، وتحسين الأداء المالي للشركة؛ بهدف تحقيق

---

<sup>1</sup> البارودي، شريف (2002) مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

<sup>2</sup> صبايحي، نوال (2015) الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 22، الجزائر، ص17

<sup>3</sup> رمضان، علي محمود (2014)، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص 59

<sup>4</sup> Barton, J., "Does The Use Of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?", The Accounting Review, Vol.76, No.1, 2001.

<sup>5</sup> الفتلاوي، ليلي، المشهداني، بشرى (2012) المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، ص31

<sup>6</sup> الفتلاوي، ليلي، المشهداني، بشرى (2012) مرجع سبق ذكره. ص22

مصالح شخصية تنعكس إيجاباً على إيرادات الشركة؛ لإظهارها بصورة جميلة أمام مجلس الإدارة<sup>1</sup>.

## 2-1-2: دوافع عدم تماثل المعلومات

عرّف (Wang, Jong- Yi et al, 2011) عدم تماثل المعلومات بأنه: مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة بشأن المعاملات، والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في إتمام الصفقات<sup>2</sup>، كما أوضح (الدهراوي، 1994، ص 45) أن عدم تماثل المعلومات يحدث عندما تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات محددة عن المستثمرين لتحقيق عوائد غير عادية من الأسهم التي يمتلكونها على حساب الأطراف الخارجية<sup>3</sup>، وانطلاقاً من مفهوم المنظور المعلوماتي لإدارة الأرباح والتي يفترض أن يكون لدى الإدارة معلومات خاصة يمكن أن تقوم باستخدامها عند الاختيار المحاسبي، بما في ذلك اختيار القواعد والسياسات المحاسبية، فضلاً عن التقديرات التي تتطلبها هذه السياسات، وقد يكون لإدارة الأرباح دور إيجابي من خلال جعل التقارير المالية أكثر تنقيفاً وإعلاماً للمستخدمين، ويمكن أن يحدث ذلك إذا ما كانت هناك تقديرات أو اختيارات محاسبية تمثل مؤشرات موثوق بها عن الأداء المالي للمنشأة<sup>4</sup>. ووفق المنفعة الذاتية التي تفترض أن المنشأة سلسلة من العقود بين أطراف العملية التعاقدية التي تتصرف بشكل رشيد في سعيها وراء منافعها أو مصالحها الذاتية، فإن مفهوم السلوك النفعي لعدم تماثل المعلومات هو نتيجة لموقع الإدارة في المنشأة في إطار نظرية الوكالة، حيث تمتلك الإدارة معلومات خاصة قد لا تكون متاحة للأطراف الخارجية لتستغلها في تعظيم منفعتها الخاصة على حساب منافع الأطراف الأخرى، والتي تعتمد على المعلومات التي تفصح عنها الإدارة من خلال اختيار السياسات

---

<sup>1</sup> صبايحي، نوال (2015) مرجع سبق ذكره، ص 17

<sup>2</sup>Wang, Jong-Yi, Janice C. Probst, Carleen H. Stoskopf, Jimmy M. Sanders And James F. Mctigue, (2011), Information Asymmetry And Performance Tilting In Hospital: A National Empirical Study, Health Econ 20

<sup>3</sup>الدهراوي، كمال الدين(1994) دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية للبحوث العلمية، العدد الثاني. ص 45.

<sup>4</sup> رمضان، علي محمود (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المحاسبية، والتي من شأنها زيادة منفعة الإدارة دون منفعة الملاك، الأمر الذي يشكل حافزاً لممارسات إدارة الأرباح من خلال القيام بالاختيار المحاسبي بغية تحويل الثروة من المستثمرين لها<sup>1</sup>. أي أن إدارة الأرباح كغيرها من الإجراءات والقرارات تتبع من دوافع مختلفة للإدارة، وهذه الدوافع على اختلافها تتعلق بما تهدف الإدارة للوصول إليه نتيجة لما تقوم به من تغيير وتحريف في نتائج أعمالها؛ رغبةً منها في تحقيق مزايا مباشرة على المدى قصير الأجل.

### 2-1-3: أساليب إدارة الأرباح

تقوم الإدارة بالاختيار من بين البدائل المحاسبية وفق ما يعظم منفعتها مستغلة في ذلك المرونة المتاحة من قبل المعايير المحاسبية، والتي تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر، ومن بين تلك الطرق والأساليب ما يلي: ( Scott and Pitman , 2005 )<sup>2</sup>.

- استخدام تقديرات متفائلة حول العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وقيمة الخردة لهذه الأصول بغرض تخفيض قسط الاهتلاك الأمر الذي يساهم بتضخيم الأرباح.
- استخدام تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل، بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها، وبالتالي تضخيم الأرباح.
- لجوء بعض المديرين إلى استخدام قيم سوقية متفائلة عند تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، مما يتيح المجال لممارسة إدارة الأرباح بقصد تخفيض قيمة المخزون.
- التلاعب في توقيت إثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول، كالأوراق المالية، والأصول الثابتة، مما يؤثر على الأرباح.

- أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها: وهي أكثر الأساليب شيوعاً، حيث تعد المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية أمراً طبيعياً ومقبولاً من مختلف الجهات ذات العلاقة، فتختلف الظروف البيئية المحيطة بالشركات، وقد لا تعد السياسات المحاسبية المطبقة في شركة محددة أو قطاع محدد مناسبة لشركة أخرى، حيث يكون من الممكن لإدارة الشركة اختيار ما يتناسب مع أهدافها،

<sup>1</sup>سميا، ربيع(2012) أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

<sup>2</sup> Scott, B. Jacobson and M. K. pitman . (2005) **Auditors and Earnings Management** Available From: [www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/of\\_085002.htm](http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/of_085002.htm)

والتي من شأنها تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من قِبَل الإدارة، كما أن توقيت استخدام الأسلوب المحاسبي أو الاختيار المحاسبي يلعب دوراً كبيراً؛ لأنه قد يكون أسلوباً لإدارة الأرباح<sup>1</sup>، فمثلاً قد تتبنى الشركة سياسة محاسبية مختلفة عن السياسة المحاسبية المستخدمة في فترات سابقة، كالتغير في تقييم المخزون، أو التغير في طريقة استهلاك الأصول الثابتة، فتسجل الشركة التغير في السياسات المحاسبية من خلال إجراء تسوية بأثر رجعي للقوائم المالية، فتتم إعادة بناء القوائم المالية عن سنوات سابقة على أساس متوافق مع السياسة الجديدة التي تم تبنيها، وبذلك تؤثر على صافي الربح بما يتناسب مع أهدافها بزيادة أو نقصان<sup>2</sup>، مع التركيز على عدم تحول الشركات من خيار محاسبي إلى خيار آخر دون وجود مبررات لذلك التحول، كصدور معيار جديد، أو إلغاء بديل محدد وغيرها من المبررات المقبولة، مع ضرورة الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية عن عملية التحول من خيار محاسبي إلى آخر، وبيان أثر هذا التحول بشكل يعطي صورة واضحة لأصحاب المصالح<sup>3</sup>.

- القرارات التشغيلية: وتسمى أحياناً بـ: إدارة الأرباح الاقتصادية، وتتضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلية وفق تأثيرها على الأرباح، وبما يحقق مستوى الربحية المستهدف من قبل الإدارة<sup>4</sup>، وذلك في حالة قيام الإدارة برسملة المصاريف التي تضاف على الأصول، فقد سمحت معايير المحاسبة الدولية بذلك، حيث تضمن المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون (الأصول غير الملوثة) الشروط التي يُسمح عندها برسملة المصاريف وإضافتها إلى تكلفة الأصل، وذلك في الحالات التالية:
- إذا كان من المحتمل أن هذا الإنفاق سيمكّن من توليد منافع اقتصادية مستقبلية تزيد عن مستوى أدائه المقدر.

- إذا أمكن قياس الإنفاق بشكل موثوق.

<sup>1</sup> Habbash ,Murya and AlghamdiSalim (2013) a perception of earnings management technique in saudi public firms, Accounting Research Riyadh vol.12 no.2

<sup>2</sup> مرعي، عبد الرحمن، ميالة، بطرس، إسماعيل، إسماعيل (2010) المحاسبة المتوسطة<sup>1</sup>، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص90

<sup>3</sup> Bauwhede, H.V. & Willekens, M. (2000). Earnings management and institutional differences: Literature Review and Discussion, Tijdschrift Voor Economie en Management, 45 (2): 189-212.

<sup>4</sup> Bryan, D., Liu, M., and Tiras, S., (2004). The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality. Working Paper, State University of New York, Buffalo.

وكذلك تضمن معيار المحاسبة الدولي السادس عشر (الممتلكات والمصانع والمعدات)، الاعتراف بالنفقات اللاحقة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات كأصل فقط عندما تؤدي تلك النفقات إلى تحسين ظروف الأصل إلى مستوى يتعدى الأداء النمطي، والاعتراف بكافة النفقات اللاحقة الأخرى كمصروف يخص الفترة التي حدثت فيها، وبالتالي يجب إضافة النفقات اللاحقة والمتعلقة ببند من الممتلكات والتجهيزات والمعدات التي سبق أن تم الاعتراف بها إلى تكلفة الأصل، وذلك عندما يحتمل أن تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تزيد عن تلك التي تم تحديدها أصلاً حسب أداء الأصل القائم حالياً سوف تتدفق إلى المنشأة.

وبالتالي، فإذا كانت تلك المصاريف ستقدم منافع مستقبلية من تلك الأصول، فإنها ترسمَل وتضاف إلى تكلفة الأصل، أما إذا لم تقدم منافع مستقبلية عندها، فتحمل الشركة تلك التكاليف على الدورة التي حدثت فيها<sup>1</sup>، ومن الممكن أن تقوم الإدارة بممارسة إدارة الأرباح عن طريق تلك المصاريف، حيث تقوم بالحد من مصاريف الصيانة للعام الحالي وعدّها مصاريف رأسمالية بهدف زيادة أرباحها المعلنة، وكذلك بالنسبة لتكاليف البحث والتطوير، فقد بينت دراسة (Aboody and Lev, 1998) أن الشركات الصغيرة ذات المديونية العالية والأرباح المنخفضة، تلجأ لرسملة تكاليف البحث والتطوير؛ لأن هذا يظهرها أقوى مالياً، بينما تقوم الشركات الكبيرة ذات المديونية المنخفضة والربحية المرتفعة بعدّ تكاليف البحث والتطوير على أنها مصاريف<sup>2</sup>، وذلك برسملة أنشطة البحث والتطوير والتحسينات التي تطرأ على المنتج إذا كان أمام الشركة بدائل لاستخدامه مستقبلاً عندها يمكنها رسملة تكاليفه<sup>3</sup>.

كما يمكن للشركات أن تعتمد أحد الأساليب التالية للقيام بإدارة الأرباح فيها:

---

<sup>1</sup> مرعي، عبد الرحمن، ميالة، بطرس، إسماعيل، إسماعيل (2010) المحاسبة المتوسطة 1، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص361

<sup>2</sup> Aboody, D., And Lev, B., (1998). The Value Relevance Of Intangibles: The Case Of Software Capitalization. Journal Of Accounting And Economics, Vol. 36 P. 1998.

<sup>3</sup> مرعي، عبد الرحمن، ميالة، بطرس، إسماعيل، إسماعيل (2010) مرجع سبق ذكره، ص516

## 1. إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق

يمكن تعريف المستحقات على أنها: رأس المال العامل غير النقدي، وقد عرّف (Richardson) المستحقات على أنها التغير في صافي الموجودات التشغيلية غير النقدية، وعرفها بأنها: المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل التشغيلي عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية<sup>1</sup>، ويشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي زيادة جودة المستحقات، والتي بدورها تؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، أما الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات، فتشير إلى تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي تدني الدقة في حساب الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح<sup>2</sup>، وبالتالي فإن المستحقات تتكون من مستحقات عادية غير تقديرية (Non-Discretionary Accrual) والتي تستخدم بشكل طبيعي، وتعكس الأداء الأساسي للمنشأة والعمليات الجوهرية، وتكون ناتجة من خصائص نماذج عملياتها وبيئتها التشغيلية، ومن مستحقات غير عادية تقديرية أو اختيارية (Discretionary Accrual)، وهي ناتجة عن خيارات إدارية، وتطبيق القواعد المحاسبية، والأحكام والتقديرات الإدارية، أو أخطاء التنبؤ والتطبيق<sup>3</sup>، كما تمثل حسابات الاستحقاق الجزء غير النقدي الظاهر في قائمة الدخل، والناتج عن تطبيق أساس الاستحقاق مع القبول التام لأساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات، إلا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل بعض المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة، وذلك من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي، أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها، أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات<sup>4</sup>، حيث يقوم هذا الأسلوب بالتأثير على عملية إعداد التقارير المالية من خلال حسابات الاستحقاق في المحاسبة، وهذا الجزء يمثل مجاًلاً

<sup>1</sup> Comiskey, Eugence, And Mulford Charles Guide To Financial Reporting And Analysis, "John Wiley & Sons , USA, 2000, P27.

<sup>2</sup> Demerjian, Et. Al., 2013, **Managerial Ability And Earnings Quality** , The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 88, No. 2, PP. 463–498

<sup>3</sup> Chan,K., Chan, L.,& Jegadeesh, N.(2006).Earning Quality And Stock Returns. Journal Of Business,Vol.79,No.3, Pp.1041-1082 .

<sup>4</sup> International Accounting Standards Board .( IASB),(2006).Discussion Paper On An Improved Conceptual Framework For Financial Reporting ,London , U.K (IASB)

واسعاً أمام الإدارة لإدارة الأرباح من خلال استخدام الاختيار (أو المرونة) المتاحة في معايير المحاسبة لتحديد قيم عناصر حسابات الاستحقاق<sup>1</sup>.

## 2. إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية:

يقصد بإدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية الخروج عن ممارسات التشغيل العادية بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح، بحيث يعتقدون أن أهدافاً محددة (تحتويها القوائم المالية) قد تحققت في ظل ظروف تشغيل عادية، وهي في الحقيقة ليست عادية، وإنّ هذا الخروج عن ممارسات التشغيل الفعلية لا يكون بغرض المساهمة في تحقيق أهداف الشركة أو زيادة قيمتها<sup>2</sup>، وإنما يمكن المديرين من تحقيق أهداف التقارير المالية بشكل غير صحيح، وتمثل القرارات المستخدمة في التلاعب في الأنشطة الفعلية قرارات مثالية محتملة في ظل ظروف اقتصادية محددة، ولكن قيام الإدارة باتخاذ هذه القرارات بشكل موسع أكبر مما تسمح به الظروف الاقتصادية العادية بغرض تعديل الأرباح، فإنهم بذلك قد مارسوا إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية والقرارات التي يمكن أن تكون محلاً لإدارة الأرباح، ويمكن أن تكون قرارات خاصة بأنشطة تشغيلية مثل قرارات معالجة النفقات الاختيارية، ك: نفقات البحوث والتطوير، والمصروفات العمومية والإدارية، وقرارات الإنتاج والمخزون والمبيعات، وقد تكون خاصة بأنشطة استثمارية، مثل: قرارات شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، كما يمكن أن تكون خاصة بأنشطة تمويلية، مثل: قرارات إعادة شراء الأسهم، واستخدام المشتقات المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Acharya, V.V. & Lambrecht, B.M. (2011). A Theory Of Income Smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, Working Paper, National Bureau Of Economic Research. June 2011, 95.

<sup>2</sup> Mulford, C., And Comiskey, E. (2002). The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices. New York; John Wiley & Sons, Inc.

<sup>3</sup> Jenkins, D., Kane, G., And Velury, U., (2006). Earnings Quality Decline And The Effect Of Industry Specialist Auditors: An Analysis Of The Late 1990s. Journal Of Accounting And Public Policy, Vol. 25(1), P. 71-90.

## 2-1-4: مخاطر ممارسة إدارة الأرباح

تتمحور ممارسات إدارة الأرباح حول التحريف المتعمد لصافي الدخل المفصح عنه، وهو ما يؤدي إلى خلل واضح في أداء المنشأة مع استمرار هذه الممارسات أو مع امتداد آثارها لفترات لاحقة في عمر المنشأة، وهو ما يظهر جلياً في ما ينتج من العديد من المخاطر المرتبطة بتطبيق هذه الممارسات، والتي تنعكس آثارها السيئة على الجوانب المالية والتنظيمية للمنشأة، كما قد تنشأ عن ممارسات إدارة الأرباح مجموعة من المخاطر تتعلق بالبيئة المحيطة، وتتمثل بالمخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال<sup>1</sup>.

كما أن إدارة الأرباح تتسبب في المخاطر التالية<sup>2</sup>:

- 1- ارتفاع مخاطر الأداء المتمثلة بتراجع الحصة السوقية، مما يؤثر على إيرادات المنظمة الاستثمارية منها والتمويلية.
  - 2- ارتفاع مخاطر السيولة المتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم، مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد، واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة.
  - 3- فقدان الثقة بالإدارة بعد ممارسات إدارة الأرباح قد تمت من قبلها، واللجوء إلى مقاضاتها أو تغييرها إن لزم الأمر.
- جميع هذه المخاطر يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية تهدد تطور المنشأة، وحتى وجودها واستمراريتها في السوق، وهو ما يظهر حساسية موضوع إدارة الأرباح وآثارها الكبيرة كعمل يتنافى مع السلوك الأخلاقي والمهني للقائمين على المنشأة أصحاب المسؤولية عن صحة البيانات المالية المنشورة وعدالتها.

---

<sup>1</sup>الأشقر، هاني، (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

<sup>2</sup> دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف (2004) الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، المجلد 23، العدد 3، الأردن.

## المبحث الثاني

### طرائق إدارة الأرباح وآلياتها:

هناك طرائق عدة تقوم من خلالها الإدارة بممارسة إدارة الأرباح، ففي ظل تعدد طرائق القياس والاعتراف المحاسبي وبدائلهما، نجد أن الإدارة تكون لديها رغبة في الاختيار؛ نظراً للحرية التي منحتها إياها معايير المحاسبة الدولية، وفتحت لها مجالاً للاختيار بين العديد من البدائل المحاسبية لكثير من العناصر التي تؤثر في القوائم المالية، والتي ينبغي على الإدارة أن تختار الطريقة التي من شأنها توفير المعلومات المفيدة لمستخدميها، إلا أن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون متأثراً بالأهداف الخاصة بها، وبما يخدم مصالحها، ويحقق لها العديد من المزايا والمنافع، بحيث يتم اختيار الطريقة التي تحقق النتائج التي ترغب بها.

يعرض هذا المبحث أهم طرائق إدارة الأرباح وآلياتها من خلال ما يلي:

2-2-1: تمهيد الدخل.

2-2-2: أساليب تمهيد الدخل.

2-2-3: المحاسبة الإبداعية.

2-2-4: طرائق المحاسبة الإبداعية.

2-2-5: محاسبة إعادة ترتيب الدفاتر.

## 2-1: تمهيد الدخل: Income Smoothing

يعد تمهيد الدخل من أهم الطرق المتبعة في إدارة الأرباح وأكثرها شيوعاً، وقد حظي باهتمام كبير في الفكر المحاسبي، وخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تحاول الإدارة من وراء اتباع هذا الأسلوب المحافظة على تيار مستقر من الأرباح المحاسبية التي تقرر عنها المنشأة، بحيث يتم الوصول إلى الأرباح المستهدفة، وذلك من خلال التحكم بتوقيت العمليات الفعلية أو اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها هذه الغاية<sup>1</sup>.

عرفها كل من (Acharya and Lambrecht, 2011, p10) تمهيد الدخل بأنه: مجموعة إجراءات تقوم على استغلال المرونة المتاحة في عمليات اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، بهدف تخفيض التقلبات الطارئة على الدخل؛ لإظهارها بصورة أكثر استقراراً؛ لتعكس الأداء المالي عبر الفترات المتتالية<sup>2</sup>. أما (العبدالله والحسناوي، 2006 ص 27)<sup>3</sup>، فقد عرّفا تمهيد الدخل بأنه: استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة، مثل: مصاريف البحث والتطوير والإعلان، ومصاريف التدريب، أو من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بين بنود عادية أو غير عادية. كما عرّف كل من (الفتلاوي، المشهداني، 2012) تمهيد الدخل بأنه: "شكل من أشكال إدارة الأرباح، ويمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة؛ لتقليل التقلبات في الفترات المتفاوتة المستوى، حيث يخفض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد لزيادة دخل السنوات ذات الدخل السيئ؛ لتقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل"<sup>4</sup>.

أن مفهوم تمهيد الدخل أضيق من مفهوم إدارة الأرباح، فهو تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح لتقليل التقلبات غير المرغوب فيها في الدخل المعلن<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد الله، حسين محمود، (2010)، أثر مرونة معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.

<sup>2</sup> Acharya, V.V. & Lambrecht, B.M. (2011). A Theory Of Income Smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, Working Paper, National Bureau Of Economic Research. June 2011, P10.

<sup>3</sup> العبدالله، رياض والحسناوي، ميشيل، عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 9، العدد (1)، ص (27)

<sup>4</sup> الفتلاوي، ليلي، المشهداني، بشرى (2012) مرجع سبق ذكره، ص 93.

<sup>5</sup> الخوري، عبير، شخاترة، محمد (2014) مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، ص 2.

يعد تمهيد الدخل: "عملاً مقصوداً تقوم به الإدارة باستخدام البدائل المحاسبية، بهدف الحد من تقلبات الأرباح؛ حتى تتمكن من التأثير على عوائد الأسهم، وتحقيق أهدافها المختلفة، مثل: الأمن الوظيفي، والمكافآت والحوافز، وزيادة ثروة المديرين"<sup>1</sup>.

وقد عرّفه (Belkaoui,2000,p48) بأنه: تسوية الدخل المعلن بهدف الوصول إلى مستوى الدخل المرغوب؛ لتحقيق أهداف الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً<sup>2</sup>.

كما يعرفه البعض على أنه: أحد أشكال إدارة الأرباح، ومصمم لتقليل انحرافات سلسلة الأرباح، بما في ذلك حفظ المكاسب خلال السنوات الجيدة؛ لاستخدامها في غيرها من السنوات، فهي محاولة من جانب إدارة الشركة لتقليل الاختلافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد المسموح به بموجب مبادئ الإدارة، ويحدث الدخل الممهد إما بطريقة طبيعية ناتجة عن الأعمال التشغيلية للشركة، أو بطريقة مفتعلة ناتجة عن تدخل الإدارة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في نمو الدخل<sup>3</sup>.

وتعرّف الباحثة تمهيد الدخل بأنه: استخدام البدائل التي سمحت بها معايير المحاسبة الدولية؛ لتخفيض التقلبات والتذبذبات في الدخل من سنة إلى أخرى؛ لتحسين وضع الشركة وتحسين صورة أدائها أمام المستثمرين وأصحاب المصالح.

## 2-2-2: أساليب تمهيد الدخل

تشير غالبية الدراسات إلى أنه يمكن للإدارة التدخل في تمهيد الدخل بأسلوبين: التمهيد الطبيعي (Natural Smoothing) وهو ناتج عن توليد الأرباح بشكل طبيعي في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها، أو طريقة التمهيد التدخلية أو الهادف (Intentional Smoothing) والتي يتم تصميمها من قبل إدارة الشركة، وتكون نتيجة اتباع أحد أسلوبين هما: تمهيد الدخل الحقيقي (Real Smoothing)، وتمهيد الدخل المصطنع (Artificial Smoothing)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الشمري، ميسون (2016) أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، غزة، ص 30

<sup>2</sup> Belkaoui, Ahmed, R. 2000. "Accounting Theory" 4<sup>th</sup> Edition, Thomson Learning

<sup>3</sup> Tucker. J., And Zarowin. P., 2006, Does Income Smoothing Improve Earning Informativeness?, The Accounting Review, Vol 81, NO. 1, PP. 251-270

<sup>4</sup> الخوري، عبير، شخاترة، محمد (2014) مرجع سبق ذكره، ص 4.

## 1- تمهيد الدخل الحقيقي (Real Smoothing):

هو التمهيد الذي يشير إلى تنفيذ الصفقات التجارية أو عدم تنفيذها في ضوء تأثيرها على تمهيد الدخل، أي أن هناك عمليات فعلية تحدث، وينتج عنها تغير في الأرقام المحاسبية، مما يؤثر بشكل مباشر على الدخل، وذلك عن طريق القرارات التشغيلية الفعلية، مما ينعكس على التدفقات النقدية<sup>1</sup>، حيث أن التمهيد الحقيقي ينتج عن تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية تستلزم مصاريف محددة أو تنتج أرباحاً محددة، وتنفذها الإدارة بهدف تقليل التدفقات النقدية<sup>2</sup>، أي قيام المديرين بتغيير القرارات التشغيلية، مثل: جدول تسليم البضائع، وتؤدي إلى حدوث تغيرات في التدفقات النقدية.

## 2- تمهيد الدخل المصطنع (Artificial Smoothing):

هو التمهيد الذي تقوم بموجبه الإدارة من خلال الاختيار المحاسبي للتقرير عن الأرباح المحاسبية، وذلك بما يتماشى مع رغباتها في تمهيد الدخل، دون حدوث أي تغيير اقتصادي حقيقي في أداء المنشأة، وبالتالي لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، وإنما على بعض الأرقام المحاسبية كما في نقل البنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية أو تغيير في الطرق المحاسبية المتبعة<sup>3</sup>، أن التمهيد المصطنع يكون من خلال التلاعب في التقرير عن الأرباح أو المصروفات، وتأجيل الاعتراف بها أو تعجيله بين الفترات المحاسبية وجميع المتغيرات التي ينتج عن التحكم بها دخل مستقر دون التأثير المباشر على التدفقات النقدية، وهو ما يطلق عليه البعض: التمهيد المحاسبي<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> صقور، رنا(2014) مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، العدد3، ص6.

<sup>2</sup> القري، ميسون، (2010)، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، ص29.

<sup>3</sup> عبد الله، حسين محمود،(2010)، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> القري، ميسون، (2010)، مرجع سبق ذكره ص29

## 3-2-2: المحاسبة الإبداعية Creative Accounting

تقوم إدارة الشركات بممارسة مجموعة من الأساليب والطرائق والسياسات التي سمحت بها معايير المحاسبة الدولية؛ لتحسين المركز المالي والتأثير على انطباع مستخدمي القوائم المالية، وهو ما يسمى: بالمحاسبة الإبداعية، والتي أدى انتشارها بأساليبها المختلفة إلى تقديم القوائم المالية بصورة لا تعبر بشكل حقيقي عن الواقع المالي الصحيح للشركة، وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية، وانخفاض ثقتهم بالمعلومات المحاسبية المنشورة، وهو ما يؤثر سلباً على شفافية المعلومات المحاسبية وجودتها في القوائم المالية<sup>1</sup>، وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمدققين بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة ( انرون Enron )، وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسؤولة عن تدقيق حسابات شركة ( انرون ) جزءاً من مسؤولية انهيار الشركة، واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح، وقد وردت تعريفات عدة للمحاسبة الإبداعية؛ ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب، فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، فقد عرّف (Naser, 1993) المحاسبة الإبداعية بأنها: عبارة عن عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية، وذلك بهدف تحويل القوائم المالية من ما يجب أن تكون عليه إلى ما يرغبه معدو هذه القوائم<sup>2</sup>.

ويعرّف (Oriol, Amat,2000) المحاسبة الإبداعية بأنها:

- "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال<sup>3</sup>"
- هي العملية التي تتم فيها إعادة هيكلة العمليات، بحيث تنتج عنها النتائج التي يرغب بها المعدون بدلاً من النتائج الحقيقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> القري، ميسون، (2010)، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> Naser, K. , Nuseibah, R. (2003) Quality Of Financial Reporting : Evidence From The Listed Saudi Nonfinancial Companies, International Journal Of Accounting , Vol.38 : 41-69.

<sup>3</sup> Amat,O.,Et Al., 2000 A , "The Struggle Against Creative Accounting Is:/True And Fairview/ Part Of The Problem Or Part Of The Solution .", Working Paper, Available At SSRN, P.3

<sup>4</sup> Amat,O.,Et Al., 2000 A , P5

ويقدم (Phillips) مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن: "وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية<sup>1</sup>.

كما عرّفت (حمادة، 2010، ص10) المحاسبة الإبداعية بأنها: الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش، مما ينتج عنها بيانات مالية مضللة<sup>2</sup>.

قدمت (عبد العظيم، 2012، ص4) تعريفاً للمحاسبة الإبداعية بأنها تعني: أن المحاسب يكون مبدعاً بشكل إيجابي بفهم جميع مفاهيم المحاسبة وتطبيقاتها، من حيث: شكلها القانوني، ومن ثم يستخدم إبداعاته في التعبير عن صدق الإفصاح بالقوائم المالية، وقد يتطور هذا الإبداع لإخفاق حقائق مالية كحالة تدهور أو إخفاق لبعض النسب المالية<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة ترى الباحثة أنّ المحاسبة الإبداعية تتمثل في اتباع التحايل والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضع الشركة بشكل يخدم مصالح أطراف محددة أو إخفاء حقائق محددة.

## 2-2-4: طرائق المحاسبة الإبداعية

يرى كل من (عبد الله، حسين، 2010) و(رمضان، علي، 2014) بأنه توجد أربع طرائق متعددة للمحاسبة الإبداعية (P5 , Amat,O.,et al., 2000 )، وهي4:

أولاً: استثمار فرصة وجود العديد من الوسائل المحاسبية التي تتيحها القواعد المحاسبية لمعالجة الحدث الاقتصادي نفسه، بحيث يتم اختيار الوسيلة التي تتناسب مع النتائج المستهدفة، كما في طرائق تقييم المخزون السلعي ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية، ففي بعض البلدان يمكن للمنشأة الاختيار بين سياسة عد نفقات التطوير نفقات جارية في نفس سنة حدوثها أو رسملتها واستنفادها على فترات زمنية محددة، وبالتالي فإنه بإمكان إدارة المنشأة اختيار الطريقة التي تعطي الصورة التي ترغب بها.

<sup>1</sup> Breton, G. And Tuffler , R. J. , “ Creative Accounting And Investment Analyst Response”P98.

<sup>2</sup> حمادة، رشا(2010) دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد2، ص10

<sup>3</sup> عبد العظيم، أميرة (2012) دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الاختلاقية وانعكاساتها العملية على نطاق مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ص4.

<sup>4</sup> عبد الله، حسين محمود،(2010)، مرجع سبق ذكره، ص78.

**ثانياً:** إن بعض القيود في الحسابات تتضمن مقداراً لا يمكن تجنبه من التقديرات والأحكام والتنبؤات، فيتم استخدام التحيز الشخصي عند وضع هذه التقديرات، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول التي تستخدم لحساب الاهتلاك، مما يمنح الفرصة للمحاسبة الإبداعية لتتخذ جانب النفاؤل في وضع التقديرات.

**ثالثاً:** يمكن أن تُستخدم المعاملات الوهمية إما للتلاعب بأرصدة الميزانية، أو تحويل الأرباح بين الفترات المحاسبية، وهذا يحدث عن طريق الدخول في عمليتين أو أكثر ذات علاقة بطرف ثالث، عادة يكون المصرف، على سبيل المثال: بيع أحد الأصول إلى المصرف، وإعادة استتجاره حتى نهاية العمر الإنتاجي له، بحيث يمكن تسجيل سعر البيع لهذا الأصل أقل أو أكثر من السعر الجاري؛ لأن الفروقات يمكن أن تعوّض بالأجور المنخفضة أو المرتفعة، كما يحدث من خلال الاتفاق مع أحد الزبائن المتعاونين، والذي يكون بينه وبين الشركات صفتان منفصلتان، فيتم الاتفاق على التعديل في أرقام إحدى الصفقات، والتي تؤثر على النتائج النهائية للفترة الحالية مقابل تقديم تسهيلات في الصنف الأخرى.

**رابعاً:** من الممكن أن يتم التلاعب في توقيت الصفقات، مما يؤثر على تحديد الفترة التي تتحمل الأرباح أو الخسائر التي تنتج عن هذه الصفقات<sup>1</sup>.

## **2-5: محاسبة تنظيف الدفاتر Big Bath**

يعبر مفهوم تنظيف الدفاتر عن توقع الإدارة أن تواجه الشركة سلسلة من الانتكاسات في الأرباح خلال سنوات مستقبلية عدة، فتقرر أن تعترف بالأخبار السيئة المستقبلية في عام واحد، وبشكل يجعل السنوات المستقبلية غير مثقلة باستمرار الخسائر، أي هي عملية التقرير عن نفقات وخسائر مُبالغ فيها بقصد تنظيف ميزانية الشركة؛ تحضيراً لتحقيق أرباح في الفترات المستقبلية، حيث تغرق الشركة في أزمة كبيرة خلال سنة واحدة، وتعود في السنوات اللاحقة دون أي مشاكل<sup>2</sup>.

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى سنوات عدة بدلاً من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن

---

<sup>1</sup> رمضان، علي محمود (2014)، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص71.

<sup>2</sup> رمضان، علي محمود (2014) مرجع سبق ذكره، ص73.

ذلك تخفيض الدخل بإجمال المصروفات المتوقعة في سنة واحدة، والهدف من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية(Levitt, 1998)<sup>1</sup>.

ووفق (Mckee,2005) هي أسلوب لتنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية، وتلجأ الإدارة إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة هيكلة الأنشطة، أو إعادة جدولة الديون، أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول، أو إعادة التنظيم التي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية المهمة، أو قد تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة، وذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة؛ لتجني هي آثارها الإيجابية في الفترة اللاحقة؛ ذلك لأن هذه الإجراءات تنعكس آثارها في بداية الأمر سلباً على السعر السوقي لأسهم الشركة، لتظهر آثارها الإيجابية على الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى<sup>2</sup>.

أيضاً من الحالات التي تلجأ فيها الإدارة لممارسة محاسبة تنظيف الدفاتر هو ما أورده Healy 1985 بأن الشركات قد تلجأ إلى هذا الأمر عندما تكون الأرباح المحققة أقل من المستهدفة، وبالتالي فإن الإدارة تواجه مسألة عدم الحصول على حوافز وتعويضات، فتعمل على تدارك استمرار النتائج المتدنية، فتعتمد إلى تخفيض الأرباح أو إيصال النتائج لمرحلة الخسارة، بالشكل الذي يتيح الفرصة أمامها لتحسين الربح بشكل كبير في السنوات المستقبلية، مما يؤدي إلى زيادة تعويضاتهم<sup>3</sup>.

وبالتالي تعرّف الباحثة محاسبة تنظيف الدفاتر بأنها: الأسلوب الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل للفترة الحالية، وتحمله حجماً كبيراً من الخسائر، وذلك بغية تحرير الدخل المستقبلي من هذه النفقات؛ لتظهر الأرباح بشكل كبير في الفترات المستقبلية وعلى المدى الطويل.

<sup>1</sup> Levitt, A. (1998), "The numbers game", speech delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, 28 September, available at: [www.sec.gov](http://www.sec.gov)

<sup>2</sup> Mckee, T, (2005), Earnings Management ,an executive perspective, Mason ,O.H, Thomson.

<sup>3</sup> رمضان، علي محمود (2014)، مرجع سبق ذكره، ص74.

### المبحث الثالث

#### النماذج الرياضية المستخدمة في قياس إدارة الأرباح

هناك العديد من النماذج التي وُضعت لقياس إدارة الأرباح، حيث توجد نماذج عدة: فبعضها ركّز على أثر الاستحقاق على مستوى الصناعة (Dechow and Sloan (1991 وبعضها ركز على تحليل توزيعات الأرباح (Burgstahler (1997، وبعضها ركز على احتساب الاستحقاق الكلي وتقسيمه إلى اختياري وغير اختياري (Healy (1985 و (De Angelo (1986 و (Jones (1991 و Jones المعدل. يعرض المبحث أشهر النماذج التي تقيس إدارة الأرباح وهي:

2-3-1: نموذج The Healy Models

2-3-2: نموذج The De Angelo Model

2-3-3: نموذج جونز (The Jones Model, 1991)

2-3-4: نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model , 1995).

2-3-5: النماذج المقطعية: The Cross – Sectional Models

2-3-6: نموذج Sloan

من أهم النماذج التي وضعت لقياس ممارسات إدارة الأرباح ما يلي:

### 1-3-2: نموذج The Healy Models

نظر نموذج (1985) Healy إلى الاستحقاق الاختياري المقدّر خلال فترة محددة على أنه إجمالي الاستحقاق مقسوماً على إجمالي الأصول أول الفترة، وقد حاول Healy تقدير الاستحقاق الاختياري (الذي يمثل تدخل الإدارة) بعدّه الفرق بين الاستحقاق الإجمالي ومتوسط الاستحقاق غير الاختياري، (والذي يمثل الناتج من نشاط الشركة) من خلال المعادلة التالية<sup>1</sup>:

1- تقدير الاستحقاق غير الاختياري:

$$NDA = \sum TA/N$$

حيث إن:

NDA = الاستحقاق غير الاختياري.

TA = إجمالي الاستحقاق

N = عدد السنوات

2- احتساب إجمالي الاستحقاق وفق منهج الميزانية بالمعادلة التالية:

$$Tat = \Delta Cat - \Delta Clt - \Delta Casht + \Delta Dclt - Dept$$

حيث إن:

Tat = إجمالي الاستحقاق

$\Delta Cat$  = التغير في الأصول المتداولة

$\Delta Clt$  = التغير في الالتزامات المتداولة

$\Delta Casht$  = التغير في النقد وما يعادله

$\Delta Dclt$  = التغير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات

Dept = مصاريف الاهتلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة

3- احتساب الاستحقاق الاختياري:

<sup>1</sup> Healy, P. 1985. The effect of bonus schemes on accounting decisions. Journal of Accounting and Economics (7).

$$Dat=Tat-NDA$$

يعدُّ هذا النموذج من أبسط النماذج التي قُدمت لقياس إدارة الأرباح؛ لذلك يتوقع أن يتضمن أكبر قدر من أخطاء القياس؛ لأنه لا يأخذ في الحسبان طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى محدداً من الاستحقاق.

### 2-3-2: نموذج The De Angelo Model

يتم اكتشاف إدارة الأرباح وفق هذا النموذج عن طريق حساب الاختلافات بين إجمالي الاستحقاق بين فترتين وتقسيمهما على إجمالي الأصول أول الفترة الأخيرة، ويفترض عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي الصفر، وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر، فإن ذلك يعني وجود إدارة أرباح<sup>1</sup>.

وتعبر المعادلة التالية عن النموذج:

$$EDAC\ IT=Tacit-Tacit-1/Ait-1$$

EDAC IT = المستحقات الاختيارية المقدرة للفترة

Tacit = إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية

Ait-1 = إجمالي الأصول في بداية الفترة

إن مصدر خطأ القياس في هذا النموذج يأتي من إهمال المتغيرات التي قد تؤثر على الاستحقاق في الفترة الحالية، حيث يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتأثر بتغير الظروف الاقتصادية، وهذا النموذج لا يأخذ الظروف الاقتصادية في الحسبان.

### 3-3-2: نموذج جونز (The Jones Model,1991)

اقترحت دراسة جونز 1991 نموذجاً يمثل تطويراً لنموذجي De Angelo و Healy، حيث يقترح النموذج الجديد التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري، ويستخدم هذا النموذج الانحدار لقياس المستحقات الاختيارية، وفصلها عن المستحقات الكلية لقياس إدارة الأرباح، حيث يفترض متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية، هما: مستوى

<sup>1</sup> Deangelo, L. 1986. Accounting Numbers As Market Valuation Substitutes: A Study Of Management Buyouts Of Publicstockholders. The Accounting Review. 61

الملكية الكلية: كالمصانع، والتغير في حساب رأس المال العامل قبل التغير في الإيرادات، وأثبتت دراسة Jones, 1991 بأن هذا النموذج ناجح في تفسير ما يقارب 25% من التفاوت في المستحقات الإجمالية.

ويتم استخدام المعادلة التالية للتعبير عن النموذج.

$$NDA_T = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{T-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV_{T,i}}{A_{T-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE_{T,t}}{A_{T-1}} \right)$$

حيث إن:

$NDA_T$  = المستحقات غير الاختيارية

$A_{t-1}$ : مجموع الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t-1$

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات الشركة  $i$  بين الفترتين  $t$  و  $t-1$ .

$PPE_{i,t}$ : الحجم الإجمالي للعقارات والممتلكات والآلات للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

ويتم الحصول على تقديرات للمعاملات  $\alpha_1$  و  $\alpha_2$  و  $\alpha_3$  يتم من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{i,T}}{A_{i,T-1}} = a_1 \left( \frac{1}{A_{T-1}} \right) + a_2 \left( \frac{\Delta REV_{T,i} - \Delta REC_{T,i}}{A_{T-1}} \right) + a_3 \left( \frac{PPE_{T,t}}{A_{T-1}} \right) + e_t$$

حيث إن:

$e_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

$TA_{i,t}/A_{i,t-1}$ : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$

وقد وُجّه لهذا النموذج انتقاد، حيث إنه يفصل المستحقات الكلية من ناحية الإيرادات عندما تلجأ الإدارة لممارسة إدارة الأرباح من خلال الإيراد، حيث يعمل على استخراج هذا المكون من الاستحقاق الكلي جاعلاً إدارة الأرباح تنتجه نحو الصفر.

## 2-3-4: نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995).

تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، حيث أشارت دراسة (Jihe et.L.2004) إلى أنه النموذج الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وأن التعديل الوحيد في نموذج جونز المعدل عن نموذج جونز الأصلي هو التغير في الإيرادات من خلال تعديلها بالتغيرات في الحسابات تحت التحصيل للفترة نفسها ، وقد افترض هذا النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، أي أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح، وبالتالي، فإن هذا النموذج يعتمد على تحديد المستحقات الاختيارية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وفق الخطوات التالية<sup>1</sup>:

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

$$TAC_{i,t} = NIO_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث تمثل كلاً من:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$NIO_{i,t}$ : صافي الدخل التشغيلي للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$CFO_{i,t}$ : صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

$$TAC_{i,t}/A_{i,t-1} = a_0 + a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2\{(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}\} + a_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

$TAC_{i,t}/A_{i,t-1}$ : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t-1$

<sup>1</sup> Jihe Song, Brian Windram. (2004). "Benchmarking Audit Committee Effectiveness In Financial Reporting". International Journal Of Auditing. 8(3). 195-205

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات الشركة  $i$  بين الفترتين  $t$  و  $t-1$ .

$\Delta REC_{i,t}$ : التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة  $i$  بين السنتين  $t$  و  $t-1$ .

$PPE_{i,t}$ : الحجم الإجمالي للعقارات والممتلكات والآلات للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

$e_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

تقدير المستحقات غير الاختيارية NDAC لكل سنة من خلال تعويض معالم النموذج

(a1,a2,a3):

$$NDAC_{i,t} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2\{(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}\} + a_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1})$$

الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية  $DAC_{i,t}$  للشركة

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة

محددة.

$$DAC_{i,t}/A_{i,t-1} = (TAC_{i,t}/A_{i,t-1}) - (NDAC_{i,t}/A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

بحيث:

$DAC_{i,t}/A_{i,t-1}$ : المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسات الشركات لإدارة الأرباح

بعد حساب المستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات الدراسة يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة محددة تفوق المتوسط، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة، وتعطى المتغير الوهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة محددة تقل عن المتوسط، فإن الشركة لم تمارس إدارة أرباح، وتعطى المتغير الوهمي (0).

## 2-3-5: النماذج المقطعية: The Cross – Sectional Models

هي عبارة عن نموذج جونز للتقسيم المقطعي، ونموذج جونز المعدل للتقسيم المقطعي، وهي مشابهة لنماذج جونز، وجونز المعدل الأصليين، ولكن الاختلاف يأتي في المعاملات، حيث تقدر المعالم باستخدام بيانات المقطع العرضي وليس من خلال السلاسل الزمنية؛ لذلك يكون حساب المعاملات بالتطبيق على صناعة محددة وعام محدد، بدلاً من شركة واحدة محددة على مدى سنوات عدة.

## 2-3-6: نموذج Sloan

قام Sloan بدراسة تتعلق بجودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وفرّق بين الأرباح مرتفعة الجودة وبين الأرباح منخفضة الجودة، حيث عرّف الأولى بأنها: تلك الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية من عمليات تشغيلية، أما الأرباح منخفضة الجودة، فقد عرّفها بأنها تلك التي اعتمدت بصورة شبه كاملة على أساس الاستحقاق، وقد توصل في دراسته إلى عينة من الشركات، والتي اعتمدت بشكل كبير على أساس الاستحقاق إلى أن الأثر الموجب على الأرباح نتيجة الاستخدام الواسع لأساس الاستحقاق سوف يتبعه أثر عكسي في السنوات التالية، حيث تميل الأرباح إلى الانخفاض في السنوات الثلاثة التالية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Sloan , R . (1996) . Do Stock Prices Fully Impound Information In Accruals About Future Earnings? . The Accounting Review, Vol. 71, No.3, PP. 289-315

## خاتمة

تقوم معظم الإدارات بممارسة إدارة الأرباح في البيانات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية بالشكل الذي يتفق مع أهداف هذه الإدارات، وذلك دون انتهاك لمعايير المحاسبة الدولية، وترى الباحثة أن ممارسات إدارة الأرباح - رغم عدم انتهاكها الواضح لمعايير المحاسبة الدولية - تتطوي على الكثير من الآثار السلبية، على الرغم من أن هناك بعض الجوانب الإيجابية لهذا النوع من الممارسات.

ذلك أن قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح وإن كان سيؤدي إلى نتائج مرغوبة من قبل معظم الأطراف ذوي المصلحة في الشركة، فإنه لا بد أن يولّد انطباعات سلبية لدى هذه الأطراف فيما بعد عند قيام الشركة بتغيير ممارساتها المحاسبية بهدف التخلص من آثار إدارة الأرباح، مع ما يصاحب ذلك من انحراف واضح في النتائج المحاسبية، الأمر الذي سيثير العديد من التساؤلات حول مستقبل الشركة وإمكانية استمراريتها.

## الفصل الثالث

### تقييم أداء الشركات

تعد القوائم المالية محور الإبلاغ الرئيس عن الشركة، فهي تعد الركيزة الأساسية في تقديم معلومات عن أداء الشركة، ورغم أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون أساساً بتوقعاتهم المستقبلية لأداء الشركة، فإن ما يهم أيضاً وبدرجة كبيرة هو تقييم أداء الشركة في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل، حيث يعد الأداء المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود كافة الشركات، فهو مرآة المنظمة، ويشكل أهم أهدافها، ويتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء الشركة، فالأداء مفهوم واسع، يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة، وفق معايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها والمحافظة على وجودها واستمراريتها وتأمين بقائها، كما يرتبط الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية؛ لأنها تعمل على تقييم أداء إدارة الشركة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل، كما يرتبط بكل من سلوك الفرد والمنظمة، ويحتل مكانة خاصة داخل أي منظمة؛ لكونه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركات إلى الوصول إليها؛ لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الشركة، وإن أي خلل في أي منها لا بد أن يؤثر على أدائها، وقد حظي موضوع تقييم الأداء باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين؛ نظراً لأهميته في الوقوف على وضع الشركة من حيث: الربحية، والسيولة، واليسر المالي، فضلاً عن قدرتها على الاستمرارية وتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، حتى يتسنى لها البقاء في سوق تسوده المنافسة المحتدمة.

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم أداء الشركات ضمن ثلاثة مباحث أساسية.

**المبحث الأول: تقييم الأداء: (مفاهيمه، أنواعه، العوامل المؤثرة فيه).**

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركات**

**المبحث الثالث: المؤشرات والطرق المستخدمة في تقييم الأداء.**

## المبحث الأول

### تقييم الأداء

يحتل تقييم أداء الشركات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم، والتي تعطي أرقاماً أكثر مصداقية لقيمة الشركة، ويهدف التقييم إلى التعرف على مدى قدرة الشركة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء في السوق.

ولقد أكدت كافة الدراسات والأبحاث أهمية تقييم الأداء؛ وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، و يتناول تقييم الأداء كافة أنواع النشاط في الشركة والتأكد من سيرها، فهو يركز على تقييم أداء وظائفها المتمثلة في: الوظيفة المالية، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة الإنتاج، ووظيفة التسويق، لكن في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية، ومعرفة معايير التقييم وأساسه المتعلقة بها<sup>1</sup>.

حيث إن نجاح الشركات يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء، وهذا يساعد على قياس نشاط الشركة وتحسين أدائها.

وعليه سنتطرق في هذا البحث إلى مفهوم تقييم الأداء: أهميته، فوائده، وأهدافه، كما سنوضح أهم مراحل عملية تقييم الأداء من خلال التقسيمات التالية:

3-1-1: تعريف الأداء.

3-1-2: ماهية تقييم الأداء.

3-1-3: أهداف تقييم الأداء.

3-1-4: أهمية تقييم الأداء.

3-1-5: المبادئ العلمية لتقييم الأداء.

---

<sup>1</sup>زينة، قمرى.(2011)" واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكة" (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

### 3-1-1: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه: "إنجاز أو تأدية عمل يساعد الشركة على تحقيق أهدافها المسطرة"<sup>1</sup>، كما يعرف على أنه "مدى بلوغ الأهداف أو مدى الاقتصاد في استخدام الموارد"<sup>2</sup>.

كما يرتبط الأداء مع مفهوم الكفاءة والفعالية، حيث تعبر الفعالية عن مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام به في تحقيق هدف محدد وموضوع بشكل مسبق، أي أنها مقياس لدرجة الاقتراب من الهدف المنشود نتيجة القيام بعمل ما، أما الكفاءة، فهي تعبر عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة<sup>3</sup>، كما يرى (الفارس، 2010) أن الأداء يعكس قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، ولا سيما طويلة الأمد منها، والتي تتمثل بـ: أهداف الربح، والبقاء، والنمو، والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية<sup>4</sup>، كما يرى (عبد المحسن، 2004) الأداء على أنه "المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها؛ لذا فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها"<sup>5</sup>.

ووفق . Pierre Beescos و Carla Mendoza فإن الأداء يشمل البعدين التاليين<sup>6</sup>:

1. الأداء: هو كل ما يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة.
2. الأداء: هو كل ما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وبلوغها.

<sup>1</sup> الشيخ، الداوي، (2009)، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، ص218

<sup>2</sup> A,Burland. J, Eglan, Dictionnaire de gestion , Edition Foucher , Paris ,1995 ,p32.

<sup>3</sup> Darroch, J. (2003 "Developing A Measure Of Knowledge Management, Behaviors , And Practicee , P3

<sup>4</sup>الفارس، سليمان(2010) دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة بدمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الثاني، ص71.

<sup>5</sup> توفيق محمد، عبد المحسن، (2004)، "تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر، ص3

<sup>6</sup> P.Beescos, C Mendoza, Le management de performance, éd Comptables Malesherbes, Paris, 1994, p219.

ووفق . (غزال، 2011) إن الأداء هو عبارة عن<sup>1</sup>:

1. جهد يهدف إلى تحويل المدخلات الخاصة بالمنظمة إلى عدد من المخرجات ذات مواصفات محددة بأقل تكلفة ممكنة.
2. جهد يسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة.
3. سلوك يهدف إلى تحقيق نتيجة.
4. يرتبط الأداء بعوامل داخلية وخارجية.
5. يرتبط الأداء إلى حد كبير بـ: العوامل الوراثية والبيئية، والوسط الثقافي المحيط بالفرد، ونوع التعلم، والخبرات المكتسبة.

### 3-1-2: ماهية تقييم الأداء

ينظر بعض الباحثين إلى عملية التقييم على أنها عملية ملازمة لعملية اتخاذ القرارات، والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ محدد، كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبصرف النظر عن المستوى الذي تمارس فيه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية، ويصطحب تنفيذ الخطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من النتائج المتوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية، وهي مرحلة تقييم الأداء<sup>2</sup>، وهناك تعاريف عدة لتقويم الأداء، ولكنها تكاد تكون متشابهة حيث إنها تحمل المعنى نفسه، وإن كان بعضها أوسع مفهوماً من البعض الآخر، إلا أن المحصلة تشير إلى تشابه هذه التعاريف، حيث يعرّف تقييم الأداء بأنه: "تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية،

---

<sup>1</sup> غزال، يمان، (2011)، واقع عملية تقويم الأداء في القطاع الصحي في سورية وآفاقه المستقبلية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، ص 18.

<sup>2</sup> زينة، قمرى، (2011) "واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة" (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

وكيفية استخدام الموارد، وحساب المنافع، والتكاليف، وآثار ذلك على المشروع نفسه، وأثره على استراتيجية الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

أي أن التقييم بصورة عامة هو: عملية دراسة الأهداف المرسومة أو الخطط المرسومة مع ما تحقق فعلاً بغية معرفة الانحرافات الإيجابية منها أو السلبية مع الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء تلك الانحرافات السلبية من أجل تصحيحها، والإبقاء على الحالات الإيجابية، بل تعضيدها من أجل الاستمرار في تطوير المشروع الذي ينعكس بدوره على مجمل الاقتصاد القومي<sup>2</sup>.

ووفق (هوانة، 2010) يعرف تقييم الأداء على أنه: "عملية مراقبة، حيث تعد عملية تقييم الأداء جزءاً مهماً في الرقابة، والغاية منه تحديد المشكلة التي تعترض أداء الشركة، وهو عملية قياس الأعمال المنجزة مع مقارنتها وفق ما خطط خطط له سابقاً"<sup>3</sup>، ويرى (الزبيدي، 2002) تقييم الأداء بأنه: "أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع مستهدفاً قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقاً، وأن عملية تقييم الأداء تتعلق بتقييم إنجاز الأهداف المحددة، ومدى كفاءة المشروع في استخدام موارده المتاحة استخداماً أمثل، وحتى يتم تقييم الأداء بصورة صحيحة لا بد من توفير البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة لكافة الأنشطة والجوانب المختلفة للشركة التي يراد قياس أدائها، ولا بد أن تكون عملية تقييم الأداء واضحة وبسيطة وشاملة لكل نشاطات الشركة"<sup>4</sup>، يرى كل من (Jones & George, 2004) تقييم الأداء بأنه: "وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية العكسية التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها، والنهوض بمستوى أدائها"<sup>5</sup>.

وتعرف الباحثة تقييم الأداء بأنه: عبارة عن عملية تحليل شامل للخطط والأهداف لمعرفة مدى تنفيذ الخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال، وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة.

---

<sup>1</sup> عبد الله، علي خلف، (2008)، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة دكتوراه، كوينهاغن، ص 35

<sup>2</sup> عبد الله، علي خلف، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 32

<sup>3</sup> هوانة، وليد عبد اللطيف، (2010)، "تقويم الأداء بين الموضوعية والذاتية"، الرياض، مجلة الإدارة العامة، العدد 49.

<sup>4</sup> الزبيدي، حمزة، (2002)، "التحليل المالي وتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

<sup>5</sup> Jones, Garth R. & George, Jennifer M. (2004). Essentials of Contemporary Management . Boston: McGraw Hill Irwin. P 376.

### 3-1-3: أهداف تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

1. الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
  2. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل، وبنوعية أجود.
  3. تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداءً بالمشروع، ثم الصناعة، ثم القطاع وصولاً إلى التقييم الشامل.
  4. تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، إذ تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات، والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية.
- كما أن أهداف تقييم الأداء تتلخص في النقاط التالية<sup>2</sup>:
1. مدى تحقيق أهداف المنشأة أو المنظمة، وذلك من خلال امتثال العاملين لتلك الأهداف من خلال مستويات أدائهم.
  2. يستفاد منها في اتخاذ أي قرار على مستوى العملية الإنتاجية.
  3. إعطاء معلومات دقيقة للإدارة العليا في المنشأة عن الأوضاع ومستويات الأداء جميعها، فضلاً عن المشاكل والصعوبات الموجودة ضمن أقسام المنشأة، وذلك من أجل وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بحل تلك المشاكل وتحسين أحوال المنشأة والعاملين فيها.
  4. يساعد على وضع الاقتراحات الخاصة بالعاملين المقصرين كإخضاعهم لدورات تدريبية.
  5. مكافأة المجدين من العاملين عن طريق صرف المكافآت لهم وترقيتهم وزيادة رواتبهم.

<sup>1</sup>العنزي، عبد الله الركوي، (2011)، العنزي، عبد الله الركوي، (2011)، تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم أداء الشركات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية. ص58

<sup>2</sup>صديق، حسين، (2012)، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، ص216.

6. المتابعة المستمرة للمحافظة على مستوى متقدم للكفاية الإنتاجية.

### 3-1-4: أهمية تقييم الأداء

يعد الأداء الفردي أو الجماعي في غاية الأهمية بالنسبة للشركات بشكل عام، وللأفراد والعاملين فيها بشكل خاص، كونه يرتبط بأهداف الشركة، وبعد أداة لتحقيق أهدافها<sup>1</sup>.

يرى ( إبراهيم، 2015، ص28) بأن أهمية تقييم الأداء تكمن في أنه الكاشف الحقيقي لموقع الشركة في السوق، ولمدى نجاحها في تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية، فضلاً عن أنه القاعدة التي تُبنى عليها العديد من القرارات المهمة في الشركة، وبمعنى آخر: إن الشركات لا تستطيع معرفة اتجاه سير نشاطها أو مدى اقترابها أو ابتعادها عن تحقيق أهدافها، ما لم ترشدها بوصلة الأداء إلى ذلك<sup>2</sup>.

ووفق . (أبو حطب، 2009، 148)، فإن تقييم الأداء يحقق فوائد عدة للشركة والعاملين فيها، ويمكن تلخيصها بما يلي<sup>3</sup>:

1. يعد تقييم الأداء أساساً جوهرياً لعمليات التطوير الإداري، فهو يتناول جوانب عدة متشابهة، منها ما يتصل بالشركة وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم، حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير.

2. تسهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلاً لإعادة تقسيم العمل، وتوزيع المسؤوليات والأدوار.

ووفق . (زينة، 2011، ص125) تتلخص أهمية تقييم الأداء بما يلي<sup>4</sup>:

1. يعد تقييم الأداء أهم الركائز التي تُبنى عليها عملية المراقبة.

<sup>1</sup> غزال، يمان، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> إبراهيم، قدرى عثمان، (2015)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص35

<sup>3</sup> أبو حطب، موسى، (2009)، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص 17

<sup>4</sup> زينة، قمري، (2011) مرجع سبق ذكره ص 30.

2. يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها، ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.

3. كما يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العامة، سواء أكانت للتطوير والاستثمارات أم عند إجراء تغييرات جوهرية، مثل: شراء معدات، تغيير منتجات، غزو أسواق جديدة.

4. يعدُّ من أهم دعائم رسم السياسات العامة، سواء أكان على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أم على مستوى الدولة.

يرى (كفا، 2005، 58) أن أهمية تقييم الأداء تتمثل بما يلي<sup>1</sup>:

1. الحكم على مدى تنفيذ المنشأة لأهدافها المحددة مسبقاً.
2. مقارنة النتائج الفعلية مع الأهداف المخططة أو المعايير الموضوعية، والتعرف على الانحرافات وأسبابها.
3. يوضح تقييم الأداء الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، سواء أكان في المشروع الاقتصادي الخاص، أم على مستوى الاقتصاد القومي.
4. عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها على أكمل وجه. وتأتي أهمية تقييم الأداء من الحكم على مدى كفاءة الأداء في المنشأة، ومدى قدرة الإدارة بمختلف مستوياتها في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك باكتشاف أي انحرافات أو فروق بين ما هو مخطط مسبقاً، وما هو منفذ فعلاً، سواء أكانت انحرافات موجبة أم سالبة، أي التعرف على نقاط القوة والعمل على تشجيعها وتنميتها، ونواحي القصور والضعف، والعمل على معالجتها أو تقليلها، مما يحقق تقليل التكاليف ورفع الكفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح، وهو أحد أهداف المنشأة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> كفا، ياسر، (2005)، مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.

<sup>2</sup> مالك، موسى فضل، (2007)، دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت، مرجع سبق ذكره، ص35

تستهدف عملية تقييم الأداء غايات ثلاثة، تقع على ثلاثة مستويات: (مستوى الشركة، والفرد، والمدير) وتتمثل بما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: أهمية تقييم الأداء على مستوى الشركة: حيث يساعد تقييم الأداء الشركة في:

1. تحقيق أهدافها الموضوعية، وتقديم منتجاتها وخدماتها بالصورة الأمثل.
2. الوقوف على وجه المنافسة وإكسابها الميزة التنافسية، مقارنة بالشركات الأخرى العاملة ضمن القطاع نفسه الموجودة فيه الشركة.
3. مساعدة الشركة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة.
4. إيجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي الذي يبعد احتمال تعدد شكاوى العاملين تجاه الشركة.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء على مستوى المديرين:

1. دفع المديرين والمشرفين إلى تنمية مهاراتهم وإمكانياتهم الفكرية وتعزيز قدراتهم الإبداعية؛ للوصول إلى تقويم سليم وموضوعي لأداء تابعيهم.
2. دفع المديرين إلى تطوير العلاقات الجيدة مع المرؤوسين، والتقرب إليهم؛ للتعرف على المشاكل والصعوبات.

ثالثاً: أهمية الأداء بالنسبة للفرد العامل: تكمن هذه الأهمية في:

1. إن إنجاز المهام المطلوبة وفق ما هو مخطط يكون مصدراً للشعور بالرضا والسعادة.
2. إن الأداء الضعيف وعدم تحقيق الأهداف يؤديان إلى الإحباط والفشل الفردي.
3. الأداء الجيد غالباً ما يزيد فرص التقدم الوظيفي والترقية بصورة أكبر من الأشخاص ذوي الأداء المنخفض.

---

<sup>1</sup> غزال، يمان، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 20. مأخوذة عن صالح، فالح (2004) إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

### 3-1-5: المبادئ العلمية لتقييم الأداء

هنالك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند تقييم أداء المنشآت سواء أكان ذلك

على مستوى الشركة أم القطاع بصرف النظر عن نوع النشاط، وتتمثل هذه المبادئ في الآتي<sup>1</sup>:

1. الشمول: يجب أن تكون عملية تقييم الأداء شاملة لكافة أنشطة الشركة وكافة مستويات الأنشطة، ويجب ألا تنحصر في نشاط محدد، وتشمل جميع جوانب الأداء المختلفة سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم إدارية، أم فنية.
2. المرونة والوضوح: يجب أن تكون عملية تقييم الأداء مستقرة لفترات طويلة، وأن تكون واضحة ومرنة مع كافة ظروف الشركة وحالاتها، ومواكبة مع كافة التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة.
3. الدورية: يجب أن تتسم عملية تقييم الأداء بصورة دورية منتظمة وقصيرة، حتى تتم معالجة الانحرافات في وقت مبكر؛ كي لا تحدث خسائر كبيرة للشركة.
4. أن تؤدي عملية تقييم الأداء إلى تحقيق أهداف الشركة بأقل تكلفة، وأكبر عائد ممكن.
5. أن تتم مقارنة العائد بالتكلفة، بحيث يكون العائد من تقييم الأداء أكبر من تكلفته مع مراعاة التكلفة والنفع.

---

<sup>1</sup> مالك، موسى فضل، (2007)، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، (رسالة ماجستير) جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، ص58

## المبحث الثاني

### تقييم الأداء المالي (المفهوم والأهمية)

يتمثل الأداء المالي وطرق تقييمه في مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أكثر من جهة داخلية وخارجية؛ للوقوف على مستوى أعمالها وأدائها لما هو مخطط من أهداف يسعى إلى تحقيقها، وقد تطور الأداء المالي وطرق تقييمه تماشياً مع تطورات القرن الماضي وبداية القرن الحالي وتماشياً مع الاتفاقيات والضوابط الدولية.

وهذا الأمر يتطلب دراسة لمفهوم الأداء المالي، وطرق تقييمه لجميع مستخدمي خدمات التقييم ومقدميها، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث الذي يهدف إلى تحديد الإطار العام للأداء المالي من حيث: مفهومه، وخصائصه، وأهميته، وتحديد معايير الأداء ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه، ثم التطرق إلى دور النسب المالية في الكشف عن هذا الأداء، وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي، من خلال التقسيمات التالية:

3-2-1: تعريف الأداء المالي.

3-2-2: أهمية تقييم الأداء المالي.

3-2-3: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي.

3-2-3-1: مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي.

3-2-3-2: مؤشرات كفاءة النشاط.

3-2-3-3: مؤشرات السوق.

3-2-3-4: مؤشرات الأداء الحديثة

### 3-2-1: تعريف الأداء المالي

تشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، حيث تعطي مستخدمي القوائم صورة عن المركز المالي للمنشأة، ونتيجة أعمالها، وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة السابقة، بشكل يمكن الأطراف المختلفة داخل المنشأة أو خارجها من اتخاذ القرارات المناسبة للأغراض التي تهم كل طرف من هذه الأطراف، ويتم من خلالها تقييم الأداء المالي<sup>1</sup>، ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعد الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم<sup>2</sup>.

يعرف الأداء المالي بأنه: "جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال مدد زمنية متتابعة، أو مدة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير محددة"<sup>3</sup>، ويعرف E.Scosp الأداء المالي بأنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف<sup>4</sup>، ويعرف أيضاً بـ: "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في الشركة، حيث إن الأولى تعني: قدرة الشركة على توليد الإيرادات سواء أكانت من أنشطتها الجارية أم الرأسمالية أم الاستثنائية، بينما تعني الثانية: قدرة الشركة على تحقيق فائضاً من أنشطتها الموضحة سابقاً من أجل مكافئة عوامل الإنتاج"، والبعض يعرفه بـ: "مدى تمتع الشركة وتحقيقها هامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، أو بتعبير آخر مدى قدرة الشركة على التصدي للمخاطر المالية"<sup>5</sup>، ويعرف أيضاً بأنه: مدى قدرة

---

<sup>1</sup> مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (2009) تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص29.

<sup>2</sup> عصام، عباسي، (2012)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات" (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

<sup>3</sup> العنزي، عبد الله الركوي، (2011) مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> E.Scosp, Dialogue Autour De La Performance En Entreprise, Edition HARMATTAN , Paris,1999,P18.

<sup>5</sup> عبد الغني، دادن، (2007)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة<sup>1</sup>، ووفق (عاصي، 2009) يُقصد بتقييم الأداء المالي: "تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري، وتقوده إلى أهداف محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً؛ لقياس الأداء الفعلي، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط"<sup>2</sup>، كما عرّفه (الحيالي، 2004) بأنه: "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية المدة المحاسبية، والتي عادة ما تكون سنة مالية واحدة، فضلاً عن معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه، واقتراح الحلول اللازمة؛ للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"<sup>3</sup>، ويعرّف الأداء المالي على أنه: المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة، حيث إنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.<sup>4</sup>

وبالتالي يعرّف تقييم الأداء المالي بأنه: تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، وذلك من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً؛ لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.<sup>5</sup>

كما عرفه آخرون بأن تقييم الأداء المالي هو: عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة أهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.<sup>6</sup>

---

<sup>1</sup> محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (2013) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 70.

<sup>2</sup> عاصي، إمارة محمد، (2009)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن. ص 22

<sup>3</sup> الحيالي، وليد، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 35

<sup>4</sup> الخطيب، محمد، (2010) الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45

<sup>5</sup> زبيدي البشير، (2011) دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر، ص 105

<sup>6</sup> بلهاشمي جلال طارق، لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، جوان 2006، ص 124

من خلال ما سبق تستطيع الباحثة أن تعرّف الأداء المالي بأنه: عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز، وذلك من خلال استخدام النسب المالية، وهي أداة ترشيد لاتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن أنها أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.

### 3-2-2: أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من زوايا عدة، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركة، وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها، وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات، وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للشركة، واستثماراتها وفق الأهداف العامة للشركة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة؛ للحفاظ على بقاء الشركة واستمراريتها<sup>1</sup>.

كما تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في تمكين الشركة من تحقيق أهدافها بأقصى كفاءة ممكنة، وترشيد الطاقات البشرية في المنشأة، فضلاً عن ترشيد الإنفاق، وتزويد كافة المستويات الإدارية بوسائل قياس تكفل قياس الأداء بأفضل الأدوات لاكتشاف الانحرافات، ومعالجتها بأقصى سرعة ممكنة، والكشف عن بعض جوانب الأداء غير الكمية، وهي التي يصعب التعبير عنها كمياً، كالأداء الاجتماعي والتنظيمي، وإسهام الشركة في الحفاظ على البيئة<sup>2</sup>.

كذلك، فإن تقييم الأداء المالي لأي شركة يعد مهماً جداً؛ لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها، والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف

---

<sup>1</sup>قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص35

<sup>2</sup>إسماعيل، ربيعة، محمد، كمال (2010) أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ص 11

والانحراف فيها للعمل على تلافيها، والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء الشركة، ويعزز من قدرته التنافسية<sup>1</sup>.

وتعد عملية تقييم الأداء المالي للشركات عملية بالغة الأهمية، وذلك لما يخدم كافة الأطراف التي لها علاقة بالشركة؛ وذلك للأسباب التالية<sup>2</sup>:

➤ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس النتائج ومقارنتها، مما يسمح بالحكم على الفاعلية.

➤ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة. ووفق . (مشيب، 2010، ص 48) تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي بما يلي<sup>3</sup>:

♣ متابعة نشاط الشركة ومعرفة طبيعته.

♣ متابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة ومعرفتها.

♣ المساعدة في إجراء التحليل والمقارنة، وتقييم البيانات المالية.

♣ المساعدة في فهم التفاعل وإدراكه بين البيانات المالية.

♣ معرفة مدى تلبية المنشأة لاحتياجات العملاء<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> غانم، مروان أحمد، (2000)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978 - 1998)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص 44.

<sup>2</sup> عصام، عباسي، (2012)، مرجع سبق ذكره ص 25

<sup>3</sup> مشيب، غالب صالح، (2010)، "تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، ص 38

<sup>4</sup> عاصي، إمارة محمد، (2009)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن، ص 22

### 3-2-3: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي

يمثل التحليل المالي أسلوباً مهماً تستخدمه الإدارة أو أطرافاً أخرى؛ لتقييم أدائها وتفسيره خلال فترة زمنية محددة، ويستند إلى مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة، والتي يقدمها النظام المحاسبي للشركة، ويعد التحليل المالي عملية هادفة، لذا فإن اختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه، وسوف يتم التركيز هنا على إحدى أدوات التحليل المالي ألا وهي النسب المالية التي تعد من أهم أدوات التحليل المالي، وهي في الأساس تعتمد لتحليل المركز المالي لأي شركة<sup>1</sup>.

حيث إنها توفر أهم المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، ومما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء الشركات أو تحليل مركزها الائتماني قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول: قد لا نتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن المراكز المالية للشركات بدون استخدام النسب المالية، ولذلك فإن تطوير النسب المالية بأسلوب علمي بالاعتماد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل يتضمن تغطية كافة أوجه النشاط وتقييمها، والتي تقوم بها الشركة من ناحية، كما يساعد على توفير وقت المحلل وجهده من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

ويمكن أن يُعبّر عن الأداء المالي بطريقتين:

الأولى: تستند إلى مؤشرات السوق، مثل: (سعر السهم، الأرباح الموزعة، أرباح السهم).  
والثانية: تستند إلى مؤشرات المحاسبة، مثل: (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، وكل طريقة تمثل وجهة نظر مختلفة عن كيفية تقييم الأداء المالي للشركة، فالمقاييس المحاسبية تركز عموماً على الأرباح المحققة؛ نتيجة السياسات الإدارية، وتعطينا صورة تاريخية عن أداء الشركة، ويمكن أن تكون خاضعة للتحيز والتلاعب الإداري، والاختلاف في الإجراءات المحاسبية، بينما في المقابل المقاييس المستندة إلى مؤشرات السوق تعطي نظرة مستقبلية، وتكون أقل عرضة للاختلاف في الإجراءات المحاسبية، وتمثل تقييم المستثمرين لقدرة الشركة على توليد الأرباح الاقتصادية مستقبلاً، ويعتمد قياس

<sup>1</sup>الولو، شعبان، (2015) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 45.

<sup>2</sup>أسباقة، خالد صالح عبود، (2011)، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص75

الأداء الاقتصادي على سجلات الشركة ودفاترها، وكذلك ما تعده من قوائم وتقارير، ومن ثم، فإن أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي، وبما يُعتمد عليه من نسب ومؤشرات مالية<sup>1</sup>.

ومن هذه المؤشرات:

### 3-2-1: مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي

حيث تعد الربحية الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، وكما تعدُّ أمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهي غاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها؛ لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يوجّه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها؛ لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، كما تعرّف بأنها: عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، حيث تعد الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها<sup>2</sup>، وتقيس الربحية مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها، وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للشركة، حيث تفحص قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعد من المقاييس المهمة لقياس فعالية سياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية<sup>3</sup>، وترى الباحثة أن الربح المحاسبي يشكل المحور الذي تدور حوله جميع ممارسات إدارة الأرباح، وهو الهدف الأكثر أهمية لهذه الممارسات لما يتضمنه من دلالات حول قوة الشركة المالية وقدرتها على الاستمرار، حيث يعتمد المحللون الماليون وأصحاب المصالح على المؤشرات الخاصة بالربحية عند تقييمهم أداء الشركة، مما يدفع إدارة الشركة إلى تحسين مبالغ عناصر القوائم المالية وتضخيمها، وتتدخل في عملية احتسابها، وهنا يمكن القول: إن جميع نسب الربحية تتأثر بشكل قوي باحتمالية ممارسات إدارة الأرباح.

<sup>1</sup> إبراهيم، قنري عثمان، (2015)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية ص98

<sup>2</sup> الحسين، بسام العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، 2016 ص82.

<sup>3</sup> العنزي، عبد الله الركوي، تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم أداء الشركات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، 2011، ص 98

### 3-2-3: مؤشرات كفاءة النشاط

تسمى: نسب الكفاية، وتستخدم لتقويم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والالتزامات، وكذلك تقيس كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، واقتناء أصولها، ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول<sup>1</sup>، وتستطيع الإدارة أن تقوم بممارسات إدارة الأرباح من خلال مؤشرات كفاءة النشاط المرتبطة بتكلفة المبيعات لأثرها المباشر في تحديد الربح التشغيلي، وكذلك المؤشرات المرتبطة بالمبيعات الآجلة كونها من الأساليب السائدة الاستخدام؛ للتأثير على الأرقام المحاسبية نتيجة اعتماد المحاسبة كلياً على أساس الاستحقاق.

### 3-3-2: المؤشرات المالية للأسهم

تخدم المؤشرات المالية السوق المالي، وهي النسب والمؤشرات المتعلقة بالسهم وعملية الاستثمار في الأسهم بشكل مباشر لما توفره من بيانات ومعلومات جوهرية؛ لمقارنة أسهم المنشآت، والتي تتم في ضوءها المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في تلك الأسهم، وهي تعتمد بشكل أساسي على القيم المالية المعروضة بالقوائم المالية للشركة إلى جانب معلومات أخرى عن الأسهم<sup>2</sup>.

وتعد نسب السوق من أهم النسب المالية التي يهتم بها المستثمرون في السوق المالي لدى اتخاذ قراراتهم في شراء الأسهم وبيعها؛ لأنها تعطي مؤشراً بتقييم الشركة وأدائها في الماضي، وفرصها المستقبلية، وهي الأكثر تأثيراً بالقرار الاستثماري للمستثمر في عملية البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالسهم<sup>3</sup>، وبسبب دورها الكبير في قرارات المستثمرين وتقارير المحللين والمتابعين، الأمر الذي يجعلها عرضة لممارسات إدارة الأرباح للتأثير على قرارات المشاركين في السوق المالي، إذ يمكن للارتفاع في سعر السهم أن يشتت التركيز على نسب التحليل الأساسي الخاصة بقياس الأداء.

<sup>1</sup> مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (2009) مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> Abadi, H.R., Naoji, S. J, M. & Rafat, B., (2014). The Relationship Between Stock Prices And Debt Ratio And Capital Flows With Assets, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 6, No 1, P 140-146.

<sup>3</sup> سالم، عمار (2014) دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص 29.

### 3-2-4: مؤشرات الأداء الحديثة

يتم قياسها من خلال:

مقياس القيمة الاقتصادية المضافة: EVA تلعب القيمة الاقتصادية المضافة دوراً كبيراً في قياس أداء الشركات، وتحديد مدى قدرتها على خلق قيمة للمساهمين فيها، فهي مؤشر مناسب لتحديد مدى كفاءة المديرين، وقدرتهم على تعظيم ثروة المساهمين، كما أنها مؤشر أداء يرتبط بالمؤشرات الأخرى، مثل: القيمة النقدية المضافة على الاستثمار، والتدفقات النقدية، والقيمة الحالية الصافية، فضلاً عن القيمة السوقية المضافة، وهو ما يجعلها أكثر فعالية<sup>1</sup>، وقد عُدَّت القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً لأداء العمليات، وهي مطبقة فعلياً في جميع الصناعات، وهو مؤشر مهم لقياس الأداء، حيث يعمل على قياس أداء المديرين، فتصبح وسيلة تدفعهم لبذل الجهود نحو تحسين أدائهم، ويصبح هذا الأمر أكثر فاعلية عندما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر؛ ليصبح وسيلة للتحفيز يساعد على تحفيز كل العاملين في المؤسسة لاتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر على تقييم الأداء المالي، كما يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات والمشاريع الاستثمارية<sup>2</sup>، وهو ما يشكل دافعاً لقيام المديرين بممارسة إدارة الأرباح.

---

<sup>1</sup> سفي، حسنية، بن عمارة، نوال (2013) قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص35.

<sup>2</sup> المهدي، غدير (2014) استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص45.

## الخاتمة

تشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، فهي تعطي مستخدمي القوائم صورة عن المركز المالي للمنشأة، ونتيجة أعمالها وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة السابقة بشكل يمكن الأطراف المختلفة داخل المنشأة أو خارجها من اتخاذ القرارات المناسبة للأغراض التي تهم كل طرف من هذه الأطراف، ونتيجة لقيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، فقد لا تكون هذه القوائم معبرة بدرجة موثوق بها عن المركز المالي والأداء المالي للشركة، ولا يكون تأثير إدارة الأرباح على جميع الحسابات في القوائم المالية، وإنما على مجموعة محددة من الحسابات، وبالتالي يكون تأثيرها في الأداء المالي مختلفاً ومتفاوتاً من شركة إلى أخرى، بما يخدم مصالح إدارات هذه الشركات، ويساهم في إقناع المستثمرين بأن شركاتهم تُدار بكفاءة عالية، وتحقق نسباً ربحية مقبولة، وهو ما يؤثر سلباً على المؤشرات المالية، والتي تعد من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للشركات، ومن الممكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً في تقييم الأداء بمعنى أن استخدام ممارسات إدارة الأرباح وتطبيقاتها المختلفة هو سلاح ذو حدين ويتوقف مدى كفاءة استخدامه على مهارة القائمين على الأمور المحاسبية في الشركة وكفاءتهم في استخدام السياسات المحاسبية بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف الشركة، ويساهم بشكل مباشر في تعظيم ثروة الملاك، إلا إنه وإن كان إيجابياً، فقد يكون على المدى القصير فقط ومؤدياً لأضرار في الأجل الطويل.

## الفصل الرابع

### الدراسة العملية

يتضمن هذا الفصل الدراسة العملية للبحث، من خلال تطبيق الفرضيات واختبارها لدراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية، من خلال الاختبارات الإحصائية الملائمة، وقد تم تقسيم الفصل من خلال التطرق للمبحثين الآتيين:

1-4: المبحث الأول: نبذة عن شركات عينة الدراسة.

1-1-4: نبذة عن الشركة الأهلية للزيوت النباتية.

2-1-4: نبذة عن شركة عصير الجبل الطبيعي.

3-1-4: نبذة عن شركة إسمنت البادية.

2-4: المبحث الثاني: اختبار الفرضيات الإحصائية.

1-2-4: مجتمع الدراسة وعينتها.

2-2-4: متغيرات الدراسة ونموذجها.

3-2-4: اختبار فرضيات الدراسة.

1-3-2-4: اختبار الفرضية الأولى.

1-3-2-4: اختبار الفرضية الثانية.

1-3-2-4: اختبار الفرضية الثالثة.

1-3-2-4: اختبار الفرضية الرابعة.

1-3-2-4: اختبار الفرضية الخامسة.

## المبحث الأول

### نبذة عن شركات عينة الدراسة

#### 4-1-1: نبذة عن الشركة الأهلية للزيوت النباتية

الشركة الأهلية للزيوت النباتية شركة مساهمة مغفلة عامة، تأسست بحماه بموجب القرار رقم 3169 تاريخ 1995/7/3، وشملت بأحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وقد تم إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية في 2008/10/13، وتعد الشركة من كبرى شركات الزيوت النباتية في سورية، غايتها: إقامة مشروع لإنتاج الزيوت النباتية والسمن النباتي، وما يرتبط بهذه الصناعة من صناعات تنفرع عنها أو تكملها، يقدر رأسمالها بـ: (1.5) مليار ليرة سورية بما يعادل: 30 مليون دولاراً أمريكياً تمويلاً ذاتياً، عدد أسهمها (15,000,000) سهم، وعدد المساهمين حالياً: (3,295) مساهماً، وتساهم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وهي إحدى المؤسسات المنبثقة عن منظمات العمل العربي المشترك بـ: (40%) من رأسمال الشركة، ويتوزع (60%) من أسهم الشركة على: (3,295) مساهماً جميعهم من صغار المساهمين، حيث لا تتجاوز مساهمة الغالبية العظمى منهم الـ: (500) سهم، كما يبلغ عدد العاملين في الشركة حوالي (277) عاملاً، وجميعهم مسجلون في التأمينات الاجتماعية، كما تقوم الشركة حالياً بإنتاج:

سمن نباتي: (30) ألف طن، وزيت نباتي: (دوار الشمس + قطن) (10) ألف طن، وكسبة بذر القطن، قشرة بذر القطن، زغب بذر القطن، والطاقة الإنتاجية للمصنع مبنية على استقبال (50) ألف طن بذر قطن وعصرها، كما تنتج الشركة حالياً خمسة أنواع من السمن النباتية، هي: (الفاخر، رغد، المزرعة، لجين، الزهور) وتختلف مكوناتها من نوع إلى آخر، وزيت القطن وزيت الدوار اللذين تنتجهما الشركة تُباع بأحد الأسماء الخمسة المذكورة، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة، فقد تم إنتاج صنف جديد زبدة (المارجرين)، وقد تم طرحها بالأسواق المحلية، وقد أنهى فريق تدقيق نظام إدارة الجودة ISO 9001 عملية التدقيق لدى الشركة، وقرر استمرار منح شهادة الجودة لعام 2015.

#### 4-1-2: نبذة عن شركة عصير الجبل الطبيعي

شركة عصير الجبل الطبيعي شركة مساهمة مغفلة، طرحت أسهمها على الاكتتاب العام باسم شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة، بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /1631/ تاريخ 1993/4/27.

تهدف الشركة إلى تنفيذ مشروع مصنع لإنتاج عصير: العنب، والتفاح، والفواكه المركزة والطبيعية، وتسويقها محلياً وخارجياً، مركزها الرئيس في السويداء، ورأسمالها عند التأسيس (400) مليون ليرة سورية موزع على: (4) مليون سهم، كما تقوم الطاقة الإنتاجية للشركة على خطوط الإنتاج التالية: (خط إنتاج عصير العنب بطاقة إنتاجية قدرها: (10) آلاف طن سنوياً، وخط إنتاج عصير التفاح بطاقة إنتاجية قدرها: (12) ألف طن سنوياً، وخط إنتاج عصير المشمش بطاقة إنتاجية قدرها: (5) آلاف طن سنوياً، وخط إنتاج عصير البندورة بطاقة إنتاجية قدرها: (5) آلاف طن سنوياً، خط تعبئة العصير المكثف في أكياس الأستيك ضمن براميل معدنية بطاقة إنتاجية قدرها: (20) ألف طن سنوياً، خط تعبئة العصير الطبيعي في عبوات كرتون سعة ليتر وربع بطاقة إنتاجية قدرها: (120) ألف طن سنوياً، خط تعبئة الكونسروة في عبوات معدنية أو زجاجية بطاقة إنتاجية قدرها: (3) طن يومياً، كما تنتج الشركة حالياً أربعة أنواع من العصير الطبيعي 100%، هي: (عصير الأناناس الطبيعي، عصير المانجا الطبيعي، عصير الكريفون الطبيعي، عصير البرتقال الطبيعي).

#### 4-1-2: نبذة عن شركة إسمنت البادية

شركة إسمنت البادية شركة مساهمة مغفلة عامة تأسست بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /2465/ تاريخ 2006/6/1، تهدف الشركة إلى إقامة مشروع إنتاج الإسمنت البورتلاندي العادي والأسود واستثماره، واستيراد جميع المستلزمات اللازمة للإنتاج من: آلات، وتجهيزات، ومعدات، وأجهزة، وآليات، وقطع التبديل اللازمة لإقامة المشروع وتشغيله، حيث تقوم بإنتاج مادة إسمنت عالية الجودة، باستخدام أحدث وسائل التقنية، وتوفير أفضل الخدمات والدعم للعملاء، وتوظيف أفضل المهارات، وتحقيق عوائد كبيرة على الاستثمار والمحافظة على التزام كبير بمعايير السلامة، والمحافظة على البيئة والمسؤولية الاجتماعية، وتنتج الشركة الإسمنت البورتلاندي ذا الجودة العالية بشكل معبأ وفرط، وهو عبارة عن مادة

بناء مدروسة التكلفة، وتلبي كافة الاحتياجات اللازمة للبناء، ويستخدم في معظم الحالات لبناء المنازل، والأنفاق والجسور، وما إلى ذلك.

يقوم المستشارون الفنيون في الشركة بتقديم المشورة الفنية والنصح للعملاء مع تقديم المشورة الفنية حول الاستخدام السليم للإسمنت وتطبيقاته، وذلك من خلال: استخدام أحدث وسائل التقنية وأنظمة الجودة، وتلتزم بتقديم منتج عالي الجودة يتوافق مع معايير الجودة المحلية والدولية، ويلبي كافة متطلبات العملاء.

#### 4-1-3: أهم السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية:

- **إعداد البيانات المالية:** يتم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS كما تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وهي مستخرجة من سجلات الشركة وتظهر هذه البيانات بالليرة السورية (العملة التشغيلية للشركة وعملة الاقتصاد السوري).
- **تحقق الإيراد:** يتم قيد الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام، بعد تخفيض مردودات المبيعات المقدرة، الحسومات، إن وجدت.
- **الأصول الثابتة:** تظهر الأصول الثابتة المادية على أساس التكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، يبدأ استهلاك الأصول عندما تصبح جاهزة لغايات استعمالها، باتباع طريقة القسط الثابت، كما تقوم الشركة في تاريخ كل بيان وضع مالي بمراجعة القيم الدفترية للأصول الثابتة وقيمة النفاية في نهاية العمر الإنتاجي، وطريقة الاهتلاك.
- **المخزون السلعي:** يتألف المخزون من المواد الأولية والوقود والمواد الجاهزة والمواد قيد الإنتاج بالإضافة إلى قطع الغيار، وتستعمل الشركات نظام الجرد المستمر لاحتساب مخزون آخر المدة. كما تقوم باتباع طريقة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل في تقييم الإنتاج تام الصنع، أم مخزون الإنتاج قيد الصنع فيتم تقييمه حسب التكلفة الوسطية حسب مراحل ونسب الإنجاز في الإنتاج، وما تبقى من مخزون النواتج الثانوية (مخلفات الإنتاج) فيتم تقييمها على أساس متوسط سعر البيع.
- **تكلفة الاقتراض:** يتم رسملة تكاليف الاقتراض الناتجة عن شراء أو إنشاء الأصول المؤهلة وتسجل كجزء من تكلفة هذه الأصول، وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض عندما تنتهي جميع العمليات

الضرورية لإعداد الأصل لغايته المطلوبة، يتم قيد تكلفة الافتراض غير المشمولة أعلاه في بيان الدخل والدخل الشامل الآخر للفترة التي تنشأ فيها.

- وفي سياق تطبيق السياسات المحاسبية تستخدم الشركات تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى، تعتمد هذه التقديرات والافتراضات على أسس محاسبية سليمة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات.

## 4-2: المبحث الثاني

### اختبار الفرضيات الإحصائية

#### 4-2-1: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية، وعددها ثلاث شركات مساهمة عامة: (الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، شركة عصير الجبل الطبيعي، شركة إسمنت البادية)، وذلك بتطبيق نموذج جونز المعدل على شركات عينة الدراسة، حيث تتوافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وعلى وجه الخصوص البيانات المالية المتعلقة باحتساب المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية، فضلاً عن المستحقات غير الاختيارية، حيث تمتد الفترة المدروسة لستة أعوام بدءاً من عام 2011 ولغاية عام 2016، وبغية العمل على اختبار الفرضيات قامت الباحثة بجمع البيانات المالية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة: (صافي الدخل التشغيلي، التدفق النقدي التشغيلي، إجمالي الأصول، التغير في الحسابات تحت التحصيل، التغير في الإيرادات، العقارات والممتلكات والآلات) بإجمالي مشاهدات وقدرها: 18 مشاهدة.

الجدول رقم (1) شركات عينة الدراسة

| اسم الشركة              | تاريخ المباشرة | رأس المال     | عدد الأسهم |
|-------------------------|----------------|---------------|------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 17/4/2001      | 1,500,000,000 | 15,000,000 |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2/2/1993       | 400,000,000   | 4,000,000  |
| إسمنت البادية           | 2011/6/7       | 9,760,000,000 | 97,600,000 |

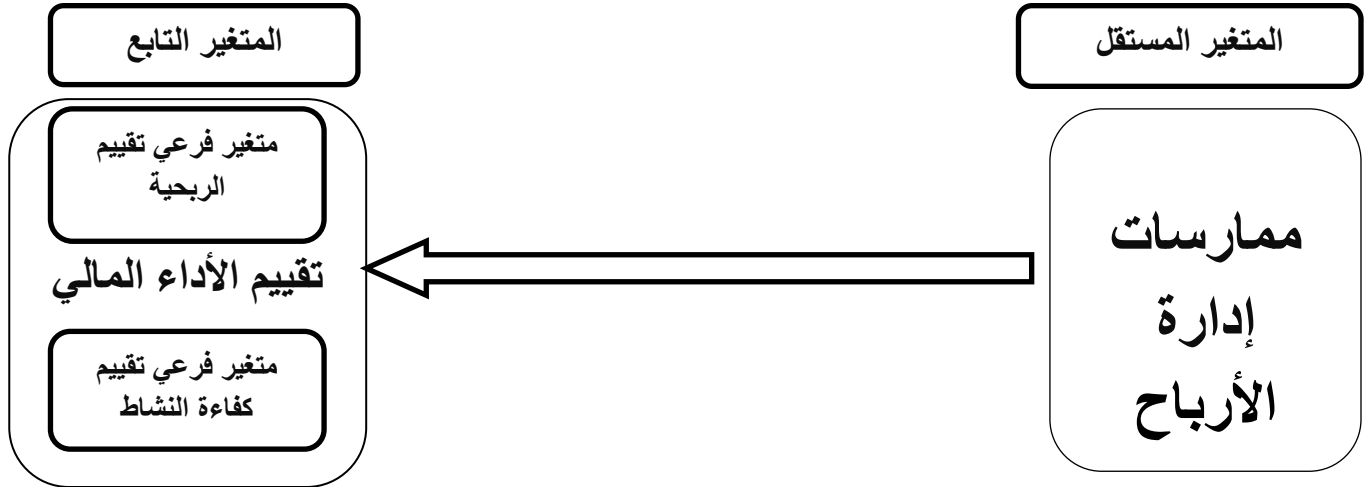
#### 4-2-2: متغيرات ونموذج الدراسة

تتضمن الدراسة متغيراً مستقلاً، ومتغيرات عدة تابعة كما يلي:

- **المتغير المستقل:** ممارسة إدارة الأرباح، والتي تم قياسها من خلال نموذج جونز المعدل الذي يعتمد على قياس المستحقات الاختيارية.
- **المتغير التابع:** تقييم الأداء متمثلاً بمتغيرين فرعيين، هما: تقييم الربحية، وتقييم كفاءة النشاط.

ولتحقيق غرض الدراسة سوف تعتمد الباحثة على النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين المتغير

المستقل والمتغير التابع كما هو موضح بالشكل رقم (1):



الشكل رقم (2) نموذج الدراسة

المصدر من إعداد الباحثة

#### 4-2-3: اختبار فرضيات الدراسة

##### 4-2-3-1: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى:

- H1: تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.  
H0: لا تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

من أجل اختبار الفرضية الأولى للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2016 تم تطبيق نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995) وقد عُدّل هذا النموذج عام 1995، (Dechow et al. 1995)، والذي يعدُّ من أفضل النماذج التي يمكن من خلالها قياس جودة الأرقام المحاسبية، والكشف عن وجود أساليب للمحاسبة الاحتياطية من عدمه، حيث يحاول هذا النموذج تحليل أثر الاستحقاقات الإجمالية إلى أثر الاستحقاقات غير الاختيارية، ثم يتم فحص الاستحقاق الاختياري كمؤشر لجودة الأرقام المحاسبية، ويشار إلى أن نموذج جونز المعدل يعد من أكثر النماذج الرياضية تطوراً في الكشف عن الأساليب الاحتياطية أو ما يسمى: بالاستحقاقات الاختيارية، والتي تترك للإدارة حرية التلاعب فيها، وقد أشارت دراسة (Jihe et.L.2004) إلى أنه النموذج الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث افترض هذا النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، أي أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح، وبالتالي، فإن هذا النموذج يعتمد على تحديد المستحقات الاختيارية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

وتتحدد المتغيرات من خلال نموذج الانحدار الخاص بنموذج المعادلة التالية:

$$DACC = \alpha_0 + \beta_1 ROE_{i,t} + \beta_2 DR_{i,t} + \beta_3 DividPS_{i,t} + \beta_4 MRP_{i,t} + \beta_5 LNSize_{i,t} + \beta_6 LNSHare_{i,t} + \beta_7 CFO/Tai,t + \epsilon$$

وتشير أطراف المعادلة إلى ما يلي:

(1) المتغير التابع (المستحقات الاختيارية بقيمتها الحقيقية): وهي الأرقام المحاسبية الخاضعة لسيطرة الإدارة، والتي تؤثر إلى استخدام طرق المحاسبة الاحتياطية، ويرمز لها في المعادلة السابقة بالرمز الرياضي: (DACC) ويتم قياس تلك المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل من خلال مجموعة خطوات تتمثل في الآتي:

1. قياس المستحقات الكلية باستخدام طريقة التدفقات النقدية = صافي الربح التشغيلي - صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.
2. قياس المستحقات غير الاختيارية، والتي لا دخل للإدارة فيها حتى يمكن خصمها من المستحقات الكلية.
3. طرح المستحقات غير الاختيارية من المستحقات الكلية للحصول على المستحقات الاختيارية.

(2) المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، وتشمل الآتي:

1. العائد على حقوق المساهمين يكون بقسمة صافي الدخل / إجمالي حقوق المساهمين، ويرمز له بالرمز:  $(ROE_{i,t})$
2. نسبة المديونية: وتقاس بقسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الأصول، ويرمز لها بالرمز:  $(DR_{i,t})$
3. الأرباح الموزعة للسهم: وتقاس بقسمة الأرباح النقدية الموزعة على عدد الأسهم العادية المصدرة، ويرمز لها بالرمز:  $(DividPS_{i,t})$
4. القيمة السوقية للسهم منسوبة إلى قيمته الدفترية: وتقاس بقسمة السعر السوقي للسهم العادي / القيمة الدفترية للسهم، ويرمز له بالرمز:  $(MRP_{i,t})$

5. حجم الشركة: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، ويرمز له بالرمز: (LNSize i,t)
6. عدد الأسهم المتداولة، وذلك بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للأسهم المتداولة داخل السوق المالي، ويرمز لها بالرمز: (LNShare i,t)
7. التدفقات النقدية التشغيلية: وتقاس بقسمة التدفقات النقدية التشغيلية على مجموع الأصول، ويرمز لها بالرمز: (CFO/TA i,t)

#### - الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

يتم حساب المستحقات الكلية من خلال: طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الدخل التشغيلي للشركة، وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة، ولكل سنة على حدة كما يلي:

$$TACC_{i,t} = NIO_{i,t} - CFO_{i,t} \text{ حيث:}$$

$TACC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$NIO_{i,t}$ : صافي الدخل التشغيلي للشركة i خلال الفترة t.

$CFO_{i,t}$ : صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

حيث تمثل المستحقات الكلية مدى انحراف الدخل عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وتحدث نتيجة التباين بين حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة.

وبالتالي تكون المستحقات الكلية للشركات المدروسة خلال سنوات الدراسة كما يلي:

| company                 | year | $NIO_{i,t}$   | $CFO_{i,t}$    | $TACC_{i,t}$  |
|-------------------------|------|---------------|----------------|---------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 2011 | 193,763,400   | -123,110,924   | 316,874,324   |
|                         | 2012 | 471,898,147   | 868,530,569    | -396,632,422  |
|                         | 2013 | 436,301,148   | 215,265,745    | 221,035,403   |
|                         | 2014 | 412,001,148   | 474,444,552    | -62,443,404   |
|                         | 2015 | 372,812,136   | 1,205,661,398  | -832,849,262  |
|                         | 2016 | 763,140,795   | 795,276,219    | -32,135,424   |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2011 | -46,268,531   | -100,024,242   | 53,755,711    |
|                         | 2012 | -24,128,039   | -9,489,284     | -14,638,755   |
|                         | 2013 | -144,863,297  | -38,687,857    | -106,175,440  |
|                         | 2014 | 16,182,172    | -26,583,692    | 442,765,86    |
|                         | 2015 | -67,323,232   | -70,897,357    | 3,574,125     |
|                         | 2016 | -108,994,544  | -93,069,054    | -15,925,490   |
| إسمنت البادية           | 2011 | 803,816,860   | -1,645,397,241 | 2,449,214,101 |
|                         | 2012 | 1,489,873,426 | -706,089,810   | 2,195,963,236 |
|                         | 2013 | 372,581,656   | -3,378,982,867 | 3,751,564,523 |
|                         | 2014 | 42,966,947    | -3,516,018,826 | 3,558,985,773 |
|                         | 2015 | 1,512,387,134 | 175,386,205    | 1,337,000,929 |
|                         | 2016 | 3,039,681,565 | 1,097,031,467  | 1,942,650,098 |

جدول رقم (2) المستحقات الكلية خلال الفترة لشركات عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على القوائم المالية لشركة موضوع الدراسة

يقصد بالمستحقات: المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل التشغيلي عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ويشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي زيادة جودة المستحقات، والتي بدورها تؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح<sup>1</sup>؛ نظراً لأن صافي الدخل يتم حسابه على أساس الاستحقاق، في حين أن صافي التدفق النقدي يتم الوصول إليه من الأساس النقدي، وهذا يعني أن تحقيق صافي ربح مرتفع لا يعني بالضرورة تحقيق صافي تدفق نقدي مرتفع<sup>2</sup>، ونفسر ظهور المستحقات الكلية بشكل سالب؛ بسبب نقصان الدخل التشغيلي عن التدفقات النقدية التشغيلية؛ لكون شركات عينة الدراسة قامت بممارسة إدارة الأرباح هبوطاً عن طريق تخفيض الأرباح؛ نتيجة تغير الأرباح بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة.

## - الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

لحساب المستحقات غير الاختيارية تم تقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار، وذلك لكل سنة على حدة، باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{TACC_{it}}{A_{i,t-1}} = a_0 + a_1 \left( \frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + a_2 \left\{ \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{i,t-1}} \right\} + a_3 \left( \frac{PPE_{it}}{A_{i,t-1}} \right) + e_{it}$$

حيث تمثل كلاً من:

$\frac{TACC_{it}}{A_{i,t-1}}$ : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t.

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة i في السنة t-1

$a_0$ : قيمة الثابت، وتعبّر عن إجمالي الاستحقاقات التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.

$a_1, a_2, a_3$ : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات الشركة i بين الفترتين t و t-1.

$\Delta REC_{i,t}$ : التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و t-1.

<sup>1</sup>M. Tavakkoli, A. Jamali, A. Ebrahimi, New Method To Evaluate Financial Performance Of Companies By Fuzzy Logic: Case Study, Drug Industry Of Iran, Asia Pacific Journal Of Finance And Banking Research Vol. 4. No. 10.

<sup>2</sup> مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (2009) تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 98..

$PPE_{i,t}$ : الحجم الإجمالي للعقارات والممتلكات والآلات للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

$e_{i,t}$ : باقي أجزاء النموذج وتعبّر عن الخطأ العشوائي، وتمثل المستحقات الاختيارية التي تعكس

عدم جودة الأرقام المحاسبية.

وبالتالي تكون النتائج للشركات محل الدراسة كما يلي:

| Compay                  | year | $A_{i,t-1}$    | $TACC_{it}$   | $\frac{TACC_{it}}{A_{i,t-1}}$ |
|-------------------------|------|----------------|---------------|-------------------------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 2011 | 1,906,735,402  | 316,874,324   | 0.17                          |
|                         | 2012 | 2,150,924,465  | -396,632,422  | -0.18                         |
|                         | 2013 | 2,613,748,639  | 221,035,403   | 0.08                          |
|                         | 2014 | 2,944,081,133  | -62,443,404   | -0.02                         |
|                         | 2015 | 3,883,554,674  | -832,849,262  | -0.21                         |
|                         | 2016 | 5,277,873,367  | -32,135,424   | -0.01                         |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2011 | 474,854,151    | 53,755,711    | 0.11                          |
|                         | 2012 | 459,103,260    | -14,638,755   | -0.03                         |
|                         | 2013 | 451,907,159    | -106,175,440  | -0.23                         |
|                         | 2014 | 438,909,062    | 42,765,864    | 0.09                          |
|                         | 2015 | 446,719,551    | 3,574,125     | 0.008                         |
|                         | 2016 | 453,288,491    | -15,925,490   | -0.035                        |
| إسمنت البادية           | 2011 | 18,307,365,057 | 2,449,214,101 | 0.133                         |
|                         | 2012 | 17,902,840,683 | 2,195,963,236 | 0.122                         |
|                         | 2013 | 17,642,229,675 | 3,751,564,523 | 0.2126                        |
|                         | 2014 | 17,720,999,025 | 3,558,985,773 | 0.200                         |
|                         | 2015 | 18,321,952,014 | 1,337,000,929 | 0.072                         |
|                         | 2016 | 19,263,317,049 | 1,942,650,098 | 0.100                         |

يبين الجدول رقم (3) نسبة المستحقات الكلية إلى مجموع الأصول:

يبين الجدول رقم (4) التغير في إيرادات الشركات والحسابات تحت التحصيل بين كل عامين:

| Company                 | year | REV <sub>it</sub> | ΔREV <sub>it</sub> | REC <sub>it</sub> | ΔREC <sub>it</sub> |
|-------------------------|------|-------------------|--------------------|-------------------|--------------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 2010 | 1,395,132,281     |                    | 240,437,423       |                    |
|                         | 2011 | 1,582,084,704     | 186,952,423        | 183,877,747       | -56,559,676        |
|                         | 2012 | 1,979,544,297     | 397,459,593        | 87,216,480        | -96,661,267        |
|                         | 2013 | 1,260,656,599     | -718,887,698       | 605,606,795       | 518,390,315        |
|                         | 2014 | 1,957,528,486     | 696,871,887        | 336,660,161       | -268,946,634       |
|                         | 2015 | 2,619,349,979     | 661,821,493        | 115,563,291.00    | -221,096,870       |
|                         | 2016 | 2,449,919,435     | -169,430,544       | 161,329,289       | 45,765,998         |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2010 | 14,856,939        | -                  | 41,548,348        | -                  |
|                         | 2011 | 16,603,395        | 1,746,456          | 6,553,078.00      | -34,995,270        |
|                         | 2012 | 16,307,454        | -295,941           | 3,684,255.00      | -2,868,823         |
|                         | 2013 | 26,846,579        | 10,539,125         | 3,486,599.00      | -197,656           |
|                         | 2014 | 30,426,865        | 3,580,286          | 3,210,497.00      | -276,102           |
|                         | 2015 | 27,955,721        | -2,471,144         | 3,973,508.00      | 763,011            |
|                         | 2016 | 57,450,492        | 29,494,771         | 4,896,035         | 922,527            |
| إسمنت البادية           | 2010 | 4,854,676         | -                  | 97,259,457        | -                  |
|                         | 2011 | 4,074,273,521     | 4,069,418,845      | 43,686,797        | -53,572,660        |
|                         | 2012 | 5,411,467,458     | 1,337,193,937      | 68,157,487        | 24,470,690         |
|                         | 2013 | 5,389,070,802     | -22,396,656        | 71,414,136        | 3,256,649          |
|                         | 2014 | 5,495,964,681     | 106,893,879        | 92,330,190        | 20,916,054         |
|                         | 2015 | 9,088,538,379     | 3,592,573,698      | 106,929,123       | 14,598,933         |
|                         | 2016 | 13,918,617,311    | 4,830,078,932      | 268,921,358       | 161,992,235        |

تقدير المستحقات غير الاختيارية NDAC لكل سنة من خلال تعويض معالم النموذج: (a1,a2,a3)

$$NDAC_{it} = a_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + a_2 \left\{ \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right\} + a_3 \left( \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right)$$

يبين الجدول رقم (5) تحديد معالم النموذج:

|         |          |         |
|---------|----------|---------|
| a3      | a2       | a1      |
| 0.12890 | -0.02617 | 0.00000 |

يبين الجدول رقم (6) تقدير المستحقات غير الاختيارية NDAC لكل سنة من خلال تعويض معالم النموذج:

| company                 | Year | $A_{1,t-1}$    | $\Delta REV_{1,t} - \Delta REC_{1,t}$ | $a_2 \frac{\Delta REV_{1,t} - \Delta REC_{1,t}}{A_{1,t-1}}$ | $PPE_{1,t}$   | $a_3 \left( \frac{PPE_{1,t}}{A_{1,t-1}} \right)$ |
|-------------------------|------|----------------|---------------------------------------|-------------------------------------------------------------|---------------|--------------------------------------------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 2011 | 1,906,735,402  | 243,512,099                           | -0.00334221                                                 | 1,489,164,413 | 0.100669479                                      |
|                         | 2012 | 2,150,924,465  | 494,120,860                           | -0.00601191                                                 | 1,491,984,971 | 0.089409752                                      |
|                         | 2013 | 2,613,748,639  | -1,237,278,013                        | 0.01238819                                                  | 1,494,327,826 | 0.073693243                                      |
|                         | 2014 | 2,944,081,133  | 965,818,521                           | -0.00858519                                                 | 1,501,722,804 | 0.065748463                                      |
|                         | 2015 | 3,883,554,674  | 882,918,363                           | -0.00594970                                                 | 1,529,508,167 | 0.05076542                                       |
|                         | 2016 | 5,277,873,367  | -215,196,542                          | 0.00106704                                                  | 1,545,215,056 | 0.037737712                                      |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2011 | 474,854,151    | 36,741,726                            | -0.002024901                                                | 351,130,540   | 0.095313402                                      |
|                         | 2012 | 459,103,260    | 2,572,882                             | -0.000146661                                                | 336,532,718   | 0.094484924                                      |
|                         | 2013 | 451,907,159    | 10,736,781                            | -0.00062177                                                 | 321,342,234   | 0.091656694                                      |
|                         | 2014 | 438,909,062    | 3,856,388                             | -0.000229938                                                | 306,205,448   | 0.089925729                                      |
|                         | 2015 | 446,719,551    | -3,234,155                            | 0.000189466                                                 | 400,819,370   | 0.11565365                                       |
|                         | 2016 | 453,288,491    | 28,572,244                            | -0.001649583                                                | 401,759,170   | 0.11424487                                       |
| إسمنت البادية           | 2011 | 18,307,365,057 | 4,122,991,505                         | -0.00589374                                                 | 14,919,751,23 | 0.10504644                                       |
|                         | 2012 | 17,902,840,683 | 1,312,723,247                         | -0.00191892                                                 | 13,855,659,06 | 0.09975871                                       |
|                         | 2013 | 17,642,229,675 | -25,653,305                           | 3.80535E-05                                                 | 13,416,966,10 | 0.09802717                                       |
|                         | 2014 | 17,720,999,025 | 85,977,825                            | -0.00012697                                                 | 12,350,503,33 | 0.08983427                                       |
|                         | 2015 | 18,321,952,014 | 3,577,974,765                         | -0.00511058                                                 | 11,569,071,15 | 0.08139024                                       |
|                         | 2016 | 19,263,317,049 | 4,668,086,697                         | -0.0063418                                                  | 11,237,015,94 | 0.07519094                                       |

وبالتالي يبين الجدول رقم (7) المستحقات غير الاختيارية للشركة خلال سنوات الدراسة:

| السنة | الأهلية للزيوت النباتية | عصير الجبل الطبيعي | إسمنت البادية |
|-------|-------------------------|--------------------|---------------|
| 2011  | 97,327                  | 93,288.50          | 99,152.70     |
| 2012  | 83,398                  | 94,338.26          | 97,839.80     |
| 2013  | 86,081                  | 91,034.92          | 98,065.22     |
| 2014  | 57,163                  | 89,695.79          | 89,707.30     |
| 2015  | 44,816                  | 115,843.12         | 76,279.67     |
| 2016  | 38,805                  | 112,595.29         | 68,849.14     |

## - الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية $DAC_{i,t}$ للشركة

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة

محددة.

$$\frac{DAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = (TAC_{i,t}) - (NDAC_{i,t}) + e_{i,t}$$

بحيث:

$\frac{DAC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$ : المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

يبين الجدول رقم (8) المستحقات الاختيارية للشركات خلال سنوات الدراسة:

| السنة | الشركة الاهلية للزيوت | شركة عصير الجبل | شركة اسمنت البادية |
|-------|-----------------------|-----------------|--------------------|
| 2011  | 316,776,996.74        | 53,662,422.50   | 2,449,114,948.30   |
| 2012  | 396,715,819.84-       | 14,733,093.26-  | 2,195,865,396.20   |
| 2013  | 220,949,321.56        | 106,266,474.92- | 3,751,466,457.78   |
| 2014  | 62,500,567.26-        | 42,676,168.21   | 3,558,896,065.70   |
| 2015  | 832,894,077.71-       | 3,458,281.88    | 1,336,924,649.33   |
| 2016  | 32,174,228.75-        | 16,038,085.29-  | 1,942,581,248.86   |

## - الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسات الشركة لإدارة الأرباح

بعد حساب المستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات الدراسة يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة محددة تفوق المتوسط، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة محددة تقل عن المتوسط، فإن الشركة لم تمارس إدارة أرباح.

## أ- الشركة الأهلية للزيوت النباتية:

وفيما يلي عرض يوضح مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح:

| السنة | القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية | المتوسط        | النتيجة   |
|-------|-------------------------------------|----------------|-----------|
| 2011  | 316,776,996.74                      | 310,335,168.64 | ممارس     |
| 2012  | 396,715,819.84                      | 310,335,168.64 | ممارس     |
| 2013  | 220,949,321.56                      | 310,335,168.64 | غير ممارس |
| 2014  | 62,500,567.26                       | 310,335,168.64 | غير ممارس |
| 2015  | 832,894,077.71                      | 310,335,168.64 | ممارس     |
| 2016  | 32,174,228.75                       | 310,335,168.64 | غير ممارس |

الجدول رقم (9) نتائج ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية

## - تقرير مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

| المجموع |         | عدم ممارسة إدارة الأرباح |         | ممارسة إدارة الأرباح |         |
|---------|---------|--------------------------|---------|----------------------|---------|
| النسبة  | التكرار | النسبة                   | التكرار | النسبة               | التكرار |
| %100    | 100     | %50                      | 3       | %50                  | 3       |

الجدول رقم (10) تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية

يبين الجدول (10) أن شركة عينة الدراسة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح في 3 مشاهدات من أصل المشاهدات الـ (6) خلال سنوات الدراسة، أي ما نسبته: 50% مقابل 50%؛ لعدم ممارسة إدارة الأرباح.

## - اختبار معنوية ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة:

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات، وذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد للفرضية الأولى، بحيث يمكننا من خلاله اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح، والتي أعطي لها متغيران وهميان: (1,0) عن متوسط افتراضي يساوي: (0.5)، فكانت نتائج الاختبار كما يلخصه الجدول الآتي:

| التصنيف         | عدد التكرارات | النسبة | الوسط الافتراضي | مستوى المعنوية |
|-----------------|---------------|--------|-----------------|----------------|
| المجموعة الأولى | 3             | %50    | 0.5             | 0.003          |
| المجموعة الأولى | 3             | %50    |                 | 0.003          |

الجدول رقم (11) اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في الشركة الأهلية للزيوت النباتية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وبما نسبته: 50% وذلك بعدد 3 سنوات من أصل 6 سنوات في حين بلغت نسبة عدم ممارسة إدارة الأرباح: 50% وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث إنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، وقيمة مستوى المعنوية تساوي: (0.003)، فمن خلال النتائج نجد أن قيمة توزيع المشاهدات تساوي قيمة المتوسط المفترض: (0.5)، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركة لإدارة الأرباح تساوي نسبة عدم الممارسة، والقيمة المعنوية تؤيد هذه الدلالة الإحصائية، وبالتالي، فإنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

### ب- شركة عصير الجبل الطبيعي:

وفيما يلي عرض يوضح نتيجة ممارسة الشركة لإدارة الأرباح:

| النتيجة   | المتوسط       | القيمة المطلقة للمستحققات الاختيارية | السنة |
|-----------|---------------|--------------------------------------|-------|
| ممارس     | 39,472,421.01 | 53,662,422.50                        | 2011  |
| غير ممارس | 39,472,421.01 | 14,733,093.26                        | 2012  |
| ممارس     | 39,472,421.01 | 106,266,474.92                       | 2013  |
| ممارس     | 39,472,421.01 | 42,676,168.21                        | 2014  |
| غير ممارس | 39,472,421.01 | 3,458,281.88                         | 2015  |
| غير ممارس | 39,472,421.01 | 16,038,085.29                        | 2016  |

الجدول رقم (12) نتائج ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي

- تقرير مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

| ممارسة إدارة الأرباح |         | عدم ممارسة إدارة الأرباح |         | المجموع |         |
|----------------------|---------|--------------------------|---------|---------|---------|
| النسبة               | التكرار | النسبة                   | التكرار | النسبة  | التكرار |
| 50%                  | 3       | 50%                      | 3       | 100%    | 100     |

الجدول رقم (13) تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي

يبين الجدول (13) أن شركة عينة الدراسة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح في 3 مشاهدات من أصل المشاهدات الـ (6) خلال سنوات الدراسة، أي ما نسبته: 50% مقابل 50%؛ لعدم ممارسة إدارة الأرباح.

- اختبار معنوية ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة:

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات، وذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد للفرضية الأولى، بحيث يمكننا من خلاله اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح والتي أعطي لها متغيران وهميان: (1،0) عن متوسط افتراضي يساوي: (0.5) فكانت نتائج الاختبار كما يلخصه الجدول الآتي:

| التصنيف         | عدد التكرارات                  | النسبة | الوسط الافتراضي | مستوى المعنوية |
|-----------------|--------------------------------|--------|-----------------|----------------|
| المجموعة الأولى | سنوات ممارسة إدارة الأرباح     | 3      | 50%             | 0.003          |
| المجموعة الأولى | سنوات عدم ممارسة إدارة الأرباح | 3      | 50%             | 0.003          |

الجدول رقم (14) اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركة عصير الجبل الطبيعي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته: 50% وذلك بعدد 3 سنوات من أصل 6 سنوات، في حين بلغت نسبة عدم ممارسة إدارة الأرباح: 50% وبالنظر إلى مزايا هذا الاختبار من حيث إنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، وقيمة مستوى المعنوية تساوي: (0.003)، فمن خلال النتائج نجد أن قيمة توزيع المشاهدات تساوي قيمة المتوسط المفترض: (0.5)، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركة لإدارة الأرباح تساوي نسبة عدم الممارسة، والقيمة المعنوية تؤيد هذه الدلالة الإحصائية، وبالتالي، فإنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

### ج- شركة إسمنت البادية:

وفيما يلي عرض يوضح نتيجة ممارسة الشركة لإدارة الأرباح:

| النتيجة   | المتوسط          | القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية | السنة |
|-----------|------------------|-------------------------------------|-------|
| غير ممارس | 2,539,141,461.03 | 2,449,114,948.30                    | 2011  |
| غير ممارس | 2,539,141,461.03 | 2,195,865,396.20                    | 2012  |
| ممارس     | 2,539,141,461.03 | 3,751,466,457.78                    | 2013  |
| ممارس     | 2,539,141,461.03 | 3,558,896,065.70                    | 2014  |
| غير ممارس | 2,539,141,461.03 | 1,336,924,649.33                    | 2015  |
| غير ممارس | 2,539,141,461.03 | 1,942,581,248.86                    | 2016  |

الجدول رقم (15) نتائج ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية

### - تقرير مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

| ممارسة إدارة الأرباح |         | عدم ممارسة إدارة الأرباح |         | المجموع |         |
|----------------------|---------|--------------------------|---------|---------|---------|
| النسبة               | التكرار | النسبة                   | التكرار | النسبة  | التكرار |
| 33.33%               | 2       | 66.67%                   | 4       | 100%    | 100     |

الجدول رقم (16) تقرير مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية

يبين الجدول (15) أن شركة عينة الدراسة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح في 2 مشاهدات من أصل المشاهدات الـ (6) خلال سنوات الدراسة، أي ما نسبته: 33.33% مقابل 66.67%؛ لعدم ممارسة إدارة الأرباح.

#### - اختبار معنوية ممارسة الشركة لإدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة:

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات، وذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد للفرضية الأولى، بحيث يمكننا من خلاله اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح والتي أُعطي لها متغيران وهميان: (1,0) عن متوسط افتراضي يساوي: (0.5) فكانت نتائج الاختبار كما يلخصه الجدول الآتي:

| التصنيف         | عدد التكرارات                  | النسبة | الوسط الافتراضي | مستوى المعنوية |
|-----------------|--------------------------------|--------|-----------------|----------------|
| المجموعة الأولى | سنوات ممارسة إدارة الأرباح     | 2      | 33.33%          | 0.001          |
| المجموعة الأولى | سنوات عدم ممارسة إدارة الأرباح | 4      | 66.67%          | 0.001          |

الجدول رقم (17) اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركة إسمنت البادية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وبما نسبته: 33.33% وذلك بعدد 2 سنوات من أصل 6 سنوات، في حين بلغت نسبة عدم ممارسة إدارة الأرباح: 66.67% وبالنظر إلى مزايا هذا الاختبار من حيث إنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، وقيمة مستوى المعنوية تساوي: (0.001)، فمن خلال النتائج نجد أن قيمة توزيع المشاهدات أقل قيمة من المتوسط المفترض: (0.5)، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركة لإدارة الأرباح أقل نسبة من عدم الممارسة، والقيمة المعنوية تؤيد هذه الدلالة الإحصائية، وبالتالي فإنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ولكن بنسبة أقل من باقي الشركات.

والجدول التالي يستعرض نتيجة ممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

| السنة | الشركات غير الممارسة |         | الشركات الممارسة |         | المجموع |         |
|-------|----------------------|---------|------------------|---------|---------|---------|
|       | النسبة               | التكرار | النسبة           | التكرار | النسبة  | التكرار |
| 2011  | %33.33               | 1       | %66.67           | 2       | %100    | 3       |
| 2012  | %66.67               | 2       | %33.33           | 1       | %100    | 3       |
| 2013  | %33.33               | 1       | %66.67           | 2       | %100    | 3       |
| 2014  | %33.33               | 1       | %66.67           | 2       | %100    | 3       |
| 2015  | %66.67               | 2       | %33.33           | 1       | %100    | 3       |
| 2016  | %100                 | 3       | -                | 0       | %100    | 3       |

الجدول رقم (18) نتائج ممارسة إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يظهر هناك تباين بين شركات العينة من حيث: ممارسة إدارة الأرباح، بحيث ظهر عدم ممارسات كل الشركات لإدارة الأرباح خلال سنة 2016 وكان هناك تباين بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح في باقي سنوات الدراسة.

**اختبار معنوية ممارسة الشركات لإدارة الأرباح خلال الفترة 2011-2016**

| مستوى المعنوية | الوسط الافتراضي | نسبة المشاهدات | عدد المشاهدات | التصنيف              |                  |
|----------------|-----------------|----------------|---------------|----------------------|------------------|
| 0.013          | 0.5             | 44.44          | 8             | الشركات الممارسة     | المجموعة الأولى  |
| 0.013          |                 | 55.56          | 10            | الشركات غير الممارسة | المجموعة الثانية |

الجدول رقم (19) اختبار معنوية ممارسة إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات قيد الدراسة قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وبما نسبته: % 44.44، وذلك بعدد مشاهدات بلغ: 8 مشاهدة من أصل 10 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة: % 55.56 بعدد مشاهدات بلغ: 10 مشاهدة من أصل 18 مشاهدة، وبالنظر إلى مزايا هذا الاختبار من حيث إنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية: 0.013 أصغر من: 0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم الممارسة، والقيمة المعنوية تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة 2011 – 2016.

## تقييم الأداء المالي:

سوف نعتد في قياس أداء الشركة على: نسب الربحية، ونسب قياس كفاءة النشاط، أو (نسب قياس إدارة الأصول):

### **1. نسب الربحية:**

تعد الربحية بالنسبة للشركات أمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهو مصدر الثقة لكل المتعاملين معها، وهو الهدف الذي تصبو إليه إدارة الشركة؛ لأنه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها<sup>1</sup>

وقد تم اعتماد النسبتين التاليتين لقياس نسب الربحية:

- هامش الربح الصافي.
- معدل العائد على الأصول

#### **أ- هامش صافي الربح Net Profit Margin**

وهو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات، تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات.

الجدول التالي يبين هامش صافي الربح بالنسبة للشركة خلال الفترة المدروسة.

---

<sup>1</sup> محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، ص 541.

| الشركة                         | العام | صافي الدخل    | صافي المبيعات  | هامش الربح الصافي |
|--------------------------------|-------|---------------|----------------|-------------------|
| الأهلية لصناعة الزيوت النباتية | 2011  | 169,811,159   | 1,582,084,704  | 0.107333797       |
|                                | 2012  | 411,446,644   | 1,979,544,297  | 0.207849172       |
|                                | 2013  | 531,348,861   | 1,260,656,599  | 0.421485805       |
|                                | 2014  | 592,781,556   | 1,957,528,486  | 0.30282142        |
|                                | 2015  | 1,082,094,410 | 2,619,349,979  | 0.413115627       |
|                                | 2016  | 1,776,337,108 | 2,449,919,435  | 0.725059397       |
| عصير الجبل الطبيعي             | 2011  | 47,414,331-   | 15,869,720     | 2.987723224-      |
|                                | 2012  | 29,196,242-   | 14,871,343     | 1.963255235-      |
|                                | 2013  | 147,076,454-  | 25,620,032     | 5.740681901-      |
|                                | 2014  | 27,860,049-   | 16,614,278     | 1.676873891-      |
|                                | 2015  | 65,210,824-   | 26,925,302     | 2.421916159-      |
|                                | 2016  | 99,853,540-   | 48,966,744     | 2.039211347-      |
| إسمنت البادية                  | 2011  | 669,171,98-   | 4,053,782,907  | 0.165073462-      |
|                                | 2012  | 604,852,23-   | 5,397,321,807  | 0.112065252-      |
|                                | 2013  | 4,295,114,78- | 5,365,985,482  | 0.800433546-      |
|                                | 2014  | 5,415,207,09- | 5,473,575,071  | 0.989336408-      |
|                                | 2015  | 9,860,281,11- | 9,072,815,685  | 1.086793941-      |
|                                | 2016  | 12,842,076,6- | 13,893,213,007 | 0.924341741-      |

الجدول رقم (20) نسبة هامش صافي الربح لشركات عينة الدراسة

## ب- معدل العائد على الأصول Return On Assets

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة)، ويمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول.

هذه النسبة تقيس العائد على الاستثمار، حيث إن معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من: معدات، ومبانٍ، وأراضٍ، ومخزون، وبما أن بعض الأنشطة تحتاج أصولاً أكبر من غيرها، فإن مقارنة هذه النسبة بين شركتين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشراً عن فشل هذه أو نجاح تلك، ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر للشركة نفسها عاماً بعد عام، ١

الجدول التالي يبين معدل العائد على الأصول بالنسبة للشركة خلال الفترة المدروسة:

| الشركة                         | العام | صافي الدخل      | إجمالي الأصول  | معدل العائد على الأصول |
|--------------------------------|-------|-----------------|----------------|------------------------|
| الأهلية لصناعة الزيوت النباتية | 2011  | 169,811,159     | 1,906,735,402  | 0.089058586            |
|                                | 2012  | 411,446,644     | 2,150,924,465  | 0.191288281            |
|                                | 2013  | 531,348,861     | 2,613,748,639  | 0.203289962            |
|                                | 2014  | 592,781,556     | 2,944,081,133  | 0.201346882            |
|                                | 2015  | 1,082,094,410   | 3,883,554,674  | 0.27863504             |
|                                | 2016  | 1,776,337,108   | 5,277,873,367  | 0.336563041            |
| عصير الجبل الطبيعي             | 2011  | 47,414,331-     | 474,854,151    | 0.099850303-           |
|                                | 2012  | 29,196,242-     | 459,103,260    | 0.063594064-           |
|                                | 2013  | 147,076,454-    | 451,907,159    | 0.325457234-           |
|                                | 2014  | 27,860,049-     | 438,909,062    | 0.063475675-           |
|                                | 2015  | 65,210,824-     | 446,719,551    | 0.145977099-           |
|                                | 2016  | 99,853,540-     | 453,288,491    | 0.220286952-           |
| إسمت البادية                   | 2011  | 669,171,978-    | 18,307,365,057 | 0.036552064-           |
|                                | 2012  | 604,852,230-    | 17,902,840,683 | 0.033785266-           |
|                                | 2013  | 4,295,114,786-  | 17,642,229,675 | 0.24345646-            |
|                                | 2014  | 5,415,207,098-  | 17,720,999,025 | 0.305581367-           |
|                                | 2015  | 9,860,281,110-  | 18,321,952,014 | 0.53324213-            |
|                                | 2016  | 12,842,076,697- | 19,263,317,049 | 0.666659676-           |

الجدول رقم (21) معدل العائد على الأصول للشركات عينة الدراسة

## نسب قياس كفاءة النشاط أو إدارة الأصول:

### Receivables Turnover

### أ. معدل دوران المبالغ تحت التحصيل

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات الآجلة على متوسط الحسابات المدينة (أو الحسابات المدينة في نهاية الفترة). وبالتالي، يمكننا حساب متوسط فترة التحصيل بالأيام = عدد أيام الفترة (365 في حالة عام كامل) / معدل دوران المبالغ تحت التحصيل، وتبين هذه النسبة قصر فترة التحصيل أو طولها، مع الأخذ بالحسبان أن طول فترة التحصيل لا ينجم بالضرورة عن فشل إداري؛ لأن بعض الشركات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو اثنين أو على أقساط، وذلك يعد تشجيعاً للعملاء على الشراء.

الجدول التالي يبين معدل دوران المبالغ تحت التحصيل بالنسبة للشركة خلال الفترة المدروسة:

| الشركة                            | العام | صافي المبيعات<br>الآجلة | الحسابات تحت<br>التحصيل | معدل دوران<br>الحسابات تحت<br>التحصيل | متوسط فترة<br>التحصيل |
|-----------------------------------|-------|-------------------------|-------------------------|---------------------------------------|-----------------------|
| الأهلية لصناعة<br>الزيوت النباتية | 2011  | 1,582,084,704           | 183,877,747             | 8.604003093                           | 42.42211399           |
|                                   | 2012  | 1,979,544,297           | 87,216,480              | 22.69690656                           | 16.08148666           |
|                                   | 2013  | 1,260,656,599           | 605,606,795             | 2.081642097                           | 175.3423417           |
|                                   | 2014  | 1,957,528,486           | 336,660,161             | 5.814553407                           | 62.77352266           |
|                                   | 2015  | 2,619,349,979           | 115,563,291             | 22.66593445                           | 16.10346138           |
|                                   | 2016  | 2,449,919,435           | 161,329,289             | 15.18583172                           | 24.035562             |
| عصير الجبل<br>الطبيعي             | 2011  | 15,869,720              | 6,553,078               | 2.421719992                           | 150.719324            |
|                                   | 2012  | 14,871,343              | 3,684,255               | 4.03645866                            | 90.42579914           |
|                                   | 2013  | 25,620,032              | 3,486,599               | 7.348144137                           | 49.67240615           |
|                                   | 2014  | 16,614,278              | 3,210,497               | 5.174986303                           | 70.53158765           |
|                                   | 2015  | 26,925,302              | 3,973,508               | 6.776204301                           | 53.86496389           |
|                                   | 2016  | 48,966,744              | 4,896,035               | 10.00130595                           | 36.49523389           |
| إسمنت البادية                     | 2011  | 4,053,782,907           | 43,686,797              | 92.79194597                           | 3.933531043           |
|                                   | 2012  | 5,397,321,807           | 68,157,487              | 79.188979                             | 4.609227251           |
|                                   | 2013  | 5,365,985,482           | 71,414,136              | 75.13898204                           | 4.857664958           |
|                                   | 2014  | 5,473,575,071           | 92,330,190              | 59.28261461                           | 6.156948414           |
|                                   | 2015  | 9,072,815,685           | 106,929,123             | 84.84887401                           | 4.301765984           |
|                                   | 2016  | 13,893,213,007          | 268,921,358             | 51.66273557                           | 7.065053679           |

الجدول رقم (22) معدل دوران الحسابات تحت التحصيل لشركات عينة الدراسة

## Total Assets Turnover

## ب. معدل دوران إجمالي الأصول

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، (أو إجمالي الأصول حسب نهاية الفترة)، كلما زادت هذه النسبة، كلما كانت أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر؛ لأن بعض الأنشطة تحتاج أصولاً ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد لا تحتاج أصولاً ثابتة كبيرة.

الجدول التالي يبين معدل دوران إجمالي الأصول بالنسبة للشركة خلال الفترة المدروسة:

| الشركة                  | السنة | صافي المبيعات  | إجمالي الأصول  | معدل دوران الأصول |
|-------------------------|-------|----------------|----------------|-------------------|
| الأهلية للزيوت النباتية | 2011  | 1,582,084,704  | 1,906,735,402  | 0.829734793       |
|                         | 2012  | 1,979,544,297  | 2,150,924,465  | 0.920322554       |
|                         | 2013  | 1,260,656,599  | 2,613,748,639  | 0.482317458       |
|                         | 2014  | 1,957,528,486  | 2,944,081,133  | 0.664903037       |
|                         | 2015  | 2,619,349,979  | 3,883,554,674  | 0.674472281       |
|                         | 2016  | 2,449,919,435  | 5,277,873,367  | 0.464186854       |
| عصير الجبل الطبيعي      | 2011  | 15,869,720     | 474,854,151    | 0.033420199       |
|                         | 2012  | 14,871,343     | 459,103,260    | 0.032392153       |
|                         | 2013  | 25,620,032     | 451,907,159    | 0.056693132       |
|                         | 2014  | 16,614,278     | 438,909,062    | 0.037853577       |
|                         | 2015  | 26,925,302     | 446,719,551    | 0.060273391       |
|                         | 2016  | 48,966,744     | 453,288,491    | 0.108025562       |
| إسمنت البادية           | 2011  | 4,053,782,907  | 18,307,365,057 | 0.221429075       |
|                         | 2012  | 5,397,321,807  | 17,902,840,683 | 0.301478514       |
|                         | 2013  | 5,365,985,482  | 17,642,229,675 | 0.304155743       |
|                         | 2014  | 5,473,575,071  | 17,720,999,025 | 0.308875084       |
|                         | 2015  | 9,072,815,685  | 18,321,952,014 | 0.495188268       |
|                         | 2016  | 13,893,213,007 | 19,263,317,049 | 0.72122641        |

الجدول رقم (23) معدل دوران إجمالي الأصول لشركات عينة الدراسة

#### 4-2-3-2: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية:

H1: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة هامش صافي الربح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

H0: لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة هامش صافي الربح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

بغرض اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وتقييم الربحية مقاساً بنسبة هامش الربح، تم تطبيق معادلة الانحدار؛ لبيان أثر المتغير المستقل: (إدارة الأرباح) في المتغير التابع: (هامش صافي الربح) كما يلي:

| R     | R2    | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|-------------------|----------------------------|
| 0.320 | 0.102 | 0.010             | 0.1425                     |

الجدول رقم (24) نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة

يُظهر الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بلغت: 0,320 وهو ما يبين وجود ارتباط ضعيف ما بين متغير إدارة الأرباح والمتغير التابع (هامش صافي الربح)، كما بلغت قيمة معامل التحديد R2: 0,102 أي أن المتغير المستقل قد فسر نسبة ضئيلة جداً: 10% فقط من تغيرات المتغير التابع.

| اختبار F و T                     |        |            |       |       |       |       |
|----------------------------------|--------|------------|-------|-------|-------|-------|
|                                  | القيم  | Std. Error | F     | sig   | T     | Sig   |
| ثابت النموذج                     | 0.1850 | 0.046      | 0.913 | 0.367 | 4.058 | .0000 |
| المتغير المستقل<br>إدارة الأرباح | 0.000  | .000       |       |       | -.956 | 0.367 |

الجدول رقم (25) نتائج اختبار F و T لمتغيرات الدراسة المصدر: مخرجات برنامج SPSS

كما أن مؤشر دلالة اختبار فيشر F تساوي: 0,367 وهي أكبر من مستوى الدلالة: 5%، وكذلك بالنسبة لمستوى المعنوية لاختبار T الذي بلغ القيمة نفسها أيضاً، وهو أكبر من مستوى الدلالة: 5% أي أن النموذج بشكل عام غير معنوي، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة، ونقبل فرضية العدم، أي لا تؤثر

ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة هامش صافي الربح في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

#### 4-2-3: اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة:

H1: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة معدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

H0: لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة معدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

تم اختبار الفرضية من خلال تطبيق معادلة الانحدار ما بين المتغير التابع: (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل: (ممارسة إدارة الأرباح)؛ بهدف التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

| R     | R2    | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|-------------------|----------------------------|
| 0.875 | 0.675 | 0.396             | 0.1161                     |

الجدول رقم (26) نتائج الارتباط بين المتغيرين

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بلغت: 0,875 وهو ما يبين وجود ارتباط قوي جداً ما بين متغير إدارة الأرباح والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، كما أن قيمة معامل التحديد R2: 0,76 أي أن المتغير المستقل قد فسر ما يقارب: 76% من تغيرات المتغير التابع، أي أن النسبة الباقية تعود على تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في البحث.

| اختبار F و T                     |        |            |      |       |        |       |
|----------------------------------|--------|------------|------|-------|--------|-------|
|                                  | القيم  | Std. Error | F    | Sig   | T قيمة | Sig   |
| ثابت النموذج                     | 1.125  | 1.024      | 9.22 | 0.039 | 4.058  | .0000 |
| المتغير المستقل<br>إدارة الأرباح | -1.064 | .0000      |      |       | -.7620 | 0.039 |

الجدول رقم (27) نتائج اختبار F و T لمتغيرات الدراسة المصدر: مخرجات برنامج SPSS

كما أن مؤشر دلالة اختبار فيشر F تساوي: 0,039 وهي أصغر من مستوى الدلالة: 5% وكذلك بالنسبة لمستوى المعنوية لاختبار T الذي بلغ: 0,039 أيضاً، وهو أصغر من مستوى الدلالة: 5% أي أن النموذج بشكل عام معنوي ويصلح للتحليل الإحصائي، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة ما بين المتغيرين، أي: **نقبل الفرضية البديلة**، ونرفض فرضية العدم، أي: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بنسبة معدل العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

وبالتالي تظهر معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$ROA = 1.125 - 1.06 EM$$

ROA: معدل العائد على الأصول (المتغير التابع).

EM: إدارة الأرباح (المتغير المستقل).

وبالتالي يوجد أثر سلبي لممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاساً بمعدل العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

#### 4-3-2-4: اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة:

H1: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

H0: لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

تم تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير التابع: (معدل دوران المبالغ تحت التحصيل) والمتغير المستقل: (ممارسة إدارة الأرباح)؛ بهدف اختبار الفرضية.

| R     | R2    | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|-------------------|----------------------------|
| 0.762 | 0.581 | 0.529             | 5.1118                     |

الجدول رقم (28) نتائج الارتباط بين المتغيرين

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بلغت: 0.762 وهو ما يبين وجود ارتباط قوي ما بين متغير إدارة الأرباح والمتغير التابع (معدل دوران المبالغ تحت التحصيل)، كما أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت: 0,581 أي أن المتغير المستقل قد فسر ما يقارب: 58% من تغيرات المتغير التابع، والنسبة الباقية تعود على تأثير متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في البحث.

| اختبار F و T                     |        |            |       |       |        |       |
|----------------------------------|--------|------------|-------|-------|--------|-------|
|                                  | القيم  | Std. Error | F     | Sig   | T قيمة | Sig   |
| ثابت النموذج                     | 8.134  | 1.636      | 11.11 | 0.010 | 4.972  | 0.000 |
| المتغير المستقل<br>إدارة الأرباح | -1.523 | .0000      |       |       | -3.333 | 0.010 |

الجدول رقم (29) نتائج اختبار T و F لمتغيرات الدراسة المصدر: مخرجات برنامج SPSS

أما فيما يتعلق باختبار F، فإن مستوى الدلالة يشير إلى قيمة: 0.010 وهي أصغر من: 5%، وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، كما أن مستوى الدلالة لاختبار T قد بلغ القيمة نفسها، وهو أصغر من مستوى الدلالة: 5% أي أن النموذج بشكل عام معنوي ويصلح للتحليل الإحصائي، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة بين المتغيرين، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، أي: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

وبالتالي تظهر معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$R T = 8.134 - 1.523 EM$$

RT: معدل دوران الحسابات تحت التحصيل (المتغير التابع).

EM: إدارة الأرباح (المتغير المستقل).

وبالتالي يوجد أثر سلبي لممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

#### 4-2-3-5: اختبار الفرضية الخامسة:

الفرضية الخامسة:

H1: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

H0: لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

باتباع خطوات اختبار الفرضيات السابقة نفسها، تم تطبيق معادلة الانحدار لتحليل العلاقة بين المتغير التابع: (معدل دوران إجمالي الأصول) والمتغير المستقل: (ممارسة إدارة الأرباح).

| R     | R2    | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------|-------------------|----------------------------|
| 0.725 | 0.525 | 0.098-            | 0.1479                     |

الجدول رقم (30) نتائج الارتباط بين المتغيرين

يظهر الجدول أعلاه وجود ارتباط قوي بين المتغيرين بدلالة قيمة R التي بلغت: 0.725، وكذلك قيمة R2 التي بلغت: 0.525، بما يشير إلى أن التغيرات في المتغير المستقل لا تفسر سوى: 52% من تغيرات المتغير التابع.

| اختبار F و T                     |       |            |       |       |        |       |
|----------------------------------|-------|------------|-------|-------|--------|-------|
|                                  | القيم | Std. Error | F     | Sig   | T قيمة | Sig   |
| ثابت النموذج                     | 0.75  | .0470      | 0.198 | 0.042 | 15.853 | .0000 |
| المتغير المستقل<br>إدارة الأرباح | -5.88 | .0000      |       |       | .4450- | 0.042 |

الجدول رقم (31) نتائج اختبار T و F المصدر: مخرجات برنامج SPSS

كما أن قيمة اختبار F تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت: 0.042، وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة: 5%، وهو ما ينطبق على قيمة اختبار T التي جاءت أصغر من مستوى الدلالة: 5% أيضاً، مما يدل على معنوية النموذج، وبالتالي صلاحيته للتنبؤ الإحصائي، أي: توجد علاقة ذات دلالة بين ممارسة إدارة الأرباح ومعدل دوران إجمالي الأصول كمقياس لكفاءة النشاط، وكننتيجة لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

وبالتالي تظهر معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$TAT = 0.75 - 5.88 \text{ EM}$$

TAT: معدل دوران إجمالي الأصول (المتغير التابع).

EM: إدارة الأرباح (المتغير المستقل).

وبالتالي يوجد أثر سلبي لممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران إجمالي الأصول في الشركات المساهمة العامة الصناعية.

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج

1. ظهور مستحقات كئيّة سالبة لدى شركات عينة الدراسة، وبالتالي فإنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بهامش صافي الربح لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في تقييم الربحية مقاسةً بمعدل العائد على الأصول لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في تقييم كفاءة النشاط مقاسةً بمعدل دوران إجمالي الأصول لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية.
6. وجود أثر سلبي لإدارة الأرباح على الأداء المالي مقاساً بـ: (معدل العائد على الأصول، معدل دوران الأصول، معدل دوران الحسابات تحت التحصيل) في الشركات المساهمة العامة الصناعية، وهو ما ينظر إليه بشكل سلبي من قبل أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين، وأن قيامها بإدارة الأرباح سينعكس سلباً على أدائها في السنوات اللاحقة، فضلاً عن انعكاسها الضمني على ثروة المساهمين.

## ثانياً: التوصيات

1. تطوير أساليب الإفصاح ومحتواه المطلوب من الشركات، وطلب إيضاحات تفصيلية حول البنود المحاسبية المختلفة المرتبطة بالإيرادات، وخاصة السياسات المحاسبية التي يتم تبنيها.
2. إصدار تقارير دورية من الجهات الرقابية المتخصصة حول مستويات ممارسات إدارة الأرباح وأساليبها، وهو ما يمكن أن يساهم في التخفيف من الآثار السلبية لها.
3. ضرورة العمل على إصدار تعليمات مكملية لمعايير المحاسبة الدولية للشركات السورية، وذلك بما يساهم في الحد من الاستغلال السلبي لمرونة المعايير، واستخدام الاجتهادات والتقديرات الشخصية.
4. تعزيز مساهمة الجهات الإشرافية والرقابية في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال وضع ضوابط تزيد من فاعلية دور لجان التدقيق وحوكمة الشركات.
5. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية وتوضيح الدور الذي تقوم به، من خلال تعليمات تشريعية ورقابية أكثر وضوحاً وكذلك إشراك أعضاء اللجان بدورات تدريبية في مجال كشف التلاعب والاحتياال المالي ، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
6. العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات ادخل الشركات المساهمة العامة الصناعية عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجان التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم.
7. ضرورة إجراء الأبحاث والدراسات الأخرى؛ لاستكشاف المزيد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الصناعية، وتوضيح كيفية الكشف ومعالجتها.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أولاً: الكتب

1. مرعي، عبد الرحمن، ميالة، بطرس، إسماعيل، إسماعيل، (2010)، المحاسبة المتوسطة 1، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
2. مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين، (2009)، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
3. محمد، عبد الرحيم، (2010)، تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي والشبكات العصبية الصناعية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.
4. قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوة، رغيد، (2015)، مبادئ التمويل، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
5. توفيق محمد، عبد المحسن، (2004)، "تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، مصر.
6. حماد، طارق عبد العال، (2005)، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. الحموي، حسين محمود، (2000)، "إدارة الموارد البشرية"، مكتبة عين شمس، القاهرة.
8. الحياي، وليد، (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
9. الخطيب، محمد، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

## ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. الآغا، عماد سليم، (2014)، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
2. الأشقر، هاني، (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
3. أحمد، عبد الناصر، (2008)، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
4. إبراهيم، قدرى عثمان، (2015)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
5. أبو حطب، موسى، (2009)، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
6. أبو جبريل، أحمد، يوسف، (2015)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
7. أسباجة، خالد صالح عبود، (2011)، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
8. إسماعيل، ربيعة، محمد، كمال، (2010)، أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
9. بلهاشمي جلالى طارق، لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2006.

10. رمضان، علي محمود، (2014) أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
11. زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.
12. زينة، قمري، (2011)، "واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيدة" (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
13. سالم، عمار (2014) دور النسب المالية للنتيجة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
14. سميا، ربيع، (2012)، أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
15. سومر، أديب، (2004)، "أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تشرين، سورية.
16. سيفي، حسنية، بن عمارة، نوال، (2013)، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
17. الشمري، ميسون، (2016)، أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، غزة.
18. شهاب الدين، ابتسام، (2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.
19. طالب، باخجة، (2013)، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد.

20. عاصي، إمارة محمد، (2009)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن.
21. عبد الله، حسين محمود، (2010)، أثر مرونة معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
22. عبد الله، علي خلف، (2008)، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة دكتوراه، كوبنهاغن.
23. عبد العظيم، أميرة، (2012)، دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الاختلاقية وانعكاساتها العملية على نطاق مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
24. عبد الغني، دادن، (2007)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
25. عصام، عباسي، (2012)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
26. العنزي، عبد الله الركوي، تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم أداء الشركات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، 2011.
27. الغريب، أبو عجيلة، (2012)، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان.
28. غانم، مروان أحمد، (2000)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978 - 1998)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
29. غزال، يمان، (2011)، واقع عملية تقويم الأداء في القطاع الصحي في سورية وآفاقه المستقبلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق.
30. القري، ميسون، (2010)، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية.

31. قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، الجزائر.
32. كانه، محمد موري، (2014)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
33. كفا، ياسر، (2005)، مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
34. لولو، شعبان، (2015)، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
35. مالك، موسى فضل، (2007)، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، (رسالة ماجستير) جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
36. مشيب، غالب صالح، (2010)، "تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
37. المهدي، غدير، (2014)، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
38. المومني، محمد، (2006)، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
39. نديم، مريم، (2013)، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

### ثالثاً: الأبحاث العلمية والدوريات

1. هوانة، وليد عبد اللطيف، (2010)، "تقويم الأداء بين الموضوعية والذاتية"، الرياض، مجلة الإدارة العامة، العدد 49.
2. محمد، علي، (2014)، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
2. البارودي، شريف، (2002)، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات والقوائم المالية مع دراسة اختبارية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول.
3. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2013/05/06-05، جامعة الوادي.
4. الفارس، سليمان، (2010)، دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة بدمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني.
5. الفتلاوي، ليلي، المشهداني، بشرى، (2012)، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93.
6. العبدالله، رياض والحسناوي، ميشيل، عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 9، العدد (1).
7. صبايحي، نوال، (2015)، الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 22، الجزائر.
8. صديق، حسين، (2012)، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول.

9. صقور، رنا، (2014)، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، العدد 3.
10. الشيخ، الداوي، (2009)، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر.
11. شاهين، علي، (2010)، إدارة الأرباح ومخاطرها على البيئة المصرفية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. الخوري، عيبر، شخاترة، محمد، (2014)، مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4.
13. الخيال، توفيق عبد المحسن، القشامي، فواز، (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 47، العدد الأول.
14. الدهراوي، كمال الدين، (1994)، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية للبحوث العلمية، العدد الثاني.
15. دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، (2004)، الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، المجلد 23، العدد 3، الأردن.
16. زكريا، نانلة، (2014)، إمكانية تأثير إدارة الأرباح على القيمة السوقية للسهم، دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، العدد الثالث، سورية.
17. الشاوي، الهام، الساعدي، علاء، الميرياني، مجيد، (2015)، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع.
18. الحسين، بسام العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 3، سورية، 2016.

19. حمادة، رشا، (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2.

### ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

1. Abadi, H.R., Naoji, S. J, M. & Rafat, B., (2014). The Relationship Between Stock Prices And Debt Ratio And Capital Flows With Assets, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 6, No 1
2. Aboody, D., And Lev, B., (1998). The Value Relevance Of Intangibles: The Case Of Software Capitalization. Journal Of Accounting And Economics, Vol. 36 Comiskey, Eugence, And Mulford Charles Guide To Financial Reporting And Analysis, "John Wiley & Sons, Usa, 2000.
3. Acharya, V.V. & Lambrecht, B.M. (2011). A Theory Of Income Smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, Working Paper, National Bureau Of Economic Research.
4. Armstrong, P. (1994) Corporate Control In Large British Companies: The Intersection Of Management Accounting And Industrial Relations In Postwar Britain. Chapter 8 In Accounting As A Social And Institutional Practice. Eds. Hopwood, A. And Miller, P. Cambridge University Press.
5. Alkhabash, Ahmad, (2007), Earning Management Practices From The Perspective Of External And Internal Auditors: Evidence From Jordan, Theses, University Of Jordan
6. Amat, O ,Et Al., 2000 A , "The Struggle Against Creative Accounting Is:/True And Fairview/ Part Of The Problem Or Part Of The Solution .", Working Paper, Available At Ssrn,.
7. Barton, J., "Does The Use Of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?", The Accounting Review, Vol.76, No.1, 2001.

8. Bhundia, A., (2012). A Comparative Study Between Free Cash Flows And Earnings Management. Business Intelligence Journal - January, 2012 Vol.5 No.1
9. Bryan, D., Liu, M., And Tiras, S., (2004). The Influence Of Independent And Effective Audit Committee On Earning Quality. Working Paper, State University Of New York, Buffalo.
10. Breton, G. And Tuffler, R. J, “ Creative Accounting And Investment Analyst Response”.
11. Beidleman, C, 2010, Income Smoothing: The Role Of Management, The Accounting Review, Vol. 48(4)
12. Beneish, Messod. D (2001), Earnings Management: A Perspective", Managerial Finance, Vol. 27 Iss: 12
13. Chan, K, Chan, L, & Jegadeesh, N. (2006). Earning Quality And Stock Returns. Journal Of Business, Vol. 79, No. 3.
14. Copeland, R (1986), Income Smoothing , Journal Of Accounting Research , Vol. 6, Iss: (3), Tucker. J., And Zarowin. P., 2006, Does Income Smoothing Improve Earning Informativeness? The Accounting Review, Vol 81, No. 1.
15. Darroch, J. (2003 "Developing A Measure Of Knowledge Management, Behaviors And Practice,
16. Deangelo, L. 1986. Accounting Numbers As Market Valuation Substitutes: A Study Of Management Buyouts Of Public stockholders. The Accounting Review. 61
17. Dechow, P.M., Saloan, R. G., And. Sweeny, A. P., (1996), Detecting Earnings Management, The Accounting Review, Vol. 70, No. 2.
18. Demerjian, Et. Al., 2013, Managerial Ability And Earnings Quality, The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 88, No. 2,

- 19.Fakhfakh, Ben Amar, Free Cash Flow, Gestion Des Résultats Et Gouvernement Des Entreprises, Étude Comparative Des Entreprises Françaises Et Américaines, Thesis Présented, Reims Champagne-Ardenne University, France, 2009
- 20.Fudenberg, D & Tirole, J. (1995). A Theory Of Income And Dividend Smoothing Based Incumbency Rents. Journal Of Political Economy, 103 (1),
- 21.Gaa, J. And Dunmore, P. (2007), The Ethics Of Earnings Management, Chartered Accountants Journal, 11(2).
- 22.Howard. J. And Jones.J.H.2003."Earnings Management With Accruals And Financial Earnings"Working Paper.Rice University, Houston,Use.
- 23.Healy, P. And James M. Wahlen (1999). "Areview Of Earnings Management Literature And Its Implication For Standard Setting". Accounting Horizons
- 24.Healy, P. 1985. The Effect Of Bonus Schemes On Accounting Decisions. Journal Of Accounting And Economics (7).
- 25.Hegazi, R., Ansari, Z., Sarikhani, M. & Ebrahimi, F.(2011). The Impact Of Earnings Quality And Income Smoothing On The Performance Of Companies Listed In Tehran Stock Exchange, International Journal Of Business And Social Science. 2(17).
- 26.Jihe Song. Brian Windram. (2004). "Benchmarking Audit Committee Effectiveness In Financial Reporting". International Journal Of Auditing. 8(3).
- 27.Johnson, N. The Problem Of 'Earnings Management' Insights, The Corporate And Securities Law Advisor (Jun.) 1999
- 28.Jones, Garth R. & George, Jennifer M. (2004). Essentials Of Contemporary Management. Boston: Mcgraw Hill Irwin.

- 29.Jenkins, D., Kane, G., And Velury, U., (2006). Earnings Quality Decline And The Effect Of Industry Specialist Auditors: An Analysis Of The Late 1990s. Journal Of Accounting And Public Policy, Vol. 25(1).
- 30.Khatchatourian, J. Treter, Fuzzy Logic Application For Economical-Financial Performance Evaluation Of Production Cooperatives, Journal Of Information Systems And Technology Management Vol. 7, No. 1, 2010,
- 31.Levitt, A. (1998), “The Numbers Game”, Speech Delivered At The Nyu Center For Law And Business, New York, Ny, 28 September, Available At: Www. Sec.Gov
- 32.Kieso, D. & Others, (2011), Intermediate Accounting, 14th Ed, Wiley & Sons Inc
- 33.Mckee, T., (2005). Earnings Management, An Excutive Perspective. Mason ,O .H, Thomson.
- 34.M. Tavakkoli, A. Jamali, A. Ebrahimi, New Method To Evaluate Financial Performance Of Companies By Fuzzy Logic: Case Study, Drug Industry Of Iran, Asia Pacific Journal Of Finance And Banking Research Vol. 4. No. Ramanad.V., "Market Value Added And Economics Value Added: Some Empirical Evidencies", Social Science Research Network, Wwww.Ssrn.Com, 2005
- 35.Mulford, C., And Comiskey, E. (2002). The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices. New York; John Wiley & Sons, Inc.
- 36.Naser, K. , Nuseibah, R. (2003) Quality Of Financial Reporting : Evidence From The Listed Saudi Nonfinacial Companies, International Journal Of Accounting , Vol.38
- 37.Ning, Yaping (2005), The Theoretical Framework Of Earnings Management, Canadian Social Science, Vol.1 No 3.

- 38.Oriol, A., Jordi, P. And Ester, O, (2003). " Earnings Management In Spain. Some Evidence From Companies Quoted In The Spanish Stock Exchange". Upf Economics And Business Working Paper No. 677: Wwww. Ssrn.Com
- 39.Partha, M (2003), How To Manage Earnings Management. Accounting World Institute Of Chartered Financial Institutes Of India:
- 40.Parfet, W (2000) Commentary: Accounting Subjectivity And Earnings Management: A, Preparer Perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, No 4.
- 41.Rosenfield, Paul .2000. What Drives Earnings Management?, Available From: [Http://Www.Aicpa.Org/Pubs/Jofa/Oct2000/Opinion.Htm](http://Www.Aicpa.Org/Pubs/Jofa/Oct2000/Opinion.Htm)
- 42.Ronen, J., And Yaari, V., (2008). Earnings Management :Emerging Insights In Theory, Practice, And Research, New Yourk , N.Y, Springer
- 43.Sanjaya, Putu, And Young, (2011). "Voluntary Disclosure And Earning Management At Bank Companieslisted In Indonesia Stock Exchange.
- 44.Sloan , R . (1996) . Do Stock Prices Fully Impound Information In Accruals About Future Earnings. The Accounting Review, Vol. 71, No.3.
- 45.Sweeney. A (1994) " Debt Covenant Violation And Mangers Accounting Responses Journal Of Accounting And Economics.
- 46.Swieten, C. (2011), Do Sustainable And Non-Sustainable Companies Differ In Their Extent Of Earnings Management? Master Thesis Science In Management, Open University Heerlen, Netherlands.
- 47.T. Korol, Fuzzy Logic In Financial Management, Fuzzy Logic – Emerging Echnologies And Applications .2012,
- 48.Wallace, E.D (1991)Auditing Pws kent Publishing Company, Boston
- 49.Wang, Jong-Yi, Janice C. Probst, Carleen H. Stoskopf, Jimmy M. Sanders And James F. Mctigue, (2011), Information Asymmetry And Performance Tilting In Hospital: A National Empirical Study, Health Econ 20

50. Yoon, S. S, Miller, G. A. (2002) Cash From Operation And Earnings Management In Korea The International Journal Of Accounting, Vol.37

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. Scott, B. Jacobson And M.K. Pitman. 2005. Auditors And Earnings Management.

Available From: [Http://Www.Nysscpa.Org/Cpajournal/2005/0802/Features/F085](http://Www.Nysscpa.Org/Cpajournal/2005/0802/Features/F085)

2. Michael, D. Akers, D. Jodi, B , (2007), Earnings Management And Its Implication,

The CPA Journal Available At

[Http://Www.Nysscpa.Org/Cpajournal/2007/807/Essentials/P64.Htm](http://Www.Nysscpa.Org/Cpajournal/2007/807/Essentials/P64.Htm)

3. <https://Books.Google.Com/Books?Id=Tk9adwaaqbaj&Pg=PA112&Lpg=PA112&Dq=%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9&Source=Bl&Ots=Mvy9afo1hh&Sig=VhzydrIjwzgbvlljhepu-2lxvi&Hl=Ar&Sa=X&Ved=0ahukewjniqxnkh3aahui16qkhyeebqc4chdoaqhmay#V=O>

### **Abstract:**

The Study Was Aimed At Disclosing Earning Management Practices In Public Industrial Shareholding Companies. The Sample Of The Study Consisted Of The Public Industrial Shareholding Companies Under The Supervision Of The Syrian Securities And Exchange Commission. The Three Companies Are (Al-Ahlia Vegetable Oils Company, Al Jabal Natural Juice Company, Al Badia Cement Company) The Researcher Applied The Modified Jones Model To The Companies In The Study Sample In Order To Determine Whether These Companies Exercise Earning Management And Then Study The Relationship Between Profit Management And Performance Evaluation Measured By Profitability Ratios And Efficiency Ratios Of Activity During The Period From 2011 To 2016.

The Results Of The Study Showed The:

1-Public Industrial Shareholding Companies Exercise Profit Management When Preparing Their Financial Statements.

2-There Is No Statistically Significant effect of Profit Management Practices on Profitability Ratios Measured By Net Profit Margins.

3-There Is A Statistically Significant effect of Profit Management Practices on Profitability Ratios Measured By Return On Assets (ROA).

4-There Is A Statistically Significant effect of Profit Management Practices on Efficiency Ratios Of Activity Measured By Turnover Rate Under Collection.

5-There Is A Statistically Significant effect of Profit Management Practices on Efficiency Ratios Of Activity Measured By Turnover Of Total Assets.

The Study Recommended The Following:

Enhancing the contribution of supervisors and regulators in reducing profit management practices by establishing controls that increase the effectiveness of the role of audit committees and corporate governance.

**Keywords:** Profit Management, Income Pacing, Creative Accounting, Performance Appraisal, Industrial Public Shareholding Companies.

**Damascus University**  
**Faculty Of Economic**  
**Department Of Accounting**



**The Impact Of Earnings Management Practices In The Evaluating  
Performance Of Public Shareholding Syrian Companies By Applying  
On Industries Companies**

A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For  
The Master Degree In Accounting

Prepared By:

**Nour Emad Badaoi**

Supervision Of:

**Abd Alrahman Merhi**

**2018**